



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي



قسم اللغة والأدب العربي



كلية الآداب واللغات

## دروس في تحقيق المخطوطات

مطبوعة، يداغوجية مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر

تخصص لسانيات عامة

إعداد الدكتورة:

- مسعودة الساكر.

- الرتبة: أستاذ محاضر "أ"

السنة الجامعية: 2023 / 2024 م - 1445 / 1446 هـ

# مقدمة





ومتداول، بل قديم النشأة، بدايته ترتبط بما أنتجته الأجيال القديمة، فقد اهتم العرب قديماً بإعادة نشر الكتب القديمة، التي خلفها أصحابها، من خلال نسخها، ووضعها في خزانات الكتب، ومكتبات المساجد الكبرى، إضافة إلى شرحها، وإعادة تلخيصها

أما حديثاً، فقد ساعد اختراع الطباعة، وانتشار المؤسسات العلمية المسؤولة، على إخراج هذه التراث العربي، في ثوب جديد، يتناسب مع تقنيات العصر، ووصله إلى الدائرة العالمية، وقد حظي التراث العربي بعناية المستشرقين الغربيين، الذين انكبوا على البحث عن مخطوطاته المختلفة، وتحقيقها ونشرها، بعد ضبط نصوصها منذ القرن السابع عشر، ثم سرى الاهتمام بالتراث إلى نفر من الدارسين الشرقيين، الذين آمنوا أنهم أولى بالتراث من المستشرقين؛ فنذروا أنفسهم لتحقيقه ونشره.

وعليه، وباعتبار أن تقنية تحقيق المخطوطات، الركيزة الحقيقية نحو الانطلاق والتقدم؛ أولته الدول المتطورة الاهتمام والرعاية، فرصدت الميزانيات الكبيرة، وأنشأت العديد من المؤسسات المتخصصة لخدمته، عكس الدول النامية.

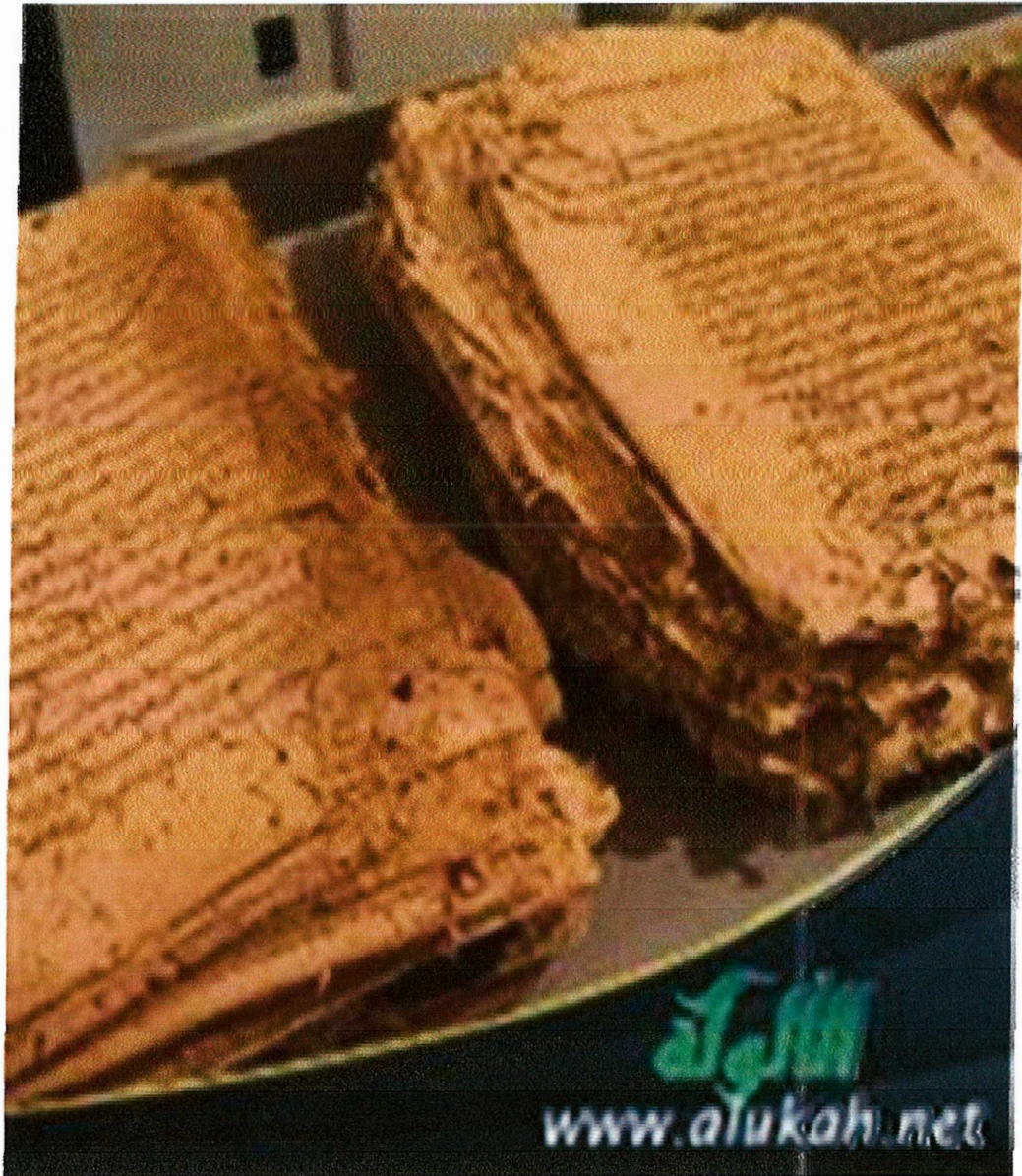
وعملية تحقيق المخطوطات، عادة ترتبط بالجامعات ارتباطاً وثيقاً؛ لأنها مركز الحقيقة ومنطلقاتها، ولأن تحقيق المخطوطات مثله مثل البحث العلمي، وإنجاز المذكرات، من مستلزمات التكوين الجامعي، وفي جميع المعاهد؛ ولهذا كان من الضروري، أن تولي الجامعات جل اهتمامها، وتوجه نشاطها إلى تدريب الباحثين على إتقان أساليب تحقيق المخطوطات، أثناء دراستهم الجامعية؛ لتمكنهم من اكتساب قدرات حقيقية، تجعلهم قادرين على إضافة معارف جديد إلى رصيد الفكر الإنساني.

وقد وجدنا طلبة الجامعات، وبخاصة طلبة الماجستير، الذين يكتشفون فنيات تحقيق المخطوطات للمرة الأولى، والذي مثل لهم هاجساً مقلقاً، بحاجة إلى من يُدلل لهم صعوباته، فذهب كثير من الباحثين إلى التأليف في هذا المجال المعرفي، ومن هنا تأتي محاولة الباحثة: (مجموع المحاضرات) في مجال "تحقيق المخطوطات"، هذه المحاضرات، كانت قد ألقته على طلبة الماجستير، بجامعة "الشهيد حمّه لخضر بالوادي"؛ ومن أجل توثيق مادتها العلمية، وجب عليها العودة إلى كم من المصادر والمراجع المتنوعة.

وعلى اعتبار أن هذه المحاضرات موجهة إلى طلبة الماجستير، فقد حاولت الباحثة تبسيط الشرح، ووضوح اللغة، لغاية توصيل المعلومة بأبسط الطرائق، فضلاً عن، ذلك فقد حاولت الباحثة فيها الالتزام بمفردات المقرر الدراسي الجامعي، فجاءت منظمة في أربعة عشرة محاضرة.

إن هذا العمل : (مجموع المحاضرات) محاولة تسعى من خلالها الباحثة إلى  
تقديم فكرة بسيطة للطالب المبتدئ، على كيفية تحقيق مخطوط.

والله من وراء القصد، وما نؤفينا إلا بالله





المجلس العلمي  
الاداب والعلوم  
جامعة القاهرة

- 6



## المحاضرة الأولى: تحقيق المخطوطات المفهوم والضوابط

إن الباحث، ولحصوله على درجة علمية معينة، كالمجستير أو الدكتوراه، مطالب بتقديم بحث أكاديمي، ممنهج بطريقة صحيحة، وفقا لمرحلة معينة متفق عليها، كتنظيم البحث إلى ثلاث عتبات: (مقدمة- عرض- خاتمة) وكل عتبة تقوم على عدة شروط، يجب أن يكون الباحث على دراية بها، وهذا ما تعرّف عليه الباحث في السداسي الأول من المقياس، والمعنون بـ "تقنيات البحث"، وقد يختار الباحث طريقا بحثيا آخر؛ وجبا علينا الاعتناء به؛ لارتباطه الوثيق بإحياء التراث، وربط الماضي بالحاضر، يتمثل في "تحقيق المخطوطات"، تحقيق مخطوط معين، وفي مجال التخصص.

فعلماؤنا العرب، خلفوا مخزونا معرفيا ثريا، وفي شتى العلوم، منها العلوم الإسلامية: من حديث وتفسير وفقه، والعلوم اللسانية والأدبية، من شعر ونثر... في شكل مخطوطات؛ أزم علينا النظر فيها، والاهتمام بها، والافتخار بجلالها؛ لفائدتها الجمّة، وإخراجها من الخفاء إلى البروز، ومن الظلمات إلى النور، ليستفيد منها طلاب العلم، يقول (عبد السلام هارون) في هذا: لزم علينا "أن نقف أمامه وقفة الإعجاب والإعلاء، ثم نسو برؤوسنا في اعتزاز، وشعر بسادق بالفخر والنبيلة والكبرياء"

وإن عملية تحقيق المخطوطات، تتطلب من المُحقّق أن يتصف بجملة من الصفات، وأن يستعدّ ليسلك طريقا، يُبنى وفقا لآليات متعددة، ليست بالسهلة، بل تتطلب من الجهد والوقت الكثير؛ إذا:

ما المقصود بالمخطوط، وما معنى التحقيق، وفيما تتمثل المراحل المتبعة لتحقيق المخطوط؟

**- 1- تعريف المخطوط:** لمعرفة معنى المخطوط؛ جدير بنا التطرق إلى معناه من الناحية اللغوية، وكذا الاصطلاحية.

**أ- في اللغة:** كلمة مخطوطة مأخوذة من الفعل (خَطَّ يَخْطُ) أي دَوَّنَ بخط اليد، وَرَسَمَ أَقْطَعَ بِحُرُوفٍ، هَجَائِيَّةٍ، وَرَدَ فِي الْمَعْجَمِ الْوَسِيطِ: "المخطوط: المكتوب، بالخط لا بالمطبعة، (ج) مخطوطات، المخطوطة: النسخة المكتوبة باليد"<sup>1</sup>؛ بمعنى أن المخطوط من الناحية اللغوية، يرتبط بكل ما كُتِبَ بِحَطِّ الْيَدِ، لَا بِالآلَةِ الطَّابَعَةِ.

**- في الاصطلاح:** لا يَبْتَعِدُ الْمَعْنَى الْإِصْطِلَاحِيَّةُ لِلْمَخْطُوطِ عَنِ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ؛ حَيْثُ عُرِّفَ -المخطوط- بِأَنَّهُ "كِتَابٌ لَمْ يَتِمَّ طَبْعُهُ بَعْدَ؛ أَيْ إِنَّهُ مَازَالَ بِحَطِّ الْمُؤَلِّفِ، أَوْ بِحَطِّ نَاسِخٍ غَيْرِهِ، أَوْ أُخْذَتْ عَنْهُ صُورٌ فُوتُوغْرَافِيَّةٌ، أَوْ أَنْ يَكُونَ مَصُورَةً

<sup>1</sup> مجمع اللغة العربية. المعجم الوسيط. دار الدعوة. مادة (خ ط ط). ج 1. ص 24.



بالميكرو فيلم عن مخطوط أصلي<sup>1</sup>، وهذا المخطوط، والذي هو عبارة عن مجموع معلومات في مجال معين والمكتوبة بخط اليد، قد تكون دَوْنَت على أوراق أو طين أو سعف أو غيره، بمعنى أنه "الكتاب المخطوط بخط، سواء أكان في شكل لفائف، أو في شكل صحف، ضم بعضها على بعض، على هيئة دفاتر أو كراريس<sup>2</sup>، وبهذا يكون المخطوط الكتاب الذي يُقابل الكتاب المطبوع<sup>3</sup>.

**2- التحقيق:** ورد على لسان (ابن فارس) في معجمه (مقاييس اللغة) أن التحقيق "مصدرُ الفعلِ حَقَّقَ، يُقَالُ حَقَّقْتُ الأَمْرَ وَأَحَقَّقْتُهُ؛ إِذْ كُنْتُ عَلَى يَقِينٍ مِنْهُ"<sup>4</sup>؛ أي إنَّ التحقيق من الناحية اللغوية يرتبط بمعنى التصديق والتثبيت، ولم يبتعد عن هذا المعنى للتحقيق (الزمخشري) إذ قال: "حَقَّقْتُ الأَمْرَ وَأَحَقَّقْتُهُ: كُنْتُ عَلَى يَقِينٍ مِنْهُ"<sup>5</sup> وجاء في (المعجم الوسيط)، في مادة (ح ق ق): "كَلَامٌ مُحَقَّقٌ: مُحْكَمُ الصَّنْعَةِ، رَاصِنٌ، حَقَّقَ الشَّيْءَ والأَمْرَ: أَحْكَمَهُ"<sup>6</sup>

مما سبق يتضح أن التحقيق معناه التثبت من الأمور، ومعرفتها بدقة وإحكام.

إذا كان هذا معنى التحقيق، فما المقصود بتحقيق المخطوط؟

**3- تحقيق المخطوط:** يمثل (تحقيق النصوص) نوعاً من أنواع مناهج البحث العلمي، والمقصود به محاولة إخراج المخطوط في شكل يُوافق ما أراده صاحبه، يقول (مصطفى جواد) التحقيق هو "الاجتهاد في جعل النصوص المُحَقَّقة مطابقة لحقيقتها في النشر، كما وضعها مؤلفها من حيث الخط واللفظ والمعنى"<sup>7</sup>، ولما كان المخطوط يتضمن العنوان، واسم المؤلف، والمتن، كان "الكتاب المحقق هو الذي صح عنوانه، واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه"<sup>8</sup>

بمعنى أن المُحَقَّقَ ليس مُعَدَّلاً أو مُغَيَّرًا في المعلومات الموجودة على مستوى المخطوطة، وإنما عمله يتمثل في أداء الأمانة، والمحافظة عليها، وإيصال المعلومة كما هي.

1 فهمي سعد وطلال مجذوب. تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق. عالم الكتب. بيروت. ط1. 1993م. ص13.

2 عبد الستار الحلوجي. المخطوط العربي. مكتبة مصباح. ط2. السعودية. 1989. ص15.

3 ينظر: يوسف المرعشي. تحقيق المخطوطات. دار البشائر الإسلامية. ط2. 1431هـ/2010م. ص22.

4 ابن فارس. معجم مقاييس اللغة. تحقق: عبد السلام هارون. ج2. دار الفكر. 1399هـ/1979م. ص15.

5 الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله. أساس البلاغة. دار الكتب العلمية. بيروت، لبنان. طبعة1. 1998م. ج1. ص203.

6 إبراهيم مصطفى وآخرون. المعجم الوسيط. تحقق: مجمع اللغة العربية. دار النشر. دار الدعوة. ج1. ص188.

7 مصطفى جواد. أصول تحقيق النصوص. كلية الآداب. جامعة بغداد. 1382هـ/1922م. ص05.

8 عبد السلام محمد هارون. تحقيق النصوص ونشرها. مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع. ط2. 1418هـ. ص39.





وقد ذهب (محمد التونجي) إلى القول: "الحق أن التحقيق جهد علمي مشكور، إذا قصد صاحبه خدمة العلم والإخلاص له، وقد يتطلب التحقيق وقتاً أطول من التأليف، كما أن خدمة الكتاب القديم، وإلباسه اللبوس العلمي الجديد أمر لا يفتقر إلى الجهد، وما زالت أنظار العلماء تتلفت نحو المحققين، وتوليهم الاحترام والتقدير الزائدين، ولا سيما من أخلص في عمله، وأصاب في نتاجه، أما من حيث المردود فالتأليف الجيد يعادل التحقيق الجيد"<sup>1</sup>

وعن العلاقة القائمة بين التحقيق وإحياء التراث، وإعادة بعثه، والاستفادة منه، يقول (شكري الماضي): "التحقيق المنشود هو التحقيق الذي يسعى إلى تقديم التراث للفارئ المعاصر، بإجلاء الكتب والنصوص وخدمتها، وإبراز سياقها الخاص والعام، أو التاريخي والراهن؛ أي إظهار عمق صلتها بالحياة، فمن غير المسوغ تجاهل تاريخ هذه الكتب والنصوص، وسياقها وعصريتها بالنسبة لمحيطها الخاص، ومن غير المستساغ في الوقت نفسه- تجاهل عصرية هذه النصوص بالنسبة إلينا، فنحن ندرس هذه النصوص بوصفها نصوصاً عاصرة، نستعصرها ونستوعبها في اللحظة الراهنة"<sup>2</sup>، ويؤكد في موضع آخر ويقول: "إن التراث ذاكرة الأمة، وهو مكون مهم من مكونات الهوية الشخصية، كما أن التعامل معه قد شكّل، وما يزال- جانباً من جوانب النهضة العربية الحديثة، وبهذا المعنى فإن التراث -وتحقيق التراث- حقل خصب لرفد الحاضر وإغنائه، وربما صياغته وبنائه واستشراف المستقبل"<sup>3</sup>

#### **4- أهمية تحقيق المخطوط: إن أهمية تحقيق المخطوطات، تتمثل في الآتي 4:**

- 1- إن تحقيق المخطوط يوفر مادة معرفية متعددة المجالات، ومتصلة بمختلف جوانب الحياة؛ مما يصلح أن يكون منطلقاً وبداية لاستئناف البناء الحضاري، على ألا تكفي الأمة بما وصل إليها من تلك المعارف.
- 2- إن تحقيق المخطوطات يكشف لنا عن إسهامات الأمة في الحضارة الإنسانية، فمتى كانت الأمة تملك تراثاً ضخماً من المخطوطات في الحقول العلمية والفكرية المختلفة؛ فإن ذلك يدل على مقدار إسهامها في بناء الحضارات البشرية، ومتى قلّ حجم هذا التراث المخطوط، أو كان منعزلاً؛ فإن ذلك يدل على ضعف الجذور الحضارية لها.

<sup>1</sup> محمد التونجي. المخطوطات العربية بين يدي التحقيق. مجلة التراث العربي. عدد أكتوبر. 1982. ص 198.  
<sup>2</sup> شكري الماضي. التحقيق وإحياء التراث. ضمن كتاب تحقيق التراث، الرؤى والآفاق- أوراق المؤتمر الدولي لتحقيق التراث العربي الإسلامي، إعداد وتحرير: محمد محمود الدروبي. منشورات جامعة آل البيت، 1427 هـ / 2006 م. ص 63.  
<sup>3</sup> المرجع نفسه. ص 58.  
<sup>4</sup> ينظر: عصام الشنطي. بين يدي تحقيق النصوص، منشور ضمن كتاب: محاضرات دورة المخطوطات. ص 48.



مفردات اللغة وأساليبها، واستخداماتها وتطور دلالاتها، ومآلات كل مفردة من مفرداتها، منذ نشأتها إلى اليوم؛ وبذلك تكون هذه النصوص المحققة هي المصدر الأساسي لمشروع المعجم التاريخي لهذه اللغة.

10- كما أن أي مشروع لقاعدة بيانات عالمية باللغة العربية على شبكة المعلومات العالمية، لا بد له من الاعتماد قبل كل شيء على نصوص التراث المحقق.

11- إن تحقيق التراث المخطوط، يُشكل حافزاً قوياً للتأثير للأجيال الجديدة من الباحثين، عندما يكشفون عظمة ما بذل الأجداد من الجهود العلمية الضخمة، رغم صعوبة التأليف والنسخ، وشح أدوات الكتابة، وعدم وجود وسائل اتصال سريعة، أو تقنيات للطباعة والنشر، كما هو الحال في هذه الأيام.

ولكن رغم الأهمية الجلية، التي تحظى بها عملية تحقيق المخطوطات، وإحياء التراث، إلا أنها عملية ليست هيّنة، بل تحتاج من الوقت والجهد الكثير؛ ولهذا لزم على من يقوم بها (المُحَقِّق) أن يتصف بمجموعة من الصفات، وفي المقابل، يجب أن تتسم المخطوطة (الكتاب المُحَقَّق) بجُملة من السيمات.

فقيم تتمثل صفات المُحَقِّق، وسيمات المُحَقَّق؟

**5- ضوابط تحقيق المخطوطات:** وتتمثل في الآتي:

**\* صفات المُحَقِّق:**

إن عملية تحقيق المخطوط؛ تتطلب من المُحَقِّق أن يتصف بمجموعة من الصفات، يتمثل أهمها الآتي<sup>1</sup>:

1- الرغبة في تحقيق المخطوطات: يقضي المُحَقِّق الكثير من حياته منعزلاً عن الناس، مُنزوياً في محارب بحثه؛ ولكي يتغلب على وحدته ووحشة انزوائه، لابد أن تكون لديه رغبة صادقة في التحقيق؛ لأن عدم الرغبة وعدم الاقتناع، لن يؤدي إلى تحقيق دقيق، بل إلى تحقيق هامشي، ثم إن الالتزام الحضاري بالتراث، هو من العوامل الهامة في التحقيق؛ لأن هدف التحقيق لا يكمن فقط في نشر المخطوطات، أو لنيل درجة علمية على عمل التحقيق، وإنما يهدف أيضاً لإحياء هذا التراث ونشره.

2- الصبر: لكيلا يكون هناك فتور في الرغبة، لابد من أن تُدعم بالصبر؛ ذلك أن المُحَقِّق تعترضه مجموعة من الصعوبات، فالتحقيق يحتاج إلى جهد علمي متواصل، ومن وقت الباحث وجهده وأعصابه الكثير...؛ فإذا لم يتحل بالصبر

<sup>1</sup> ينظر: عسيلان عبد الله بن عبد الرحيم. تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل. مطبعة مكتبة الملك فهد الوطنية. الرياض. (1415هـ / 1994). ص ص 43-41.





والمثابرة، والتصميم على بلوغ الأهداف؛ شعر بالكلل والسآمة، وضعفت همته في متابعة مشواره العلمي.

3- الخبرة والتمرس بتحقيق المخطوطات: وذلك بالاطلاع على أعمال المحققين السابقين؛ للاستفادة من تجاربهم وأساليبهم العملية في عملية التحقيق، وأن يستعين إذا اضطر بذوي الخبرة والاختصاص، فيسأل عن بعض الأمور الغامضة، أو التي تحتاج إلى توضيح أو تفسير، لم يستطع المحقق أن يصل إليها.

4- أن يكون عارفا باللغة العربية ومفرداتها، الغريب منها والمسنعمل، ونحوها وصرفها، وأساليبها البلاغية، من تقديم وتأخير، وإطناب... معرفة وافية، وأن يكون على دراية بنهج النسخ، ومصطلحات القدماء في الكتابة، في الضبط في الشكل... إضافة إلى معرفته بأنواع الخطوط العربية، وأطوارها التاريخية، وأن يكون ذا ثقافة عامة.

5- أن يكون متخصصا في موضوع المخطوط، عارفا بأصوله، فمن أراد تحقيق مخطوط في النحو؛ عليه أن يكون نحويا؛ ذا دراية بتاريخ النحو و النحاة ومدارسهم، ومن أراد التحقيق في الرياضيات؛ فعليه أن يكون رياضيا...

6- سعة الاطلاع: من الواجب أن يسبق عملية التحقيق دراية واسعة بتاريخ هذا العلم، الذي يحقق الباحث فيه، وأن يكون على دراية بما صدر من كتب تتصل بمادته؛ وذلك ليستفيد منها، وليسير في تعليقاته وتخرجاته على بصيرة من أمره، فجودة التحقيق، وحسن الإفادة منه يظهران كلما كان المحقق ذا إطلاع واسع متجدد على التراث.

7- الدقة والأمانة العلمية في النقل، والحذر من التصحيف والتحريف.

8- الموضوعية والابتعاد عن الذاتية: وذلك بعدم التصرف في المخطوط، وضرورة الحفاظ على أصله، والتجرد من الأهواء الشخصية والمذهبية، أو العصب لإخراجها على أي صورة؛ رغبة في تحقيق المكاسب المادية، أو بالسطو على جهود الآخرين.

9- التواضع: أن يكون للمحقق استعداد للمناقشة والحوار، وقبول رأي الآخرين.

10- الإحساس بقيمة التراث العلمي والفكري، إحساس ينبع من الإيمان العميق بدوره الفعال في بناء حضارة الأمة، عن طريق إحياء تراثها<sup>1</sup>.

**\* صفات المحقق:** لتحقيق كتاب مخطوط؛ لا بد من مراعاة الآتي:

<sup>1</sup> المرجع السابق. ص 43.

1- التأكد من أن الكتاب، المراد إنجازه أم رزم إنجازه من قبل، إنجازه وإيراء إيراء أي أن يكون بكراه لم يُعق من قبل، أو أن يكون معقاً — المخطوطة — لكن به أغلاء كثيرة.

2- يجب أن تكون المخطوطة قيّمة، وتستحق التحقيق، وحجمها مناسباً، ولها أكثر من نسخة؛ حتى يمكن إجراء المقابلة بينها.



## المحاضرة الثانية: تطور الخط العربي وأدوات الكتابة

يمثل الخط العربي مقوما أساسيا من مقومات تراث الأمة العربية، لأن تباطئه الوثيق بلغتنا، وتقدمنا الحضاري؛ ولهذا اعتنى به العرب، ووفرت له الاهتمام الكبير، والجهد الوثير، وتم اعتماده لتطوير المجتمع العربي، ونشر الدين الإسلامي، وقد تجلّى هذا الاهتمام من خلال مراحل تطوره، وتعدد أشكاله وأنواعه.

إذن: فيم يتمثل الخط العربي، وما هي أنواعه، ومراحل تطوره؟

جدير بنا قبل التعرف على معنى الخط العربي؛ أن نتعرف على المقصود بالخط، وعلاقته بالكتابة.

**1- تعريف الخط لغة:** ورد على لسان (ابن منظور)، في معجمه (لسان العرب)، في مادة (خ ط ط) أن "خَطَّ القَلَمُ: أي كَتَبَ، وَخَطَّ الشَّيْءُ يَخْطُهُ خَطًّا: كَتَبَهُ بِقَلَمٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَالْخَطُّ: الْكِتَابَةُ"<sup>1</sup> يُلاحظ من تعريف (ابن منظور) أن الخط معناه تحويل المدلول إلى رموز، بواسطة آلة القلم أو غيره، والخط مرادف للكتابة.

**2- تعريف الخط اصطلاحاً:** عرّف الخط بأنه: "تصوير اللفظ بحروف هجائه بأن يطابق المكتوب، المنطوق به في ذوات، الحروف وعددها مع تقدير الوقت والابتداء"<sup>2</sup> فالمقصود بالمكتوب هنا الدال المجسد رسماً، أما المنطوق فالمقصود به الدال الشفوي؛ وبهذا يكون الخط هو محاولة تجسيد الملفوظ المنطوق، بحروف هجائية مكتوبة، مطابقة لها من كل الجوانب؛ وعليه يكون الخط مرادفاً للكتابة.

مما سبق يتضح أن الكتابة والخط وجهان لعملة واحدة، لا يمكن الفصل بينهما، ويتضح هذا جلياً؛ إذا أمعنا النظر في تعريف الكتابة، القائل بأنها "الصور الذاتية والرسوم الرمزية والأشكال الحرفية التي توافق الأوائل لوضعها في بدء نشأتهم للدلالة على ما كان يدور بخلداهم وما كان ينطق به لسانهم من الكلمات المسموعة التي كانت تدل على ما في أنفسهم من الاحساسات والتصورات العقلية والنقلية"<sup>3</sup>

وقد احتلت الكتابة مكانة عظيمة عند الدارسين العرب؛ لارتباطها بالتقدم والتحضر، ولعل هذا ما أكدّه الجاحظ في قوله: "وليس في الأرض أمة بها طرق (قوة) أو لها مسكة ولا جيل لهم قبض وبسط إلا ولهم خط"<sup>4</sup>

ويؤكد في مواضع آخر أنّها أهم وسائل التواصل؛ إذ يقول: "وجميع العلوم إنما تعرف بالدلالة عليها بالإشارة أو اللفظ أو الخط، فالإشارة تتوقف على المشاهدة،

<sup>1</sup> ابن منظور. لسان العرب. نُشِرَ أدب الحوزة. إيران. ج2. 1405هـ. مادة (خ ط ط).

<sup>2</sup> محمود سليمان ياقوت. فن الكتابة الصحيحة. دار المعرفة الجامعية. دط. 2003م. ص 20.

<sup>3</sup> علي أحمد الشهيدي. الكتابة والكتاب. مطبعة مصر. الفجالة. 1910. ص9.

<sup>4</sup> الجاحظ. الحيوان. دار الكتب العلمية. بيروت. ط2. 1424هـ. ج1. ص 71.





واللفظ يتوقف على حضور المُخاطَب وسماعه، أما الخط فإنه لا يتوقف على شيء؛ فهو أعمها نفعاً وأشرفها<sup>1</sup>

أما عن الخط العربي، فالمقصود به: "العلم الذي يبحث في معرفة صيور الحروف وأوضاعها، وكيفية تركيبها خطياً، ويعرف بأنه فن رسم حروف اللغة العربية، والتعبير عن شكلها ومضمونها، بطريقة تشكيلية وزخرفية وهندسية"<sup>2</sup>

إذا كان هذا معنى الخط العربي، فكيف نشأ؟

**3- نشأة الخط العربي:** تعددت الآراء عند المؤرخين القدامى حول نشأة الخط العربي، فمنهم من ذهب إلى القول إن نشأته إلهية محضة؛ حيث إن الله عز وجل قد أوحى إلى آدم بطريقة الكتابات كلها، ثم كتب بها آدم كل الكتب، وبعد زوال طوفان نوح عليه السلام، أصاب كل قوم كتابهم، فكان من نصيب إسرائيل عليه السلام الكتاب العربي، بينما يرى فريق آخر أن الخط العربي اشتق من الخط المسند، الذي يُعرف باسم (الخط الحميري أو الجنوبي)، وانتقل الخط المسند عن طريق القوافل إلى بلاد الشام، في حين ذهب فريق ثالث إلى الإقرار بأن الخط العربي ما هو إلا نتاج، تطور عن الخط النبطي، وهذا ما تؤكدُه النقوش التي ترجع إلى ما قبل الإسلام، والقرن الهجري الأول، وهذه النقوش نجدها في منطقة (أم الجمال) شرق الأردن، ويعود تاريخها إلى 252 م، وهناك نقش وجد في منطقة حوران، إحدى دير الأنباط، يعود تاريخه إلى 823 م، وهو عبارة عن شاهدة قبر (امري القيس)، ثم انتقل الخط من حوران إلى الأنبار والحيرة، ومنها عن طريق (دومة الجندل) إلى الحجاز.<sup>3</sup>

#### 4- مراحل تطور الكتابة:

مما يجب الإشارة إليه هنا، أنَّ لغتنا العربية، لم تكن على شاكلتها منذ البداية، ولكن مرت بعدة أطوار، تمثلت في الآتي<sup>4</sup>:

أ- **الطور الصوري أو الدور الصوري الذاتي:** وفيه لجأ الإنسان القديم إلى تصوير ما يُريد التعبير عنه بالصور والرسوم، فإذا أراد الإنسان في هذا الطور أن يُرسل رسالة إلى امراته أو صديقه، يقول فيها إنَّه ذاهب إلى صيد الحيوانات مثلاً، كان يلجأ إلى تصوير مشهد يدل على الذهاب إلى الصيد، كأن يرسم رجلاً بيده رمح أو

<sup>1</sup> المصدر السابق، ص 71.

<sup>2</sup> عطية عبود. أثر استخدام التقويم التكويني في تدريس مادة الخط العربي. الجامعة المستنصرية. العراق. ص 4.

<sup>3</sup> ينظر: محمود شريف تكرياء. مقدمة في الكتابة العربية والمخطوط العربي، النشأة والتطور. دار الجوهرة للنشر والتوزيع. مصر. 2014م. ص ص 109-120.

<sup>4</sup> ينظر: رمزي بعلبكي. الكتابة العربية السامية. ص 69، وعامر سليمان. الكتابة المسمارية والحرف العربي ص ص 9-11.

اللة حادة أو لحوها، ولا شك أن هذه الطريقة في الكتابة تستلزم آلاف الصور، فضلاً عن أنها تعجز عن التعبير عن المعاني والأفكار المجردة.

**ب- الطور الرمزي أو الطور الصوري الرمزي:** وفيه تقدّم الإنسان خطوة كبيرة في الكتابة؛ إذ رمز إلى المعاني أو إلى الأفكار المجردة بالصور، فإذا أراد التعبير عن المحبة مثلاً، كان يرسم ما يرمز إليها بالقلب مثلاً، وإذا أراد الرمز إلى الملك، صوّر تاجاً مثلاً، وفي هذا الطور أصبح الإنسان يستطيع رواية قصة قصيرة، يرسم صور متسلسلة؛ تدل على أشخاصها وأحداثها.

**ج- الطور المقطعي:** يُعد هذا الدور بداية الكتابة الهجائية؛ إذ لجأ الإنسان فيه إلى تمثيل مقاطع الكلمة بصورة لا علاقة لها بالكلمة نفسها، ومثاله أن إنساناً إذا أراد أن يكتب كلمة تبدأ بالمقطع (يد) كما في (يدحر) فإنه كان يُصوّر صورة (يد)، وهكذا انتقلت اللغة من دور لا يتم التعبير فيه عن معانيها إلا بآلاف الصور، إلى دور يكفيها فيه لهذا التعبير بضع مئات، وتمثل هذا الطور في الكتابتين البابلية والمصرية القديمة.

**د- الطور الصوتي أو الأكروفوني:** أكروفونيا كلمة يونانية، مؤلفة من كلمتين، (أكروس) وتعني الارتفاع، و(فونوس) وتعني الصوت، ويُشير الباحثون بهذه الكلمة إلى اتخاذ الصوتية رمزاً للحرف الأول من اسم هذه الصورة، وفيه لجأ الإنسان إلى استخدام الصور، للدلالة على حروف الكلمة، بدلاً من مقاطعها؛ إذ يكفي للتعبير عن الأشياء والأفكار جميعاً عدد محدود من الصور، يُساوي عدد الحروف الهجائية، فللتعبير عن كلمة (شرب) مثلاً، قد يرمز الإنسان القديم إلى الحرف (شين بالشمس) وإلى الحرف (الراء بالرفش) وإلى الحرف (باء بالبيت).

**هـ- الطور الهجائي الصرف:** هو مرحلة متطورة من الطور السابق (الطور الصوتي أو الأكروفوني) اهتم فيه باستبدال الصور الرمزية إلى الأصوات بالحروف، وإذا كان الباحثون ينسبون إلى المصريين استخدام الطريقة الأكروفونية، فإنهم يرجعون اكتشاف الكتابة الهجائية إلى الفينيقيين، والتي أصبحت أمّا لكل هجاء<sup>1</sup>.

## **5 - أدوات الكتابة: لقد اعتمد الإنسان قديماً على عدة وسائل للكتابة (قبل**

**عصر الورق)، تمثل أهمها في الآتي:**

- أ- الرُّقْم: (الألواح الطينية): كان الأوائل القدامى يكتبون معارفهم ومعلوماتهم على الطين، ثم يجففونه تحت أشعة الشمس، أو يشوونه بالنار؛ ليكتسب الصلابة، ومن ثم تثبت الكتابة عليه؛ ذلك أنّ الطين المفقور أو المشوي، يُقاوم الزمن، على حين تكون "الرُّقْم" غير المفقورة ضعيفة في مقاومة المؤثرات الزمنية، ومن الأمم التي

<sup>1</sup> ينظر: رمزي بعلبكي. الكتابة العربية السامية. ص 69، وعامر سليمان. الكتابة المسمارية والحرف العربي ص ص 9-11.





اشتهرت بالكتابة على الطين "السومريون"؛ حيث كان العالم السومري يتناول أقالماً من الحديد أو الحشب، فيضرب به على الدلين، راسماً خطوطه وخطوطه. وهذا ما دفع بعض الدارسين إلى القول بأن السومريين هم أول من اهتدى إلى الكتابة الكلمية أو اللوغرافية<sup>1</sup>.

- ب- الحجر: من أقدم أدوات الكتابة "الحجر"؛ إذ بدأت الكتابة بالنقش على الصخور، والخريشة على حوائط الكهوف وسقوفها، وما إن احتاج الإنسان إلى الكتابة في أموره الحياتية، حتى أصبح يقطع هذه الصخور إلى ألواح، يُمكنه حملها في مناطق مختلفة، وقد كتب على الحجارة أمم مختلفة، منها: اليونان، والرومان، والعرب<sup>2</sup> وقد عرف العرب الحجارة البيضاء باسم "الرخاف"، واحدها لُخْفَة وهي حجارة بيض رقاق<sup>3</sup>

- ج- الخزف: استخدم الخزف والشقف والفخار مادة يكتب عليها عند بعض الشعوب، وفي مصر استخدم على نطاق واسع؛ لتدوين إيصالات الضرائب، والحساب، والتمرينات، والرسائل وبعض النصوص، واستخدمته العرب في بعض الأحيان في فجر الإسلام<sup>4</sup>.

- د- البردي: نبات ينبت في الأراضي شديدة الرطوبة بديار مصر، وخاصة في مستنقعات دلتا، عرف المصريون القدماء هذا النبات، وأفادوا منه؛ فصنعوا منه نوعاً من القماش والقوارب، كما صنعوا منه ورقاً؛ مما ساعد على تقدم الفكر والآداب والثقافة القديمة لسدة أربعين قرناً، وكان يُكتب عليه بقلم عريض، مائل القطع أو الرأس، أو بفرشاة رقيقة، ذات خط سميك<sup>5</sup>.

- هـ- الرق والجلد: يعد الرق من المواد المبكرة للتدوين، ظهر في النصف الأول من القرن الثاني قبل الميلاد، وقد كانت الحاجة هي الباعث على قيام صناعته؛ وذلك حين ندر استعمال البردي في مصر، كانت الرقوق تؤخذ من جنود الحيوانات، وتصلح للكتابة على وجهيها، ناهيك عن مكانتها وقدرتها على مقاومة الزمن، ولاارتفاع سعره؛ انتصر استعماله في أول الأمر على كتابة المصاحف، وتدوين الوثائق<sup>6</sup>.

أفضل أنواع الجلود في صناعة الرق جلد الغزلان والماعز، وقد استمر استخدام الرق إلى جانب الورق بعد اكتشافه، فكتب الكثير من المصاحف - ولفتره طويله-

<sup>1</sup> ينظر: طه باقر. تاريخ الحضارة العراقية القديمة. ص 27، وعادل الألوسي. الخط العربي، نشأته وتطوره. مكتبة الدار العربية للكتاب. القاهرة. ط 1. 1430، 2009م. ص 15.

<sup>2</sup> ينظر: عبد الله ربيع. في علم الكتابة العربية. ص 51، 52.

<sup>3</sup> الخليل بن أحمد الفراهيدي. العين. مادة (ل. خ. ف)

<sup>4</sup> محمود عباس حمودة. تاريخ الكتاب الإسلامي. ص 66.

<sup>5</sup> نفسه. ص 66.

<sup>6</sup> ينظر: طه باقر. تاريخ الحضارة العراقية القديمة. ص 15





على الرِّق، ومع الزَّمن قل استعمال الرقوق، وارتفعت أثمانها؛ بسبب كثرة الطلب عليها، ونُدرة وجودها، وكان الرِّق يُغسل أحياناً؛ لإزالة ما عليه من الكتابة، إما بالغسيل أو الدلك، أو الكشط؛ وذلك ما عُرف بالطرس<sup>1</sup>.

و- الورق: أقدم النماذج الورقية التي عُثر عليها، تعود إلى عام 105م، وقد تم العثور عليها في مناطق مختلفة من الصين، وعند الفحص تبين أنها مصنوعة من بقايا بعض الألياف النسيجية، وكان الصينيون قد استعملوا الفرشاة للكتابة عليها، وبقيت مقتصرة عليهم لمدة تقدر بخمسمائة عام؛ وبعدها انتشرت في جزر اليابان، وجنوب شرقي آسيا، ثم وصلت إلى بغداد، في نهاية القرن الثامن الميلادي، ومنها انتقلت إلى دمشق، ثم القاهرة؛ لتصل إلى إسبانيا على أيدي العرب حوالي عام 1151م، كان الورق في أول الأمر سميكا، داكن اللون خشناً، ولكن لما تقدمت به الصناعة، في القرنين الخامس والسادس الهجريين؛ تطور حاله، وتحسنت صناعته، وإن ظهوره وتطور صناعته، ومن ثَمَّ انتشاره، قد ساعد على انحصار استعمالات البردي والرق، وخاصة في أغراض التدوين والتوثيق<sup>2</sup>.

والورق أو الكاغد (بفتح الغين المعجمة) لفظ مُعَرَّب، وهو القرطاس، وبائع الكاغد يُسمى الكاشدي، والكاغد يُصنع من أغصان وأوراق الشجر، وقد ذكر المؤرخون أن لفظ الورق كان يتردد في كلام العرب القدامى؛ باعتباره اسماً لجلود رقاق يُكتب فيها، ولفظ الورق مستعار من ورق الشجر<sup>3</sup>.

وقد أسست أول صناعة للورق ببلاد العرب في بغداد، ثم انتشرت بسرعة فائقة في باقي البلاد الإسلامية، كسوريا ومصر، وشمال إفريقيا والأندلس، واستطاع العرب تطوير صناعة الورق؛ فاستعملوا الكتان والقطن في صناعته؛ لأنهما أرخص سعراً من الحرير، ولوجودهما في بلادهم بكثرة، وأخيراً صنعوا الورق من النفايات والجُرق البالية، ويعد هذا أهم اختراع عربي؛ إذ خدم الإنسانية والحضارة العالمية خدمة لا مثيل لها<sup>4</sup>.

ز- القماش: استخدم القماش كمادة يُكتب عليه، وهو على نوعين: القباطي، نسبة إلى أقباط مصر، والمهراق التي مفردها مهراق، فارسي معرب، ويسمى عندهم مهركود، أعربته العرب، وجعلته اسماً واحداً فقالوا: مهراق<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> ينظر: محمد إبراهيم السيد. مقدمة للوثائق العربية. ص7.

<sup>2</sup> ينظر: طه باقر. تاريخ الحضارة العراقية القديمة 21

<sup>3</sup> ينظر: المرجع نفسه. ص22.

<sup>4</sup> ينظر: المرجع نفسه. ص22.

<sup>5</sup> ينظر: ناصر الدين الأسد. مصادر الشعر الجاهلي. ص20 - 80، ومحمود عباس حمودة. تاريخ الكتاب

الإسلامي. ص ص22 - 62.



ح- القلم: القلم آلة يكتب بها، ويسمى القلم الذي يكتب به قلماء، لأنه قلم وقُطِع.<sup>1</sup>

ي- الحبر: الحبر: المداد، والمداد: ما يُكتب به، وسمي بذلك لأنه يمد القلم، أي يعينه، وكل شيء مددت به شيئاً فهو مداد.<sup>2</sup>

ويذكر بعض الدارسين أن الصينيين هم أول من صنع الحبر في عام 220 م؛ حيث صنعوا مادة شبيهة بالحبر، عندما استخدموا نسغ الأشجار، وهو سائل لزج، يجري في أوعية الشجر، حاملاً معه الماء والغذاء، واستخدموا هذا النسغ وحشرة القرم؛ للحصول على مادة صبغية، لأغراض طباعية في ذلك الوقت، وفي عام 400 م تمكن "فاي تانج" من صنع الحبر، بمزج السناغ الأسود وبعض المواد الصمغية، وظل الشرقيون والأوروبيون على السواء يستخدمون طريقة "فاي تانج" حتى نهاية القرن الثامن عشر، ثم بعد ذلك، وفي بداية القرن التاسع عشر افتتحت مصانع لأحبار الطباعة، التي استخدمت فيها الزيوت الصناعية، والمواد الصمغية المركبة<sup>3</sup>

ك- الدواة: أداة يُوضع فيها الحبر، كانت في بادئ الأمر تصنع من الخشب أو الفخار، ومع التطورات استخدمت المعادن المختلفة، كالتحاس والفضة في صناعتها.<sup>4</sup>

ومما يتصل بالدواة الليقة، وهي الصوفة والقطننة، التي تكون في الدواة، وسميت ليقة؛ لأنها تُحس ما جُعل فيها من السواد وتمسكه.<sup>5</sup>

## 6- خصائص الخط العربي: أبرز خصائص الخط العربي تلخص في الآتي<sup>6</sup>:

- **الوضوح:** ويتأتى من الالتزام بمحاكاة أصول أشكال كتابة الحروف، في أنواع الخط المختلفة، ولا سيما خط الرقعة، المعتمد في التعليم والحياة.
- **الدقة:** وتنبع من القدرة على رسم الحرف بحجمه المناسب، وشكله الملائم دون لبس، ووضع النقاط في مواضعها، ومراعاة ما يُكتب من أجزاء الحروف، فوق السطر وتحت.

<sup>1</sup> ابن قتيبة. رسالة الخط والقلم. تحقق: هلال ناجي. مجلة المورد العراقية. مج 19. ع 1. 1990 م. ص 161.  
<sup>2</sup> القلقشندي. صبح الأعشى. المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والنشر. دت. ط 2. ص 471.  
<sup>3</sup> ينظر: أشرف محمود صالح. دار الغد. ص 97.  
<sup>4</sup> محمود عباس حمودة. تاريخ الكتابة الإسلامي. ص 22-64.  
<sup>5</sup> ابن قتيبة. رسالة الخط والقلم. ص 162.  
<sup>6</sup> ينظر: محمد تيسير حباس. الخط العربي. دورة التأهيل التربوي للمدرسين المساعدين في التربية الفنية. مديرية الإعداد والتدريب. 1998 م. ص 36.





• **التوازن:** ويُقاس بمدى التناسب بين أحجام الحروف وسمك الخط، بالقياس إلى حجم الورق والقلم المستخدم.

• **الترتيب والتوزيع:** ويُقاسان بالالتزام بترك فراغات مناسبة، متوازنة بين الحروف والكلمات، واستقامة الكتابة على السطر، وتثبيت علامات الترقيم، وتقسيم النص إلى فقرة منفصلة.

• **الجمال:** ويلاحظ من مدى انسجام الخط وانسيابه، دون شطب، أو تشويه.

• **السرعة:** ويُقاس بمدى قدرة الكاتب على إنجاز الكتابة بخط مناسب، ضمن زمن محدود.

## 7- أنواع الخطوط العربية: أشهر أنواع الخطوط العربية الآتية:

أ- **الخط الكوفي:** يعدُّ الخطُّ الكوفي الخطُّ الأول الذي سُجِّلَتْ به الكتابةُ العربية، وهو مشتقٌّ من الخطِّ (النبطي) نسبةً للأنباط، كان متداولاً في شمال الجزيرة العربية، وجبال حوران، وقد اشتقه أهل الحيرة والأنبار عن أهل العراق، وسمي فيما بعد بـ (الخط الكوفي)؛ لأن الكوفة تبثته ورعته في البدء. وقد كتبت به المصاحف خمسة قرون، حتى القرن الخامس الهجري، حين نافسته الخطوط الأخرى، كالثلث والنسخ وغيرهما، تمتاز حروفه بالاستقامة، وتكتب غالباً باستعمال المسطرة طولاً وعرضاً، وقد اشتهر هذا الخط في العصر العباسي، حتى لا نكاد نجد مؤذنة أو مسجداً أو مدرسة تخلو من زخارف هذا الخط.

كان هذا الخط في البداية دون نقط، وشكل، وباحتكاك العرب بالعجم، لم يكن سهلاً على غير العرب إبداع المعاني العربية عند قراءة النص العربي، وهنا تدخل أبو الأسود الدؤلي، وقام بحل الإشكال، وتمت عملية التنقيط بشكل متكامل على يد نصر بن عاصم، أما التشكيل وضوابطه المعروفة حتى اليوم، فقد وضعها الخليل بن أحمد عام (١٧٠) هجرية، وقد تنوع إلى: (البسيط- المورق- المزهر- المضفور- المربع الهندسة)<sup>1</sup>.



<sup>1</sup> ينظر: أحمد شوحان. رحلة الخط العربي بين المسند والحديث. اتحاد الكتاب العرب. دمشق. 2001. ص 50.

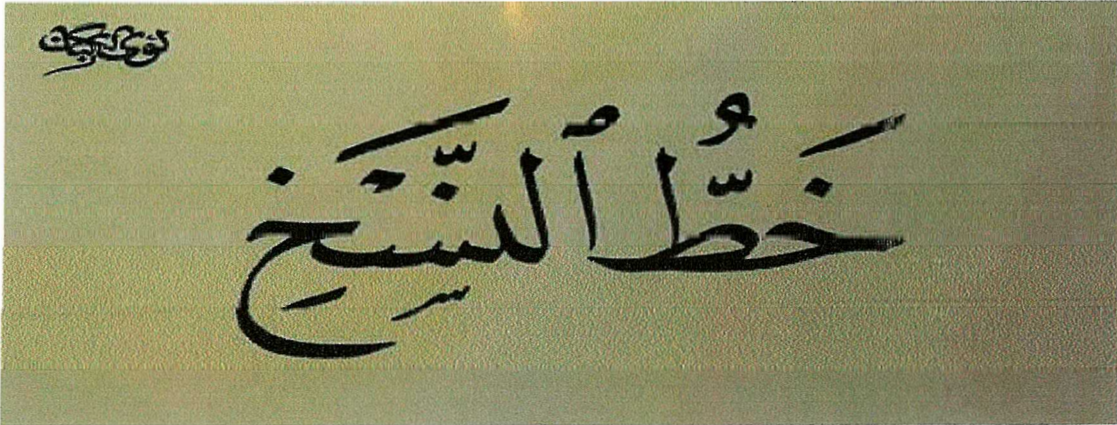




ب- خط الرقعة: أصل الخطوط العربية وأساسها، أنه خط الناس الاعتيادي في كتاباتهم اليومية، يمتاز بجماله واستقامته، وسهولة قراءته وكتابته، وبعده عن التعقيد، سمي بخط الرقعة؛ لأنه يُكتب على رقعة الورق مهما صغرت.<sup>1</sup>

بسم الله الرحمن الرحيم

ج- الخط النسخي (المحقق): خط جميل، نُسخ به الكثير من المخطوطات العربية، نجد أكثر السبائك بهذا الخط، الواضح في حروفه وقراءته، كما أن الحكم والأمثال واللوحات في المساجد والمتاحف كُتبت به، وأشهر خطاط معاصر، أبدع فيه: "هاشم البغدادي".<sup>2</sup>



<sup>1</sup> حامد سالم الرواشدة. أساسيات في قواعد الخط العربي والاملاء والترقيم. دار الحامد للنشر والتوزيع. ط. 1. 2012م. ص 81.

<sup>2</sup> أحمد شوحان. رحلة الخط العربي بين المسند والحديث. ص: 54.



د- الخط الثلثي: من أروع الخطوط العربية الخطوط منظراً وجمالاً، وأصعبها كتابةً وإتقاناً سواء من حيث الحروف، أو من حيث التركيب. يمتاز بدقة قواعده، وجمال حروفه، وتناسق حركاته، فلا يتأتى إتقانه إلا للحاذق العبقرى، الذي أتى قدرة فائقة على التدوير والتشكيل، يستخدم في تزويق محارب المساجد وقبابها، كما يُستخدم في كتابة عناوين الكتب، ومطالع سور القرآن الكريم، ورسم اللوحات الفنية.<sup>1</sup>



هـ- الخط الفارسي (خط التعليق): ظهر الخط الفارسي في بلاد فارس، في (7هـ، 13م)، يمتاز بجماله ودقة امتداد حروفه، ووضوحه، وعدم تعقيدته، يُستخدم في كتابة عناوين الصحف والمجلات والإعلانات التجارية، والبطاقات الشخصية.<sup>2</sup>



<sup>1</sup> حامد سالم الرواشدة. أساسيات في قواعد الخط العربي والأملء والترقيم. دار الحامد للنشر والتوزيع. ط1. 2012. ص ص 76، 77.  
<sup>2</sup> ليد الأعظمي. تراجم خطاطي بغداد. ص83.





و- **الخط الديواني:** سُمي بهذا الاسم نسبة إلى دواوين الحكومة العثمانية، إن كانت تُكتب به قرارات الدولة، وكتبها الرسمية، تتميز حروفه بالتناسق، يتنوع إلى: (المترباط الجلي- الجلي المحبوك- الجلي الهمايوني- الجلي الزورقي)<sup>1</sup>

الخط الديواني

#### 8- أشهر الخطاطين: من أبرز الخطاطين الآتي:

**أ- ابن مقلة:** ولد (ابن مقلة) في مدينة السلام (بغداد)، سنة (272هـ)، نبغ في الخط العربي، وجوّده أحسن تجويد، وبلغ فيه المراتب العالية من الفن والابتكار، وقد انتهى الأمر إليه في تأسيس أول أسس نظرية وعلمية، واضعاً القواعد في تطويره وقياس أبعاده وأوصاعه، ويعتبر المؤسس الأول لقاعدتي (النسخ والتلث)<sup>2</sup>.

**ب- ابن البواب:** هو أبو الحسن بن هلال، ولد ومات في مدينة السلام (بغداد)، وكانت وفاته سنة (423هـ. 1022م)، بدأ ابن البواب مهنته كمزوق للدور، ثم تزويق الكتب، وأخيراً امتحن الخط<sup>3</sup>.

تناول ابن البواب إبداعات ابن مقلة بالتدقيق والتمحيص، فاخترع طريقة إخراج الأحرف بعضها من بعض، وهذه الطريقة بقيت عند الخطاطين، ومنحتهم ثقة في

<sup>1</sup> ناهض عبد الرزاق القيسي. ص 97.

<sup>2</sup> ينظر: ناهض عبد الرزاق دفتر القيسي. تاريخ الخط العربي. قسم الآثار. كلية الآداب. جامعة بغداد. (1427هـ/2006م). ص 76، وعبد الله أبو راشد. الوجيز في تاريخ الخط العربي. منشورات وزارة الثقافة. دمشق. 2002م. ص 58.

<sup>3</sup> ناهض عبد الرزاق دفتر القيسي. تاريخ الخط العربي. ص 78.





التعامل مع الحروف ولفترة طويلة، كما أنها كانت مفتاحاً إلى ابتكار أساليب جديدة في الخط، ويُنسب إليه خط المحقق<sup>1</sup>

**ج- ياقوت المستعصمي:** هو الشيخ جمال الدين ياقوت المستعصمي البغدادي، عُرف ب (قبلة الخطاطين)، نشأ في دار الخلافة في مدينة السلام (بغداد) زمن الخليفة العباس المعتصم بالله (640هـ - 656هـ) / (1258-1242م)، وتتلذذ على يد شيوخ عصره في المدرسة المستنصرية<sup>2</sup>.

برع في الخط؛ حيث قام بتجويد المحقق والريحاني بصور خاصة، وأغلب أعماله التي بقيت حتى اليوم هي المصاحف؛ إذ لم يظهر رجل يكتب عدداً من المصاحف يفوق ما كتبه الخطاط ياقوت المستعصمي.

**8- تطور الخط العربي:** مرّ الخط العربي في تطوره عبر عدة مراحل، تمثل أهمها في الآتي<sup>3</sup>:

- **العصر الجاهلي:** عرف العرب الخط منذ غابر العصور، وقبل الأبجدية التي عثر عليها في أوناريث (رأس شمرا) بالآلاف السنين، إذ عُثر في الجزيرة العربية، وفي أماكن مختلفة، على كتابات عربية، مدونة بخط (المسند)؛ لذا اعتبر الباحثون والمؤرخون القلم العربي الأول والأصيل، وهو خط أهل اليمن، ويسمونه خط (حمير).

- **العصر الإسلامي:** الخطوة الفنية والجمالية الأولى للخط العربي، بدأت مع بزوغ شمس الإسلام، من خلال دعوة الإسلام إلى العلم، أين حثّ الرسول الكريم على الكتابة، كما حثّ على القراءة، وهنا دخل العرب إلى دنيا التقدم والإبداع، وقدموا للعالم فنوناً لم تكن تخاطر ببال أحد، منها الخط العربي، الذي جعلوه فناً من الفنون، وهنا بدأت بداية إبداع الخط العربي.

- **في عصر الخلفاء الراشدين:** تطور المجتمع العربي الإسلامي في زمن الخلفاء الراشدين تطوراً ملموساً، وأصبحت سيادة الدولة بدلاً من زعيم القبيلة... ونتيجة لهذا دوّنت الدواوين، وأصبح للخط مكانة؛ مما جعل رابع الخلفاء (علي بن أبي طالب رضي الله عنه) يبحث على تحسين الخط وإتقانه؛ لأن المرحلة التي كانوا فيها تستدعي قوة الدولة الفتية، ونهضة العلم، المتمثلة في البحث والتدوين، وإظهار الفن الإسلامي، من خلال الخط العربي.

- **العصر الأموي:** أحرز الخط في العصر الأموي تقدماً ملموساً على ما كان عليه في العصرين السابقين، واستطاع أن يبرز ولأول مرة الخطاط ومهنته إلى الوجود،

<sup>1</sup> عادل سعدي فاضل السعدي. الزخارف الخطية في المخطوطات العربية بالشرق الإسلامي. دار الأيام للنشر والتوزيع. عمان. ط1. 2016. ص45.

<sup>2</sup> ناهض عبد الرزاق القيسي. ص83.

<sup>3</sup> أحمد شوحان. رحلة الخط العربي. منشورات اتحاد الكتاب العربي. دمشق. 2001م. ص ص 17-29.



رغم أن الحروف كانت خالية من النقطة، وقد لمع نجم عدد من الخطاطين، يأتي في مقدمتهم الخطاط الشهير (قُطبة المُحرر)، الذي ابتكر خطاً جديداً، يُعتبر مزيجاً من الخطين الحجازي والكوفي، سمي بالخط (الجليل)؛ حيث استعمل في الكتابة على أبواب المساجد ومحاريبها، إضافة إلى اختراعه لخط (الطومار - الثلث - الثلثين)، وراح الخطاطون في العصر الأموي يخطون خطوطاً جميلة، تزين القصور والمساجد، ويكتبون في سجلات الدولة بخط (الثلثين)، الذي أطلقوا عليه لكثرة ما كتبوا به السجلات اسم خط (السجلات)، أما خلفاء بني أمية فكانوا يكتبون بخط الطومار وبالخط الشامي، وقد نشط عدد من الخطاطين في هذا العصر، ولعبوا دوراً هاماً في النهوض بالخط كحركة فنية، منهم: (خالد بن أبي الهياج - مالك بن دينار - الرشيد البصري - مهدي الكوفي...)

- **العصر العباسي** : إذا كان العصر الأموي عصر تأسيس وبناء، فإن العصر العباسي عصر ازدهار ورخاء وبذخ، وفي مثل هذا العصر لا بد أن يزدهر كل فن، وينبع كل من يمتلك أدنى ملكة فنية أو علمية، لقد ضاعت شهرة الخطاط (الضحاك بن عجلان) في خلافة ابن العباس السفاح، والخطاط (إسحاق بن حماد) في خلافتي المنصور والمهدي، حتى بلغ الخط في عهدهما أحد عشر نوعاً، فلما جاء عصر الرشيد والمأمون، نضجت العلوم والفنون والمعارف، وراح الخطاطون يجودون خطوطهم، وينافسون في ذلك؛ حتى زادت الخطوط على عشرين خطاً، منها المُستَحْدَث والمُطَوَّر، وجاء (أبو علي محمد بن مقلة الوزير) (272هـ - 328هـ) فضبط الخط العربي، ووضع له المقاييس، وبلغت الخطوط في أواخر العصر العباسي أكثر من ثمانين خطاً.



### المحاضرة الثالثة: الوصول إلى المخطوط وتصنيف المخطوطات

اتضح لنا مما سبق من معلومات، أن المقصود بتحقيق المخطوط، بذل الجهد؛ لتحويل المخطوط غير المنشور، إلى كتاب مُحَقَّق منشور؛ بمعنى محاولة الوصول إلى كتاب مُحَقَّق، وفقاً لما يُرضي صاحبه؛ أي إنّه لو كان صاحب المخطوط موجوداً لَوَضَعَهُ كما حاولنا، أو قريباً منه.

وإنّ عملية تحقيق المخطوطات، تتطلب من المُحَقِّق المرور بعدة مراحل، تتمثل في (تحقيق العنوان، تحقيق المتن، تحقيق اسم المؤلف ...)، تسبقها مرحلة تحضيرية، فيها يتم التحضير لعملية التحقيق، تتمثل في الوصول إلى المخطوط ونُسخه، التي ستُجرى عليها الدراسة، والتصنيف بينها، ومرحلة تالية لها، فيها يتم وضع المقدمات والفهارس...

وعليه كانت عملية التحقيق، تقوم على ثلاث مراحل أساسية، تتمثل في الآتي<sup>1</sup>:

**1- المرحلة التي تسبق عملية التحقيق (المرحلة التحضيرية):** وتتعلق بالتحضير للعملية، حيث تتضمن رحلة البحث عن المخطوط، الذي سيكون موضوعاً للتحقيق، وتعيينه.

**2- مرحلة التحقيق:** وتتضمن ضبط المخطوط، ومحاولة إخراجها في صورة توافق تلك التي ورد بها عن صاحبه.

**3- توابع التحقيق:** ويقصد بها تلك المقدمات والفهارس، التي تُسهم في الإفادة من المخطوط بعد تحقيقه.

**المرحلة التحضيرية (الوصول إلى المخطوط، والتصنيف بين المخطوطات):**

**أولاً- الوصول إلى المخطوط:** تتم في هذه المرحلة عملية البحث عن المخطوط وتحديد؛ ليكون موضوعاً للبحث أو التحقيق؛ بحيث يتعين على الباحث المُحَقِّق الآتي<sup>2</sup>:

1- أن يتأكد من أن المخطوط لم يسبق تحقيقه من قبل، فإن كان قد سبق وأن عولج من قبل، أصبح لزاماً على الباحث أن يُقدِّم المبررات العلمية المُقنعة، التي تخوّل له جدوى إعادة تحقيقه ونشره، ويعين على ذلك:

• الاطلاع على الفهارس والمعاجم المصنفة للكتب المطبوعة؛ مثل كتاب "اكتفاء القنوع بما هو مطبوع" لإدوار فنديك.

• معجم المطبوعات العربية والمعرّبة ليوסף إيلان سرقيس.

• ويعينه في ذلك أيضاً الاطلاع على فهارس الكتب المطبوعة المحفوظة في دور الكتب، ومنها "النشرة المصرية للمطبوعات"

بالإضافة إلى أحدث النشريات التي تعنى بنشر ما تم تحقيقه.

<sup>1</sup> ينظر: بن سلامة الربيعي

<sup>2</sup> ينظر: إيداد خالد الطباع. منهج تحقيق المخطوطات. دار الفكر. سوريا. ط1. 2003م. ص 23.



2- أن يكون للمخطوط نُسخٌ متوافرة، يسهل الحصول عليها، ويعينه في ذلك الاطلاع على الآتي<sup>1</sup>:

**\*- الفهارس:** ويكون ذلك من خلال:

- العودة إلى الفهارس العامة للمخطوطات العربية: وهي عبارة عن مجموعة من المؤلفات، تسعى إلى تذليل صعوبات البحث والتحقيق، أمام المحققين، والمهتمين بإحياء التراث، تتضمن معلومات تخص المخطوطات العربية، مثل: (عناوين المخطوطات- الميزات- المؤلفون- العصور- المواضيع- الأماكن).
- العودة إلى الفهارس الخاصة، وتتمثل في فهارس المكتبات، سواء كانت عامة أو خاصة.

- للتواصل مع المكتبات العامة والخاصة: والبحث عن المطلوب المراد الحصول عليه؛ إذ قد لا يُدرج اسم المخطوط المطلوب، أو لم يُشر إلى جميع نسخه في الفهرس، الذي أصدرته المكتبة.

- الاستفسار من ذوي التخصص والخبرة بشؤون المخطوطات، إذ قد توجد نسخة المخطوط، أو نُسخ منه في بعض المكتبات الخاصة غير المشهورة، أو المعروفة لدى الكثيرين.

**\*- الكتب والمؤلفات المُفهرسة للمخطوط العربي:** أهمها

- تاريخ الأدب العربي: وهو بالألمانية: (Geschichte der arabischen Litteratur)، ويعرف اختصاراً بـ GAL<sup>2</sup>، أهم آثار المستشرق الألماني كارل بروكلمان (ت 1956 م) وأشهرها، تُرجم في ستة أجزاء، فيه رَصَدٌ لما كُتِب باللغة العربية، في العلوم المختلفة من مخطوطات، وصل إلى ما يقرب من عشرين ألف مخطوطة، مع ذكر أماكن وجودها وأرقامها<sup>3</sup>، وصفه (عبد الرحمن بدوي) بأنه "المرجع الأساسي والوحيد في كل ما يتعلق بالمخطوطات العربية وأماكن وجودها"<sup>4</sup>.

- تاريخ آداب اللغة العربية لجورجي زيدان: من أثنى الكتب، التي تخصصت بالحديث الموسع والشامل عن أنواع الأدب العربي من شعر ونثر، وغيرها من الفنون الأدبية، وأبرز أعلامها، يقع هذا الكتاب في مجلدين، بواقع ستمائة وخمسة وخمسين صفحة، على أربعة أجزاء، صَدَرَ في بيروت، عن دار نشر الحياة.

- تاريخ التراث العربي: يضم هذا الكتاب ترجمة عربية كاملة، لأهم الكتب في التراث العربي الإسلامي، ألفه العالم التركي (فؤاد سزكين)، أستاذ تاريخ العلوم بجامعة فرانكفورت بألمانيا الاتحادية، يُعْطِي الكتاب الفترة من ظهور الإسلام، إلى

<sup>1</sup> عبد الهادي الفضلي. تحقيق التراث. مكتبة العلم. جدة. ط 1. 1962. ص 61، 62.

<sup>2</sup> البعلبكي منير. معجم أعلام المورد. بيروت. دار العلم للملايين. ط 1. 1992. ص 102.

<sup>3</sup> عبد الرحمن بدوي. موسوعة المستشرقين. دار العلم للملايين. 1993 م، ص 100-101.

<sup>4</sup> المرجع نفسه. ص 98.





عام (430 هـ)، يُورِّخ لمنجزات العلماء العرب والمسلمين في مجالات مختلفة (علوم القرآن والحديث، التاريخ والفقه، والعقائد والتصوف، والشعر والطب والكيمياء والرياضيات...)، مع ترجمة لكلِّ عالم، وأسماء مؤلفاته، وأماكنها في مكتبات العالم، المخطوط منها، وناشري المطبوع، مع بيان ما تعلّق بها من شروح ومختصرات، وذيول، مع بيان عدد الأوراق، وتاريخ النسخ والدراسات العربية والأوربية فيها... إلخ، مرتباً ذلك ترتيباً زمنياً، وهو بهذا يُعطي الباحث الحديث دليلاً دقيقاً؛ ليعرف به المخطوطات المتاحة، صدرت أولى مجلدات هذا الكتاب سنة 1967 م، ثم تتابعت مجلداته حتى وصل (في أصله الألماني) إلى 13 مجلداً.<sup>1</sup>

**\*- المكتبات المقتنية للمخطوطات العربية: ومثاله:**

- **المكتبات الرسمية:** مثل المكتبة الوطنية الجزائرية، مكتبة مديرية التراث بوزارة الشؤون الدينية بالعاصمة الجزائر.

- **المكتبات الخاصة:** مثل مكتبات وخزائن أدرار: (خزانة كوسام، الخزانة البكرية بتمنيط)، خزائن منطقة معسكر، وتتفرع إلى: (خزانة الشيخ البشير محمودي، خزانة الشيخ بوكعير بلقرد، خزانة الشيخ بلعيد برواين)

وبهذا الإجراء يكون المُحقِّق قد علِم أماكن تواجد نسخه، وهنا وَجَبَ عليه دراستها دراسة أولى، بواسطة الفهارس، يُقصد بها التمهيد والعزلة، والخروج بترتيب أفضل للنسخ، واختيار الأنسب منها، ثم تصويرها؛ ليكون بين يديه صور صحيحة عن الأصول، خالية من تصحيف وتحريف جديدين، وبالنسبة للنسخ التي توجد في مكتبات غير مفهرسة؛ فتُصوَّر ثم تُدرس<sup>2</sup>، يقول (رمضان عبد التواب) في هذا: "يحسن بالمُحقِّق أن يدرس النسخ المخطوطة للكتاب قبل جمعها أولاً، عن طريق وصف الفهارس لها، فقد يرى من هذا الوصف أن بعض مخطوطات الكتاب قد نقل عن بعضها الآخر، وعندئذ فلا داعي للحصول عليها كلها، بل يكفي في هذه الحالة استخدام الأمهات فحسب"<sup>3</sup>، وقد وُصِفَت هذه العملية بأنها من "صميم النظرة النقدية، التي يجب أن يتسلح بها المُحقِّق، ويستند فيها إلى جملة من المسلمات"<sup>4</sup>، هذه المسلمات تتمثل في إجراءات الترتيب والتصنيف؛ بمعنى أن المُحقِّق بعد هذه المرحلة (الوصول إلى النسخ)، يذهب إلى ترتيبها وتصنيفها.

**فما المقصود بتصنيف النسخ وترتيبها؟**

<sup>1</sup> ينظر: عباس عبد الستار عبد القادر الزهاوي، وآلاء محمد رحيم. منهج وآراء فؤاد سزكين في تاريخ التراث الإسلامي. مجلة دراسات في التاريخ والآثار. ع 69. نيسان 2019 م. ص ص 10-13.

<sup>2</sup> ينظر: صلاح الدين المتَّجد. قواعد تحقيق المخطوطات. دار الكتاب الجديد. بيروت، لبنان. ط 7. 1987 م. ص 12، وإياد خالد الطباع. منهج تحقيق المخطوطات. ص 26.

<sup>3</sup> رمضان عبد التواب. مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين. ص 65.

<sup>4</sup> فهد سعد، طلال مجنوب. تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق. ص 27.



ثانياً: تصنيف النسخ وترتيبها: تتم عملية تصنيف النسخ وترتيبها حسب أهميتها، وقد أشار (صلاح الدين المنجد) إلى جملة من الإجراءات، التي تُتخذ للتمييز بين الأصل، المعتمد للتحقيق، والفروع المعتمدة للاستئناس، تمثلت في الآتي<sup>1</sup>:

1- أفضل نسخة تعتمد كأصل، هي التي كتبها المؤلف، أو أشار إلى كتابتها، أو أملاها، أو أجازها، وتسمى "النسخة الأم"، مع ضرورة التنبيه إلى اعتماد آخر نسخة كتبها المؤلف؛ إذ لا يخفى أن كثيراً من العلماء يخرجون كتبهم أول الأمر على شكل، ثم يعدلون فيه بالزيادة أو النقصان.

2- تحتل المرتبة الثانية النسخة التي قرأها المؤلف، أو قرئت عليه، أو أثبت بخطه أنها قرئت عليه.

3- النسخة التي نقلت عن نسخة المؤلف، أو ثوبلت عليها، وتسمى بالمخطوط المنسوب<sup>2</sup>

4- النسخة المكتوبة في عصر المؤلف وعليها سماعات العلماء.

5- النسخة المكتوبة بعد عصر المؤلف وعليها سماعات.

6- النسخة المكتوبة بعد عصر المؤلف، وليس عليها سماعات، وهكذا الأقدم فالأقدم.

وقد أشار (عبد السلام هارون) في كتابه (تحقيق النصوص ونشرها)، إلى كيفية التمييز بين النسخة الأصل (الأم) والنسخ الفرع، وفقاً للآتي<sup>3</sup>:

1- أعلى النصوص هي المخطوطات التي وصلت إلينا حاملة عنوان الكتاب، واسم مؤلفه، وجميع مادة الكتاب، على آخر صورة رسمها المؤلف، أو يكون قد أشار بكتابتها أو أملاها، أو أجازها، ويكون في النسخة مع ذلك ما يفيد اطلاعه عليها، أو إقراره لها، وأمثلة هذه النسخة تسمى النسخة الأم.

2- وتلي النسخة الأم النسخة المأخوذة منها، ثم فرعها، ثم فرع فرعها وهكذا، وهذا التسلسل التالي من المخطوطات، يُعد أصولاً ثانوية، إن وجدت معها الأصل الأول، وأما إذا لم يوجد الأصل الأول، فإن أوثق هذه المخطوطات يرتقي إلى مرتبته، ثم يليه ما هو أقل منه وثوقاً.

3- وهناك نوع من الأصول، هو الأبناء الأدعياء، وهي الأصول القديمة في ثنايا أصول أخرى، فقد جرى عند بعض المؤلفين أن يضمنوا كتبهم كتباً أخرى، أو جمهوراً عظيماً منها، وهذا النوع من الأصول، لا يُخرج كتاباً محققاً، إنما يُستعان به في تحقيق النص.

<sup>1</sup> صلاح الدين المنجد. قواعد تحقيق المخطوطات. ص 13، 14.

<sup>2</sup> أحمد شوقي بنين. دراسات في علم المخطوطات والبحوث البيبليوغرافية. ص 19.

<sup>3</sup> ينظر: عبد السلام هارون. تحقيق النصوص ونشرها. مكتبة الخناجي. القاهرة. ط7. (1418هـ/1998م). ص ص 29-37.



- 4- المصورات من النسخ هي بمنزلة أصلها، ما كانت الصورة واضحة تامة، تؤدي أصلها كل الأداء، فمصورة النسخة الأولى هي نسخة أولى، ومصورة الثانوية ثانوية أيضا وهكذا.
- 5- بالنسبة للمسودات والمبعضات، وهو اصطلاح قديم جداً، ويراد بالمسودة النسخة الأولى للمؤلف قبل أن يهذبها، أما المبيضة فهي التي ارتضاها المؤلف، كتابا يخرج للناس في أحسن تقويم، ومن اليسير أن يعرف المحقق مسودة المؤلف، بما يشيع فيها من اضطراب الكتابة، واختلاط الأسطر، وترك البياض، والإلحاق بحواشي الكتاب، وأثر المحو والتغيير... إلى أمثال ذلك.
- ومسودة المؤلف إن ورد نص تاريخي على أنه لم يخرج غيرها كانت هي الأصل الأول.
- 6- وأما مبيضة المؤلف فهي الأصل الأول، وإذا وجدت معها مسودته، كانت المسودة أصلاً ثانوياً استثنائياً لتصحيح القراءة فحسب.
- 7- إن وجود نسخة للمؤلف، لا يدلنا دلالة قاطعة على أن هذه عينها النسخة التي اعتمدها المؤلف، فإننا نجد بعض المؤلفين يؤلف كتابه أكثر من مرة، وإذا استعملنا لغة الناشرين، قلنا: إنه قد صدر بعد الطبعة الأولى طبعة ثانية، فالمعروف أن الجاحظ ألف كتابه (البيان والتبيين) مرتين، كما ذكر (ياقوت) في معجمه، وقد ذكر أن الثانية (أصح وأجود).
- ويستطيع المحقق الحذق، أن يستند إلى جملة من الإجراءات، من خلالها يتمكن من أن يزن المخطوطة، ويُقدرها قدرها، منها<sup>1</sup>:
- \*- على المحقق أن يدرس ورقها؛ ليتمكن من تحقيق عمرها، ولا يخدعه ما أثبت فيها من نواريح، فقد تكون مزيفة؛ ومما يجب التنبيه له أنه ليست آثار القدم، تدل دلالة قاطعة على قدم النسخة، فإننا نشاهد تلك الآثار في مخطوطات قد لا يتجاوز عمرها خمسين عاماً، كما رأينا بعضاً من المخطوطات الحديثة، يزورها التجار بطريقة صناعية، حتى يبدو ورقها قديماً بالياً.
  - \*- أن يدرس المداد؛ فيتضح له قرب عهده أو بعد عهده.
  - \*- كذلك الخط، فإن لكل عصر نهجا خاصاً في الخط ونظام كتابته، يستطيع الخبير الفطن أن يحكم في ذلك بصرته.
  - \*- وأن يفحص أطراف الخط وانتظامه في النسخة، فقد تكون النسخة ملفقة؛ فيهبط ذلك بقيمتها أو يرفعها.
  - \*- وعنوان الكتاب وما يحمل صدره من إجازات وتمليكات وقرارات.
  - \*- وأن ينظر إلى أبواب الكتاب وفصوله وأجزائه، حتى يستوثق من كمال النسخة وصحة ترتيبها، وكثير من الكتب القديمة يلتزم نظام (التعقيبة)، وهي الكلمة التي

<sup>1</sup> ينظر: عبد السلام هارون. تحقيق النصوص ونشرها. ص ص 41، 40.



تكتب في أسفل الصفحة اليمنى غالبا، لتدل على بدء الصفحة التي تليها، فيبتدع هذه التعقيبات يمكن الاطمئنان إلى تسلسل الكتاب.

\*- وأن ينظر في خاتمة الكتاب، لعله يتبين اسم النسخ، وتاريخ النسخ، وتسلسل النسخة.

هذه هي أهم الجوانب الجديرة بعناية الفاحص، وقد يجد أمورا أخرى، تُعينه على تقدير النسخة، فلكل مخطوط ظروف خاصة، تستدعي دراسة خاصة.

\* الغاية من تصنيف النسخ وترتيبها: إن الغاية من ترتيب النسخ تكون من أجل:

- نسخة أصلية تكون هي الأساس والأصل في المقابلة، وهي التي سيجري عليها المُحقق عمله.

- نسخ بعدد المجموعات، تكون للمقابلة مع الأصل، والخروج بنص أقرب إلى نص المؤلف.

وفي حالة عدم وجود مرجحات ذات أهمية أو اعتبارات؛ لترتيب وتصنيف النسخ، تُعتمد جميع النسخ، ويسلك المُحقق في عملية التحقيق طريقة الاختيار، وتتخلص طريقة الاختيار بأن يقوم النص بالتلفيق، وفق ما يتطلبه السياق شكلا ومضمونا.

بعض الكتب أو تتي حظا كبيرا من الانتشار، فكثرت نسخه، عند كثرة النسخ، نلاحظ أحيانا أن ثلاث نسخ، أو أكثر أو أقل، تتشابه تشابها كبيرا في أخطائها، أو نقصها أو زيادتها، وتكون نُقلت عن أصل واحد، في مثل هذه الحالة تجعل النسخ المتشابهة فئات، ويرمز إلى كل فئة بحرف: (الفئة أ، الفئة ب، الفئة ج...) ويتخذ من كل فئة نسخة واحدة، تمثلها عند إثبات اختلافات النسخ<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> صلاح الدين المنجد: قواعد تحقيق المخطوطات. ص14.



## المحاضرة الرابعة: عناصر التحقيق: (العنوان - المؤلف - نسبة الكتاب إلى المؤلف - المتن)

تطرقنا في صفحات سابقة، إلى أن عملية التحقيق تمر بعدة مراحل، أولها المرحلة التحضيرية، وثانيها مرحلة التحقيق، والتي فيها يتم تحقيق: (العنوان - المؤلف - نسبة العنوان إلى المؤلف - المتن)؛ ذلك أن الكتاب المحقق هو "ما صح عنوانه، واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان متنه أقرب ما يمكن إلى الصورة التي تركها مؤلفه"، وعليه كان التركيز أثناء تحقيق المخطوط على العناصر الآتية<sup>1</sup>:

- 1- تحقيق عنوان الكتاب
  - 2- تحقيق اسم المؤلف.
  - 3- تحقيق نسبة الكتاب إلى المؤلف.
  - 4- تحقيق متن الكتاب حتى يظهر بقدر الإمكان مقاربا لنص مؤلفه.
- إن وجود نسخة المؤلف - وهو أمر قليل الحدوث - لا يتطلب الوقت الكثير، والجهد الكبير للتحقيق، إلا بالقدر الذي يتمكن به من حسن قراءتها، نظرا لما قد يوجد في الخط القديم من إهمال النقط والإعجام، ومن إشارات كتابية، لا نستطيع فهمها، إلا بطول الممارسة.
- \* أولا: تحقيق العنوان: العنوان مكون أساسي من مكونات المخطوطة، له علاقة وطيدة بفحواه، إذ يمثل نصه الموازي، وصورته المكثفة؛ ولهذا كان تحقيقه أمرا ضروريا، لزم على المحقق القيام به، وإن عملية تحقيق عنوان المخطوطة المقصود بها التأكد من صحة عنوان الكتاب وضبطه، إلا أن الأمر - تحقيق العنوان - ليس بالهين؛ ذلك لأن المخطوطات تتنوع وفقا لعناوينها إلى ثلاثة أنواع<sup>2</sup>:
- 1- ما يوقف على عنوانه الذي وضعه له مؤلفه، إما على صفحته الأولى، أو في مقدمته، أو في خاتمته، أو في غصون الكتاب، وكان مضبوطا كما وضعه مؤلفه.
  - 2- ما لا يوقف على عنوان له، ويرجع ذلك إلى الأسباب الآتية:
    - أ- إما لفقدان الورقة الأولى منه.
    - ب- أو انطماس العنوان بفعل الرطوبة، أو بالضرب عليه بالحبر من قبل المتلاعبين لغايات في نفوسهم.
  - 3- إما بتغيير وإثبات على النسخة عنوان آخر جلي واضح للأسباب الآتية:
    - أ- إما لجهل قارئ ما، وقعت إليه نسخة مجردة من عنوانها، فأثبت ما اعتقده عنوانها.
    - ب- تزيف العنوان لداعي تجاري مثلا، يستهدف من ورائه الربح الأكثر.

<sup>1</sup> ينظر: عبد السلام هارون. تحقيق النصوص ونشرها. ص 42.

<sup>2</sup> المرجع نفسه. ص 43.

ففي الحالتين الأخيرتين، وهما: فقدان العنوان أو تغييره، لا بد من محاولة معرفة العنوان الأصلي للكتاب، وذلك باتباع الطرائق الآتية<sup>1</sup>:

1- قراءة الكتاب؛ إذ قد يعثر على اسمه في غصون سطره.

2- أو أن يُتاح له المظهر بطائفة منسوبة من نصوص الكتاب، مضمنة في كتاب آخر، أو أن يكون له إلف خاص، أو حرة خاصة بأصول مؤلفه، من المؤلفين، وأسماء ما ألف من الكتب، فتضع تلك الخبرة في بده الخط الأول؛ للوصول إلى حقيقة عنوان الكتاب.

3- أو بالرجوع إلى كتب المؤلفات كابن النديم، أو كتب التراجم؛ للوقوف على العنوان عن أحد طريقتين، هما:

أ- موضوع الكتاب

ب- مؤلف الكتاب.

ومن أمثلة ذلك كتاب (اختلاف الفقهاء)، المنسوب للشعراني، والذي يقول فيه الأستاذ المرحوم "مصطفى جواد": إن من أوائل آثار التزوير فيه: أن خط التسمية حديث، لا يشبه سائر خط الكتاب.

وأنه من يمعن النظر في محتوى الكتاب، يجده مجموعاً من المجموعات غير المصنفة ولا المبوبة، فليس فيه فقه فحسب، وإنما كان فيه أخبار وأشعار ونكت أدبية، ومجالس ومناظرات فقهية.

وتجد أن المؤلف أيضاً يذكر أسماء المتناظرين تارة تصرّحاً، وتارة تلميحاً، ففي التلميح يقول: "وقال حنبلي" يعني نفسه، وبذا علمنا أنه من فقهاء الحنابلة.

ويذكر في موضع آخر أنه يعظ في محل من محلة من محال شرقي بغداد، تُسمى (الظفرية)، وهي المعروفة اليوم بمحلة الشيخ عمر السهروردي.

ونجد في آخره أن ناسخه يُسمى "عفيفاً"، وأن تاريخ نسخه هو أواسط القرن السادس للهجرة، ومن المعلوم أن الشعراني كان من أهل القرن العاشر للهجرة، فكيف يؤلف كتاباً يكون ناسخه من أهل القرن السادس؛ أي قبل أن يولد الشعراني.

إذن ما الطريق لمعرفة المؤلف، ومعرفة اسم الكتاب؟

البحث في تراجم الفقهاء الحنابلة المشاهير، والاطلاع على سير وعظهما، الذين ألفوا ودونوا مجالس المحاضرات والمناظرات، نجد "أبا الوفاء علي بن عقيل

<sup>1</sup>عبد السلام هارون. تحقيق النصوص ونشرها. ص43





البغدادي الظفري"، نسبة إلى محلة الظفرية المذكورة، المتوفى سنة (513 هـ)، فيحسن لنا استرجاع نسبة الكتاب إليه.

ثم نبحث عن أسماء تأليفه، فنرى بينها كتابا اسمه (الفنون)، ونجد في وصفه أنه مجموع لعدة فنون إسلامية، وأنه قد عني بجمعه وتأليفه منذ صباه إلى آخر عمره، وإن عدد مجلداته تزيد على أربعمئة مجلد على أحد الأقوال، فهذا المجلد تنطبق صفته على صفة المخطوط.

وقد يقع الاختلاف في عنوان الكتاب أو اسمه بين نسخه المختلفة، ومن أمثلة ذلك: كتاب "معاني الحروف"، المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي، فقد جاءت تسميته كما يلي:

- 1- في مخطوطة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد (الحروف).
  - 2- في تاريخ آداب اللغة العربية لجورجي زيدان (معنى الحروف).
  - 3- في دائرة المعارف الإسلامية (معنى الحروف).
  - 4- في تاريخ الأدب العربي لبروكلمان والأعلام للزركلي (معاني الحروف).
  - 5- في مجلة العرفان اللبنانية (معاني حروف المباني).
- وفي مثل هذه الحالة: على المحقق أن يوازن بين الاسمين أو الأسماء للكتاب، ثم يختار ما ترجحه القرائن والأدلة.

وفي حالة الانطماس الجزئي لعنوان الكتاب، فمما يساعد كثيرا على التحقق من العنوان الكامل، متى وضح معه في النسخة اسم المؤلف، فإن تحقيقه موكول إلى معرفة ثبت مصنفات المؤلف، وموضوع كل منها متى تيسر ذلك.

\* ثانيا: اسم المؤلف: إن المقصود بتحقيق اسم المؤلف، التأكد وبإجراءات علمية صحيحة من صحة الاسم (اسم صاحب المخطوطة)، المدوّن على صفحة المخطوطة، وليس المقصود به نسبة المخطوطة إليه، فهذه مرحلة آتية؛ بمعنى أنه ليس كل ما ثبت على المخطوطة من اسم، فهو حقيقة اسم صاحبها، فكثير ما أسندت مؤلفات إلى غير أصحابها، فقد ينسب كتاب إلى غير صاحبه؛ وقد يطمس اسم المؤلف، أو يمحي، أو يعتريه التصحيف والتحريف؛ ولهذا لزم على المحقق أن يحتاط إلى هذا، وإن هذه الأخطاء في إثبات اسم صاحب المخطوطة قد ترجع إلى الأسباب الآتية<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> ينظر: عبد الهادي الفضائي. تحقيق التراث. مكتبة العلم. جدة. ط1. 1982م. ص127.



1- اشتباه اسم المؤلف باسم آخر، إما لاتفاقهم بالاسم واللقب معا، أو لاتفاقهما في الكتابة، أو لاتفاقهم باللقب، ومن أمثلة هذا: كتاب (سعاني الحروف)، الذي نشره الدكتور "رمضان عبد التواب"، منسوباً إلى "الخليل بن أحمد الفراهيدي"، فقد ذكره الدكتور "رمضان ششن" في كتابه (نوادير المخطوطات العربية في مكتبات تركيا)، ونسب على أن هذا الكتاب، وكذلك كتاب (جعل الإعراب)، هما من تأليف "الخليل بن أحمد أبي عبد الله" فالاشتباه الواقع جاء من المشابهة الواقعة في الاسم الأول والثاني<sup>1</sup>

2- الخطأ في كتابة الاسم ونسخه: ومثاله رسالة (إعراب الفاتحة) لأبي حفص عمر ابن عثمان الجنزي، عنونت الرسالة في فهرست مخطوطات المكتبة ب (رسالة في إعراب القرآن لأبي حفص عمر أبي عثمان الحميري)، ويبدو أن المفهرس أفاد عنوانها من موضوعها، وهو إعراب القرآن، ونقل اسم مؤلفها من مقدمتها، بما فيها من تصحيف وتحريف؛ حيث حُرِّفَت كلمة (ابن) إلى (أبي)، وحُرِّفَت وصحفت كلمة (الجنزي) إلى (الحميري)، وقد حُرِّفَ (النصري) إلى (البصري)، و(الحسن) إلى (الحسين)، و(الخرّاز) إلى (الخرّاز).

وجب على المحقق أن يبذل ما بوسعه من جهد، ويخصص ما يستطيع من وقت، للتأكد من صحة الاسم، ويمكنه الاستناد في هذا بالعودة إلى كتب التراجم، وبمراجعة فهارس المكتبات، أو كتب دراسة المؤلف والمختلف والمشتبه الأسماء والنسب، أو كتب المعاجم، التي أخرجت إخراجاً حديثاً، كمعجم الأدباء لياقوت الحموي، أو غير ذلك من الوسائل العلمية؛ إذ تساعده كثيراً على التعرف على الاسم الحقيقي، لكن ما يجب التنويه إليه هنا ألا يكفي بمرجع واحد فقط، فقد يكون وقع النصيب في ذلك المرجع، وإسماً عليك الرجوع إلى أكثر من مرجع.

وفي حالات لا تجد اسم مؤلف المخطوطة، لكن نجد العنوان، وهنا نستطيع بالعنوان كشف الاسم.

على أن اشتراك كثير من المؤلفين في عناوين الكتب، يحملنا على الحذر شديد في إثبات اسم المؤلف السجّول؛ إذ لا بد من سראعة اعتبارات تعقيدية، منها السادة العلمية للنسخة، ومدى تطويعها لما يعرفه المحقق عن المؤلف، وحياته العلمية، وعن أسلوبه وعصره<sup>2</sup>.

كذلك الزمن الذي وجد فيه هذا التصنيف؛ فمعرفة تسهيل الوقوف على اسم المؤلف، ويعرف زمن التأليف من خلال ذكر سنة التأليف، أو ذكر اسم النساخ، مع وجود ما يدلّ على قرب عهدهم من المصنّف.

1 ينظر: يوسف المرعشي. أصول كتابة البحث العلمي. ص 266

2 عبد السلام هارون. تحقيق النصوص ونشرها. ص 44.





\* ثالثاً: نسبة الكتاب إلى مؤلفه: ويذهب المحقق إلى هذه المرحلة (نسبة الكتاب إلى مؤلفه)؛ لأنه يوجد الكثير من الكتب من نسبت إلى غير مؤلفيها؛ لأسباب تجارية أو نفسية، أو جهلاً...؛ ولهذا كان من صفات المحقق الشك؛ بمعنى ألا يسلم بصحة

نسبة أي كتاب إلى مؤلفه، ولا سيما الكتب الخاملة، التي ليست لها شهرة، ولزم عليه أن يقوم -المحقق- بإجراء علمي، يقطع من خلاله الشك باليقين، ويضمن معه إلى أن الكتاب نفسه صادق النسبة إلى مؤلفه.

وقد اعتمد رواد التحقيق طرائق مختلفة؛ للوصول إلى غايتهم في تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه، يمكن إجمالها في الآتي:

1- ما يتعلق بالكتيب ومؤلفه: وأهم الإجراءات التي يتبناها المحقق على مستوى المخطوطة ومؤلفها الآتي:

أ- قراءة نص المخطوط: فقد يعثر المحقق عند قراءته لنص الكتاب على ما يهديه إلى واحد من أمرين، هما<sup>1</sup>:

\* اسم المؤلف أو عصره، فبعض العلامات الموجودة على مستوى متن الكتاب، كالإشارة إلى شيوخته وغير ذلك، يكون خيطاً موصلاً لحقيقة الأمر، ومن أمثلة ذلك كتاب نسب إلى "الجاحظ"، وعنوانه (كتاب تنبيه الملوك والمكائد)، وهذا الكتاب زيف لا ريب؛ ذلك أنه تجد من أبوابه، باب (نكت من مكاييد كافور الإخشيدي)، (سكيدة توزون بالمتقي لله)، "وكافور الإخشيدي" كان يعيا بين سنتي (292 و357)، و "المتقي لله" كان يحيا بين سنتي "297 و357"، وهذه التواريخ كانت بعد وفاة "الجاحظ" بعشرات السنين.

\* نفي نسبة الكتاب إلى صاحب الاسم المذكور عليه، كالمكانة المعرفية للمؤلف، وقديماً تكلم الناس في كتاب "العين"، المنسوب إلى الخليل، وقد ساق "السيوطي" في "المزهر"، تصويص العلماء وأقر بهم في الفتح في نسبة هذا الكتاب، ويؤكد رجسهم أن (الخليل) وضع منهجه ورسمه، وأن العلماء حشوه من بعده، والذي نبه العلماء إلى ذلك، دراستهم للكتاب، واكتشافهم أن مثل هذا التأليف لا يصح أن ينسب إلى رجل قارب الغاية في الفضل مثل (الخليل)، فمعرفة القدر العلمي لمؤلف ما؛ يساعد على التحقق من نسبة الكتاب.

ب- التركيز على موضوع النص المخطوط، ومعرفة إشكالاته، وهذا ما يساعد في حصر المؤلفين، الذين كتبوا فيه، وذاع سيطهم<sup>2</sup>

1 عبد السلام هارون. تحقيق النصوص ونشرها. ص 45.

2 ينظر: هلال ناجي. محاضرات في تحقيق النصوص. دار الغرب الإسلامي. لبنان. ط1. 1194. ص ص 15.13.





2- ما تعلق بالمصادر والمراجع الأخرى: هذه المراجع قد تساعد المحقق على التأكد من صحة النسبة أو نفيها؛ ولهذا لزمه الرجوع إلى ما يلي<sup>1</sup>:

\* الرجوع إلى فهارس المكتبات العامة والخاصة، كالفهرست لابن النديم، وكتب التراجم والطبقات، كوفيات الأعيان لابن خلكان؛ للتحقق من هذه النسبة.

\* النظر في مظان الكتب، التي تناولت الموضوع نفسه؛ لأن العلم تراكمي، والكتاب يقتبسون من بعضهم البعض، أو الرجوع إلى المصنفات الأخرى للمؤلف؛ فربما عرض لذكره.

- تمرس المحقق بأسلوب الكتاب ومنهجيتهم في صوغ أفكارهم؛ إذ "لكل مؤلف أسلوبه وعباراته التي يرددها، ولازمته التي تكثر في نصوصه.

\* رابعاً: تحقيق المتن: ومعناه أن يؤدي الكتاب أداءً صادقاً كما وضعه مؤلفه، كما وكيفا بقدر الإمكان؛ ذلك أن التحقيق ليس تحسیناً أو تصحيحاً، وإنما هو أمانة الأداء، التي تقتضيها أمانة التاريخ، فإن متن الكتاب حكم على المؤلف، وحكم على عصره وبيئته، وهي اعتبارات تاريخية لها حرمتها، كما أن ذلك الضرب من التصرف عدوان على حق المؤلف، الذي له وحده حق التبديل والتغيير<sup>2</sup>.

وإذا كان المحقق موسوماً بصفة الجراءة، فأجدر به أن يتنحى عن مثل هذا العمل، وليدعه لغيره ممن هو موسوم بالحدز، فالتحقيق هو نتاج خلقي، لا يقوى عليه إلا من اتصف بصفة الأمانة العلمية والصبر<sup>3</sup>.

وقد يُقال: كيف نترك ذلك الخطأ يشيع، وكيف نعالجه؟ والجواب أن المحقق إن فطن إلى شيء من ذلك الخطأ، نبّه عليه في الحاشية، أو في آخر الكتاب، وبين وجه الصواب فيه، وبذلك يحقق الأمانة، ويؤدي واجب العلم<sup>4</sup>.

- **خطر تحقيق المتن:** إن التحقيق أمر جليل، يحتاج من الجهد والعناية إلى أكثر مما يحتاج إليه التأليف، وقديماً قال الجاحظ: "ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيحاً أو كلمة ساقطة، فيكون إنشاء عشر ورقات من حرّ اللفظ، وشريف المعاني، أيسر عليه من إتمام ذلك النقص حتى يردّه إلى موضعه من اتصال الكلام"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> ينظر هلال ناجي. محاضرات في تحقيق النصوص. ص 35.

<sup>2</sup> ينظر: عبد السلام هارون. تحقيق النصوص ونشرها. ص ص 26، 47.

<sup>3</sup> المرجع نفسه. ص 48.

<sup>4</sup> المرجع نفسه. ص 48.

<sup>5</sup> الجاحظ. الحيوان. ج 1. ص 79.



عندما يكون المحقق بصدد تحقيق متن الكتاب المخطوط، وبعد تمييزه بين النسخة الأصل (الأم)، وباقي النسخ (الفرع)، هذه الأخيرة التي ستقابل مع النسخة الأصل، ويستفاد منها في العديد من الحالات، يبدأ المحقق بتطبيق الآليات الآتية:

- قراءة الكتاب قراءات نقدية فاحصة متتالية، حتى يستوعب المحقق معلوماته، ويفهم النص فهما دقيقا، وبالتالي يتمكن من نشره نشرًا سليما، خاليا من أي تحريف أو تصحيح، أو زيادة أو نقصان، والالتزام بإتقان الحروف والكلمات؛ وفي حال عدم قدرة المحقق على قراءة كلمة ما، أو وجد صعوبة في فهمها؛ لخلل ما، فما عليه إلا أن يرجع إلى النسخ الأخرى (الفرعية)، حتى يتمكن من النص، ويهضم معلوماته، ويصبح أسلوب الكاتب مألوفًا لديه، ويصبح لديه معرفة بأسلوب المؤلف، وملما بالموضوع الذي يعالجه المخطوط<sup>1</sup>.

- وضع العناوين: عند خلو المخطوط من العناوين، أو يُشير المؤلف أحيانا إلى كلمة (فصل)، من غير أن يصرح بالمراد منه، أو يكون الكتاب خاليا أصلا من الأبواب والفصول؛ فلا مانع للمحقق من أن يقوم بذلك، على أن يضع ذلك بين معقوفتين [ ] ويُشير في الهامش أن هذه الزيادة ليست من أصل الكتاب<sup>2</sup>.

- ترقيم الموضوعات: الناسخ لا يذهب إلى ترقيم مثل هذه الأمور؛ ولهذا وجب على المحقق أن يرقم ما ورد على مستوى المخطوطة من أحاديث وأخبار ومسائل...، فإن ذلك من صميم عمله التحقيقي<sup>3</sup>.

- الالتزام بعلامات الوقف والترقيم؛ فهي دلالة، تعمل على توضيح المعنى المقصود، وبالتالي سلامة المتن المراد تحقيقه<sup>4</sup>.

- إعطاء رمز لكل نسخة من النسخ، التي تم اعتمادها، وعادة ما نسمي الرموز بخزائنها، كأن يُشار إلى النسخة الأصل التي نشرها بالأزهر الشريف، برمز (ه) أو غير ذلك، ثم تعطى النسخ الفرعية رموزا أخرى، حسب أماكن تواجدها، مثل دار الكتب (د)، جامعة قسنطينة (ط) ... وذلك للإشارة إليها في الحاشية عند اللزوم، وعند انتهاء كل صفحة من صفحات النسخ جُمِعَ<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> فاروق حمادة. منهج البحث في الدراسات الإسلامية تأليفا وتحقيقا. مطبعة النجاح الجديدة. الدار البيضاء. ط1. 1995م. ص77.

<sup>2</sup> ينظر: مهدي فضل الله. أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق. دار الطليعة. بيروت. ط1. 1998م. ص155.

<sup>3</sup> ينظر: الصادق عبد الرحمان الغرباني. تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث. منشورات مجمع الفاتح. ليبيا. 1989م. صص117-121.

<sup>4</sup> ينظر: محمد قاسم الشوم. منهجية البحث وعلم المكتبات وتحقيق المخطوطات. دار الكتب العلمية. ط1. بيروت. 2007. صص58-60.

<sup>5</sup> أحمد فؤاد السيد. الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات. الدار المصرية اللبنانية. القاهرة. ج1. 1997م. صص550، 551.

- تقسيم نص المخطوط وتوزيعه إلى فقرات، تتفاوت كبرا وصغرا، حسب الأفكار التي يطررها النص، مع إبراز العناوين الأساسية و الفرعية، بشكل واضح وبخط غليظ.<sup>1</sup>

- إحكام النص بالتشكيل، أين يتم تشكيل الآيات القرآنية و الأحاديث النبوية، وكل ما هو مبهم غريب المعنى من الألفاظ اللغوية، وأسماء الأعلام، وأسماء المواضع، والكتب، وكل ما يحتاج إلى تنقيط أو ضبط؛ حتى لا يقرأ قراءة مغايرة، أو يلتبس معناه.<sup>2</sup>

- معرفة الرموز وعلامات الضبط والاختصارات التي يختصرها المؤلفون والنساخ عادة وكيفية قراءتها وإعادة كتابة الألفاظ، بما يتماشى والضبط اللغوي، إلى جانب الحروف المهملة من النقط والاعجام.

- تكميل الاختصارات والرموز؛ حيث يستغل المحقق نصف الصفحة للمتن، ويترك النصف الباقي للهوامش والتعليقات، والطبيعي أن ينسخ المخطوط حسب ما جاء في النسخة الأم، من غير زيادة أو نقصان.<sup>3</sup>

ولتحقيق المتن قواعد وأسس، منها ترجيح الروايات، وتصحيح الأخطاء، والزيادة والنقصان، والتعليق والإخراج والتهميش.... وهذا ما سيتم ذكره -بحول الله تعالى- في الآتي:

<sup>1</sup> عبد الله الكمالي. كتابة البحث وتحقيق المخطوطة خطوة خطوة. دار ابن حزم. بيروت. 2001 م. ط.1.

ص105

<sup>2</sup> ينظر: بشار عواد معروف. ضبط النص والتعليق عليه. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط.1. 1989م. ص ص

17،18

<sup>3</sup> أحمد محمد الخراط. محاضرات في تحقيق النصوص. دار المنارة. السعودية. ط.1. 1988م. ص 50.





## المحاضرة الخامسة: أسس تحقيق المتن

لتحقيق متن المخطوط المراد نشره؛ وجب على المحقق التقيد بمجموعة من الأسس والإجراءات، يتمثل أهمها في الآتي:

**1- الشك في النص والنفس:** من الأمور الضرورية، عند تحقيق النصوص ومعالجتها، أن يتمتع المحقق بحس لغوي، وعلى المحقق، الذي يجد صعوبة في فهم النص، الذي هو بصدد تحقيقه؛ أن يدرك أنه على أمرين<sup>1</sup>:

- إما أن يكون العيب فيه؛ لأن محصوله اللغوي قليل، لم يصل بعد إلى مرحلة، يتسكن فيها من فهم النص دلالة وتركيبا.

- وإما أن يكون النص قد أصابه التصحيف والتحريف، أو السقط والتغيير، والمحقق المنصف هو الذي يبدأ عادة باتهام نفسه، قبل أن يتهم النص، ولأهمية فهم النص في التحقيق السليم، يقول (برجشتراسر): "ولو لم نفهم النص، فكيف يمكننا التمييز بين الصحيح وغير الصحيح فيه، والفهم يقربه الشروح في الشعر القديم والكتب العلمية، غير أنه لا يليق بنا أن نعتمد على ما يقوله الشارح، بل يجب أن ننقد قول الشارح، كما ننقد النص نفسه؛ لأن الشراح ليسوا منزهين على الخطأ، وبخاصة في الشعر"<sup>2</sup>، ويؤكد في موضع آخر من ذات الكتاب أنه "على الناشر أن يحذر غاية الحذر من تغيير ما لا يفهمه، إلا بعد أن يثبت بالبرهان القاطع، أن عدم فهمه للنص لم ينشأ من عدم فهمه للغة، بل عن استحالة الفهم على هذه الصورة؛ لوقوع الخطأ في النسخ، ولكن مع الأسف، ليس من النادر أن نجد الناشر يعمد إلى تغيير النص المروى في النسخ، ظناً منه أنه خطأ وهو صحيح"<sup>3</sup>، وإذا تأكد المحقق، من أن الخطأ قد وقع من المؤلف؛ فإنه لا يصلحه في متن الكتاب، وإنما يُرقي عابه كما هو، ويُشير إلى وجه الصواب فيه في هوامش التحقيق.

**2- التمرن بقراءة النسخ، وفقه أسلوب المؤلف:** المعروف أن القراءة الخاطئة، والفهم الناقص؛ لا تنتج إلا خطأ، وسوء فهم، وبعض المخطوطات تحتاج إلى مران كبير، وخبرة خاصة، وأدق مثال على هذا، المخطوطات الخالية من النقاط والإهجام، وكذلك تلك التي كُتبت بقلم مغربي أو أندلسي، ولهذا الخط صوره الخاصة، ونقطه المانزة، بل رسمه المختلف<sup>4</sup>.

وفي المقابل لكل كاتب خصيصة في أسلوبه، ولازمة من اللوازم اللفظية أو العبارية، كما أن لكل مؤلف أعلاما خاصة تدور في كتاباته، وحوادث يديرها في

<sup>1</sup> ينظر: رمضان عبد التواب. مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط1. (1406هـ/1985م). ص ص 93 - 98.

<sup>2</sup> برجشتراسر. أصول نقد النصوص. ص 49.

<sup>3</sup> المرجع نفسه. ص 57.

<sup>4</sup> ينظر: عبد السلام هارون. تحقيق النصوص ونشرها. ص 53..

أثالثها، تتطلب دراية خاصة، فبعضهم يُقارب بين رسميّ الدال واللام، أو بين رسميّ الغين والفاء، فلا يدرك الفرق بينها إلا المتمرس الفطن، كما أن كثيرا من الكتاب الأقدمين يكتبون على طريقة خاصة بهم في الرسم الإملائي، وهذا يحتاج إلى خبرة خاصة، تُكتسب بالمرانة، وبالرجوع إلى كتب الرسم، ومن أجمع الكتب في ذلك (المطالع النصرية) للشيخ (نصر الهورياني)<sup>1</sup>.

ولهذا وجب على المحقق أن يقرأ النص عديد المرات؛ حتى يتمكن من أسلوب المؤلف ويألفه، ويفقه ميزاته وخصائصه، ومعينه في هذا الرجوع إلى أكبر قدر مُستطاع من كتب المؤلف مخطوطها ومطبوعها؛ ليزداد خبرة بأسلوبه، ويستطيع أن يوجد ترابطا بين عباراته في هذا الكتاب وذلك<sup>2</sup>.

**3- الاطلاع على مصادر المؤلف واستيعابها:** من أهم العوامل الوسائل المُسهمة في إنجاح عملية التحقيق، المران على أسلوب المؤلف، وفهم جملة وعباراته، وللقيام بهذا على المحقق مراجعة مصادر المؤلف، التي استقى منها مادته العلمية، فإذا وصل المحقق إلى المنابع التي يستمد منها المؤلف تأليفه، كان ذلك عوناً له في إقامة النص، وبعض المؤلفين القدماء ينصون في كتبهم على المصادر التي استقوا منها، وبعضهم يعتمد اعتماداً كلياً على مؤلف آخر، ولكنه لا ينص على الأخذ إلا أحياناً قليلة، والأمر يُصبح سهلاً؛ إذا نصَّ المؤلف على اسم كتاب بعينه، أو اسم مؤلف لم يترك لنا إلا كتاباً واحداً، كسيبويه مثلاً، أما إذا لم ينص على ذلك، أو نص على اسم مؤلف له أكثر من تأليف؛ فإن العثور على النص في موضعه يصبح مهمة شاقة، ومثاله إذا ذكر (ابن قتيبة) مثلاً؛ فعلى المحقق أن يتصفح: (أدب الكاتب، عيون الأخبار، المعاني الكبير، تفسير غريب القرآن، تأويل، مشكل القرآن وغير ذلك من مكتبة ابن قتيبة الكبيرة)<sup>3</sup>.

وإن إهمال الرجوع إلى مصادر المؤلف؛ يؤدي إلى الكثير من الأوهام، والخلل في تحقيق النص، والإبقاء على ما أصابه من تحريف وتصحيف، أو سفل واضطراب، ومثاله ما وقع من محقق كتاب (المسائل والأجوبة) للبطلوسي، ففي الصفحة (ص 156) يقول البطلوسي: "وذكر من تكلم في الأمثال، أن العرب تقول في أمثالها: لا أفعل في ذلك معزى الفرز"، ولو رجع محقق الكتاب إلى المؤلفات العربية في الأمثال، كمجمع الأمثال للميداني (2\108)، وجمهرة الأمثال للعسكري (1\360)، وأمثال الضبي (22)، وفصل المقال لأبي عبيد البكري (119-401)؛ لعرف أن هذا المثل يُقال بطريقتين: وإن صواب العبارة: (لا أفعل ذلك معزى

<sup>1</sup> المرجع السابق. ص 53.

<sup>2</sup> المرجع نفسه. ص ص 59، 60.

فينظر: رمضان عبد التواب. مناهج تحقيق التراث بين القديم والمحدثين. ص 99





الْفُزْر، أو حتى تجتمع معزى الفزر)، وقد ترتب على إهمال المحقق لمراجعة كتب سيرة الأئمة، هنا، وقوعه في الأخطاء الأتية<sup>1</sup>:

- (فقال له هبيرة) والصواب: (فقال لابنه هبيرة)
- (والله لا أرهاها من حسل)، والصواب: (والله لا أرهاها من حسل)
- (فاتهمها الناس) والصواب: (فاتتهبها الناس)
- (قد انقلب المعزى) والصواب: (قد أنهب المعزى)
- (شبيب بن البرماء) والصواب: (شبيب بن البرصاء)

4- الإلمام بالموضوع الذي يُعالجه الكتاب، ومراجعة المؤلفات المماثلة: حتى يتمكن المحقق من فهم النص فهما سليما، يجنبه الوقوع في الخطأ، حين يظن الصواب خطأ، فيحاول إصلاحه؛ أي يحاول إفساد الصواب، وجب عليه الرجوع إلى بعض الكتب التي نعالج الموضوع نفسه، أو موضوعا قريبا منه؛ ليلتطبع المحقق العيش في الأجواء المطابقة أو المقاربة، حتى يكون على بصيرة نافذة، فإن كان المحقق يُحقق كتابا في النحو العربي مثلا، راجع مسائله في كتب النحو المختلفة... فإن ذلك يُعينه على تحقيق النص على خير وجه.<sup>2</sup>

فإذا قرأنا مثلاً في كتاب (الوجوه والنظائر) للدامغاني، قوله "قضى بمعنى: فَعَلَ... قال الله تعالى في سورة الأحزاب: (إذا قضى الله ورسوله أمراً) بمعنى: إذا فعل الله ورسوله شيئاً من أمر تزويج وثبت"، إذا قرأنا هذا، لم يُرأونا شك في صحته، حتى إذا راجعنا كتاباً مماثلاً، وهو (الأشباه والنظائر) لمقاتل بن سليمان البلخي، ورأيناه يقول في هذه الآية (يعني إذا فعل الله ورسوله شيئاً من أمر تزويج زينب)؛ علمنا أن كلمة (وثبت) في كتاب الدامغاني ليست إلا تحريفاً لكلمة (زينب)، في قصة (زينب بنت جحش) المعروفة.<sup>3</sup>

وبهذا يتأكد لنا أن التحقيق ليس بالأمر الهين؛ وإنما يحتاج إلى الوقت والجهد الكثير.

<sup>1</sup> ينظر: رمضان عبد التواب. مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين. ص 100، 101

<sup>2</sup> المرجع نفسه. ص 102

<sup>3</sup> المرجع نفسه. ص 103





## المحاضرة السادسة: ترجيح الروايات وتصحيح الأخطاء

في كثير من الأحيان تأتي مخطوطة المؤلف الواحد بصور متعددة من الروايات، وهنا يذهب المحقق ووفقا للإجراءات المشار إليها سابقا إلى اختيار نسخة واحدة، واعتمادها كنسخة أم (أصل)؛ لتخريج النص الأساسي للمخطوط، ثم مقابلة باقي نسخ المخطوط بها -بالنسخة الأم-

ذلك أن المقابلة بين النسخ، تساعد على تقويم النص، وترميم نقصه، وتسديد ما فيه من خلل أو اضطراب، وتحقيق العبارة؛ لتصير في اللفظ والمعنى إلى ما وضعها عليه المؤلف نفسه، أو أقرب إلى ذلك ما أمكن، وإثباتها في صلب النص عند نشره، ثم توضع فروق النسخ الأخرى في هامش الصفحة، مع الإشارة إلى هذه النسخ برموز معينة، يختارها المحقق، ويُشير إليها في مقدمة تحقيقه للكتاب.<sup>1</sup> والمحقق في مرحلته هذه، يتسلسل عمله وفقا للآتي 2:

1- يقوم المحقق أولاً بنسخ نص الأم نسخا حرفيا، لا يجتهد في التصحيح والتعليق (بشيء)، وعليه أن يترك سطرا فارغا بين السطرين، وهو في هذه الحالة سوف يمر بكلمات كثيرة لا يعرف قراءتها، أو يشك في تلك المعرفة؛ فعليه أن يكتبها كما هي، وكما بدا له، وقد يتبين له فيما بعد أنه كان واهما، وقد يمر بسطور جانبية كثيرة؛ فينبغي أن يجتهد في معرفة مكانها الحقيقي في النص الأصلي، ولكنه هنا يكفيه قليل من الجهد في هذه المرحلة؛ لأن اجتهاده في معرفة مكانها ليس نهائيا، ولكنه يضع بضع هذه الأسطر بين قوسين؛ ليعطيها المزيد من ملاحظته، وذلك للاهتمام إلى مكانها الذي يريده المؤلف.

2- وبعد انتهاء عملية النسخ من الأم، يبدأ بإجراء عملية المقابلة، ويُعطي لكل نسخة من النسخ التي بين يديه رمزا؛ فيرمز للنسخة الأصل ب (أ) أو (صل) أو (أصل)، أو بأي رمز آخر يُشير إليها، ويرمز لبقية النسخ بما يُشير إليه أيضا، وفق التسمية التي يختارها لها الباحث، كنسبة النسخة إلى ناسخها، أو إلى المدينة الموجودة فيها، أو إلى المكتبة المخطوطة فيها، أو بعروف...، ويقارن بين النسخة الأم وباقي النسخ؛ حتى إذا صادف أي خلاف بين النسخ سجّل في الصفحة المقابلة نص ذلك الخلاف، فإذا كان يقرأ مثلاً: (والعامل في المضاف) ستقول له النسخة (د): (والفاعل بدلا من العامل)، وتقول له (ل): (من بدلا من في)، وتقول له (و): (والمضاف إليه بدلا من المضاف)، وسوف يضع رقما على كلمة الفاعل، ويقول في الصفحة المقابلة (3) د: والفاعل ثم رقم (4) على كلمة (من) ويكتب في الصفحة المقابلة: ل: من... وهكذا، وإن هذه المقابلة يجب أن تكون دقيقة وشاملة ويسجّل في الحواشي

<sup>1</sup> ينظر: فخر الدين قباوة. علم التحقيق للمخطوطات العربية. ص 297

<sup>2</sup> ينظر: أحمد محمد الخراط. محاضرات في تحقيق النصوص. ص ص 50-52.

كل شيء حتى ولو كان بيده نسخة المؤلف وذلك لأنه قد يظن أنه عرف قراءة تلك الكلمة ثم يتبين له أنه وهم في قراءتها لأن نسخة (أ) مثلاً اهتمت إلى رسمها الصحيح وقد يكون ثمة خروم في نسخة المؤلف أو أية أم من النسخ، فيكون الترميم من النسخ الأخرى سهلاً، وقد يكون ثمة إضافات جانبية قد تعرف مكانها الصحيح إحدى النسخ وتصل، ألت في تلك المعرفة

3- وبعد ذلك ينظر المحقق في الأمر، فإن كان لديه نسخة بخط المؤلف، اطمأن أولاً إلى وصوله إلى حد الثقة الكاملة في قراءتها، وفهم مصطلحاتها، يحتفظ باختلافات النسخ لتساعده على القراءة الصحيحة والترميم، وهنا سيعطي قراراً يقرب من القرار الأخير في الرسم النهائي لكل كلمة في مخطوطه، فهل أصاب في قراءة تلك الكلمة من المؤلف، أو أن نسخة (د) مثلاً كانت أدق، وهو هنا يُثبت الرسم الذي اعتمده، وهو الذي يؤيده المؤلف، ويكتب في الحاشية ما يراه من تصويب إن لم يرقه ما قاله المؤلف، أما اختلافات النسخ، فيعود إليها وينتبه؛ إن حدث خرم أو سقط لبعض ورقات المخطوط، ومع كل هذه الاحتمالات الواردة؛ ينبغي أن يكون الباحث قد أعدّ الأم البديل.

وفي المقابلة بين النسخ بصادف المحقق العديد من الاختلافات، التي تتطلب منه أن يضعها تحت الفحص والخبرة؛ ليحكم المحقق بمدى صحتها، وانطباقها على سياق النسخة أسلوب المؤلف، منها بالزيادة والنقصان، أو الخطأ، أو التقديم والتأخير...

### فكيف تتم معالجة هذه القضايا؟

1- الزيادة والنقصان: المقصود بالزيادة والنقصان وجود كلمة أو عبارة أو سطر أو أسطر أو صفحة... في نسخة أو أكثر، وعدم وجودها في أخرى أو أخريات، وقضية الزيادة والحذف من أخطر ما تتعرض له النصوص، ففي حال النسخة العالية، يجب أن تؤدي كما هي، دون زيادة أو نقصان، وفي حال النسخ الثانوية كذلك، لا يُزاد فيها ولا يُحذف منها إلا ما هو ضروري، ولا سيما إذا وجد المحقق دعامة له في مراجع التحقيق المشار إليها سابقاً<sup>1</sup>.

ففي كثير من الأحيان، نجد بعض النسخ قد انفردت بزيادات لا نجدها في النسخ الأخرى؛ فلزم على المحقق هنا أن يضع هذه الزيادات تحت الفحص والبحث والتدقيق؛ ليحكم بمدى صحتها وانطباقها على سياق النسخة، وأسلوب المؤلف، وليتفحص بدقة فقد يرجع الخطأ إلى الناسخ، فالبعض من النساخ من يمزج صلب الأصل الذي نقل عنه بالحواشي، التي أضيفت عليه من قبل القراء أو المالكين،

<sup>1</sup> ينظر: عبد السلام هارون. تحقيق النصوص ونشرها. ص ص 77، 78.





ومثاله ما عثر عليه المحقق (عبد السلام هارون) عند تحقيقه لكتاب الحيوان، كان نصها الآتي: (كنت بعجت بطن اب واللفاف عقر، إذ كنت بمصر، فوجدت فيه أكثر من سبعين عقارب صغار، كل واحدة تحوي سمكة لا ريب<sup>1</sup>. أرزة، حرره أبو بكر السروكني) فالأسلوب ليس للجاحظ، والجاحظ لم يدخل مصر، وعجابه (حرره أبو بكر السروكني) شاهد بأن العبارة مقعسة لا ريب<sup>1</sup>.

والمُتَّبَع في قوائين التحقيق، أنه لا يصح أن يُزاد في النص، أو ينقص منه شيء، إلا بشرط واحد، وهو أن يكون ذلك الأمر ضرورياً، لا مفر منه، ولا بد من وضع الزيادة بين قوسين معقوفين، والتنبيه على مكان استجلابها في الهامش<sup>2</sup>.

فكثير ما يقع في الكتابة خلل أو اضطراب، فما غفل عنه الكاتب أو الناسخ من الكلمات، له أسلوب فني يسمى اللُّحَق أو التخريج أو الإلحاق أو الإحالة، ويُعرف في الاصطلاح بما سقط من أصل الكتاب، فلحق بالحاشية أو بين السطور، ويُعالج مثل هذا بإخراج خط منحن  من موضع النقص مرجعه نحر الحاشية أو الفراغ بين السطور؛ حيث يسجل ما كان مغفلاً، وينتهي بأول كلمة تليه في النص، أو بالقول: (صح، أو رجع، أو أصل) وإذا سجل في الحاشية وُجِّه إلى أعلى الصفحة غالباً؛ ليسمح بالحاق ما قد يقع بعد، وربما كان خلاف في توجيه رمز الإلحاق بين ما يحصل عن يمين الصفحة وعن يسارها، ومع هذا فإن اختيار اليمين أولى ما أمكن<sup>3</sup>.

هذا إذا كان النقص في بضع كلمات، أو قليل من الأسطر، فإن تجاوز ذلك، وتعدر إلحاقه بالحاشية أو الهامش، سجلوه على ورقة خارجية، تسمى الفرغة أو الحليارة، ويكون لها إشارة اللُّحَق في النص، تُعَيِّن موضع إلحاقها، ثم توضع في قبالة الصفحة التي تخصها؛ ليرجع إليها حين النسخ، وتضم إلى مكانها من سياق الكلام<sup>4</sup>.

وفي حال الزيادة، فإذا كنت الزيادة أكثر من كلمة فيضرب عليها بالقلم، أو يُشار إليها بقوس عادية أو معقوفة موجهة إليها، تحصر أولها وآخرها، أو بنقاط أو ثلاث نقاط متصلة (...) فوقها، أو يكتب في أولها بخط دقيق حرف ((لا)) أو ((من)) أو كلمة ((زائدة)) وفي آخرها ((إلى)) وربما حصرت بين دائرتين صغيرتين [o o] وهما تعنيان عند النساخ صفرين، أو بين نصفي دائرة (( ))، أما عند علماء الحديث فيقدمون للزيادة بقولهم: يعني، أو تعني<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> ينظر: عبد السلام هارون. تحقيق النصوص ونشرها. ص 72.

<sup>2</sup> رمضان عبد التواب. مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين. ص 149.

<sup>3</sup> فخر الدين قباوة. علم التحقيق للمخطوطات العربية. ص 281، 282.

<sup>4</sup> المرجع نفسه. ص 282.

<sup>5</sup> المرجع نفسه. ص 282.





والظاهر في مذاهب الأقدمين، اتجاها يرمي إلى أن يلحق بالكتاب ما هو ضروري، متعين لإقامة النص، وفي نوع خطير من النصوص، وهو نصوص الحديث، فال ابن كثير (وإذا سقط من السند أو المتن ما هو معلوم فلا بأس بالحافه، وكذلك إذا اندرس بعض الكلام، فلا بأس بتجديده على الصواب) فقد يكون في السند نحو (عبد الله مسعود) فلا ريب أن ذلك سهوا من المؤلف، فإثبات (بن) لا ضير فيه، ولا إخلال بالأمانة وقد يكون في نص المتن نحو (بني الإسلام خمس) فلا جرم أن صوابه (على خمس) فالحاق (على) ليس فيه إخلال بالآثار، ولا على صاحبه، وكذلك إذا كان المتن (بني الإسلام على على خمس) كان المحقق في حل أن يحذف الحرف الزائد، على أن يُنبّه على المحذوف، والأولى في حالة الزيادة أن تُمَيِّز بوضعها بين جزأي العلامة الطباعية الحديثه [ ] أو أن يُنبّه في الحواشي على أنها مما أخلّ به أصل الكتاب.<sup>1</sup>

أما الزيادة الخارجية التي يُقصد بها التوضيح، أو إشباع الكلام، فلا يصح أن تكون في منهج أداء النص، وعلى المحقق أن يُشير في الحاشية إلى ذلك الضرب من الزيادة، فما هو إلا مسود جانبي، يُعين على تغطية الصورة، وليس من حثيثة الصورة في شيء.<sup>2</sup>

وإذا تبين للناسخ أو القارئ أن ما أشير إليه بالتخطئة هو صواب في موقعه؛ حصر بين كلمتي ((صح)) صغيرتين، وإذا كانت هذه الزيادة واردة في الأصل المنقول منه، أو فيه وفي نسخ أخرى، أشير إليها في المتن، ثم سجلت في الحاشية، قبالتها تلك العبارة المزينة بين خطين عموديين متوازيين [ ]، وإن وردت فيما دون ذلك الأصل وهي مما يقتضيه السياق؛ وضعت بين الخطين مع إشارة مناسبة، ثم سجل في الحاشية رمز النسخة الحاصلة منها، فإن كانت غير مناسبة للسياق، أشير إليها أيضا، مع تعلية في الحاشية، تُبين مصدرها.<sup>3</sup>

ومن بين القضايا التي ندخل ضمن الزيادة والنقصان، ظاهرة الخروم، الظاهرة الواردة في المخطوطات القديمة، والتي لا تولف كثرتها أو قلتها علامة على قَدَم المخطوط أو حداثة، فالكثير من المخطوطات القديمة تُحفظ من الحشرات والرطوبة والمسح، وفي المقابل يتعرض الكثير من المخطوطات الحديثة لأسباب كثيرة، تؤدي إلى مسح كلماتها، فالمحقق هنا يعالج هذه الظاهرة بالطريقة الآتية:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عبد السلام هارون. تحقيق النصوص ونشرها. ص 78.

<sup>2</sup> المرجع نفسه. ص 78.

<sup>3</sup> ينظر: فخر الدين قباوة. علم التحقيق للمخطوطات العربية. ص ص 283 - 286.

<sup>4</sup> أحمد محمد الخراط. محاضرات في تحقيق النصوص. ص 57.

- يستعين المحقق بالنصوص التي نقلت عن المؤلف، أو نقل المؤلف عنها، فيكون في هذه النصوص بمنزلة النسخة الثانية، فيُرمم منها الخرم، ويضعه بين قوسين، ويشير في الحاشية إلى ذلك.

- إن لم يجد النص الذي أصاب بعض كلماته الخرم، استعان بالمراجع التي تدور في فلك الموضوع نفسه، ووضع عدة نقاط في مواضع الخرم (...) ورمم من هذه المراجع في الحاشية، ويجتهد أن يكون الترميم في مساحة كلمات الخرم، وذلك على الصورة الآتية: (والعامل في المبتدأ... (1)، والعامل في الخبر... (2))

(1) خرم في الأصل، بمقدار الكلمة، ولعلها (الابتداء)

(2) خرم في الأصل، بمقدار ثلاث كلمات، لعلها (المبتدأ أو الابتداء والمبتدأ)

وإن لم يهتد إلى ترميم الخرم أشار في الحاشية إلى ذلك.

وفي المقابل نجد كذلك ظاهرة السقط التي تحدث عند سقوط ورقة أو أكثر من المخطوط<sup>1</sup>، وقد تُردي إليه في بعض الأحيان انتقال النظر في القراءة، وهو أن تقفز عين الناسخ في القراءة من كلمة إلى أخرى مثلها تماما في السطر نفسه، أو في السطور التي بعده، وفي هذه الحالة<sup>2</sup>:

1- إن كان المحقق يعتمد على نسخة المؤلف؛ استعان بالنسخ الأخرى وأشار إلى اختلافها.

2- إن لم يكن يعتمد على نسخة المؤلف، وحدث سقط من الأم؛ اعتمد على النسخ الأخرى كذلك.

3- إن اجتمعت النسخ على هذا السقط، كان ينقل على بعضها البعض، أشار المحقق إلى ذلك في الحاشية، واجتهد في مضمون السقط، بمنزلة الإشارة إلى عنوانه في أسطر محددة، بيدو «بقوله» لعله كان...

2- الخطأ اللغوي: إن الخطأ في الصيغة أو الصرف أو الإعراب، وطريقة التعامل معه، قد اختلفت حولها آراء الباحثين، فمنهم من يرى الإبقاء عليه، مع إثبات الصواب في الحاشية، حفاظا على الأمانة العلمية، ومنهم من يرى تصحيحه.

فإذا ثبت أنه لا وجه له في جميع اللهجات، ومذاهب النحاة، صُحِّح في المخطوطات التراثية، ولا سيما إن كان في آية كريمة، أو حديث شريف، أو نص مشهور جدا، ومتفق عليه، أو بدا فيه سهو ظاهر من المؤلف، بإسقاط حرف أو كلمة أو جملة، أو زيادة من ذلك، والمعايير المعتمدة في القرآن العظيم، هي القراءات

<sup>1</sup> أحمد محمد الخراط. محاضرات في تحقيق النصوص. ص 58

<sup>2</sup> رمضان عبد التواب. مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين. ص 149





الصحيحة والشاذة، وفي النصوص النبوية، هي كتب الصحاح والسنن والمسانيد والمجاميع والمطبقات، وما كان له منزلة علمية في علوم الحديث، وفي غير مكين النصين الكريمين، يكون المعيار للفصاحة والبيان.<sup>1</sup>

وقد يجد المحقق في تخالف روايات النسخ، ما يعينه على استخراج الصواب من نصوصها؛ فيختار منها ما يراه مقبولا للنص، مؤديا إلى حسن الفهم، والأمانة العلمية تقتضيه أن يُشير في الحواشي إلى النصوص التي عالجها؛ لينتزع منها الصواب، وألا يغفل الإشارة إلى جميع الروايات الأخرى، التي قد يجد القارئ فيها وجهها أصوب من الوجه الذي ارتآه.<sup>2</sup>

في حال الأخطاء اللغوية الفاضحة، من مثل: (في المسألة قولين- إن في الدار زيد- ليس في المسألة وجهين) فيصح ثم يقول في الحاشية: (في الأصل... وهو سهو) أما إن كان ثمة وجه ولو ضعيفا فلا يصحح، وإنما يشير في الحاشية إلى ما يريد أن يقوله من تضعيف لما أثبتته المؤلف.<sup>3</sup>

في حال الأخطاء التي لا يتردد معك أحد في الحكم عليها بأنها من قبيل السهو الخالص، من مثل قول المؤلف (أبو بكر ليس من الصحابة)، ويدخل في ذلك سقوط حرف أو حرفين من كلمة كفول المؤلف: (ولا أرى لها جها (وجها))، (أما أبو حيا (حيان)) أو يقول: (إنما الأعمال النيات، إنما الأعمال بالنيات...)، وفي هذه الحالات يضع المحقق الزيادة بين معقوفين، ويحذف ما زيد سهوا، ويشير إلى التصويب في الحاشية.<sup>4</sup>

وما تبين خطؤه يسجل فوقه بخط دقيق (كذا)؛ أي: هكذا رأيته، ويسمى النكذية، وفي الحاشية يسجل بالخط نفسه (صوابه...) إن كان ظن لم يتحقق، وقد يستخدم في مثل هذه الأحوال إشارة بحرف (ظ) أو (الظ) في الحاشية، يراد بها أن ما جاء في السطر هو (الظاهر) في الأصل، أو بحرف (ك) إشارة واختصارا من: كذا.<sup>5</sup>

فإذا أشكلت العيارة، ولم يظهر لها وجه مقبول، أو كان فيها فساد كالنقص والضعف، والتصحيح والشذوذ، سُجلت فوقها ضبة التمريض (ص) موجهة إلى الحاشية يمينا أو شمالا، إشارة إلى التنبيه على الخلل، والاحتراز من الوهم، وتجنب العبث في الكلام.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> فخر الدين قباوة. علم التحقيق للمخطوطات العربية. ص 287

<sup>2</sup> عبد السلام هارون. تحقيق النصوص ونشرها. ص 73.

<sup>3</sup> أحمد محمد الغرام. مساهرات في تحقيق النصوص. ص 52

<sup>4</sup> المرجع نفسه. ص 53.

<sup>5</sup> فخر الدين قباوة. علم التحقيق للمخطوطات العربية. ص 286.

<sup>6</sup> المرجع نفسه. ص 286.



ثم إذا تبين بعد ذلك وجه الصواب فيها؛ وُصِلَت الضبة بحرف الحاء، لتصير (صح)، أو سجل، الصواب في الحاشية، قبالة وجهة إشارتي التضييب أو التكدبة، ويُسجل التصحيح أيضاً؛ أي كلمة (صح) فوق من يحتمل الشك وهو صواب لفظاً ومعنى؛ لئلا يُتوهَّم فيه غير ذلك، ويكون موطناً للعبث، ومثل هذا يعلق عليه في التحقيق بالقول مصححاً عليه.<sup>1</sup>

وقد يقع القارئ على عدة عبارات كلها محرفة، فإذا أراد تقويمها، فلا بد أن يتقيد بمقاربة الصور الحرفية، التي تقلبت فيها العبارة في النسخ، بحيث لا يخرج عن مجموعها بقدر الإمكان، فتصحیح (ليط به) و (ليطبه) إلى (لُبط به) بمعنى صرع، تقويم صحيح، وتصحيح (التنقيف) و (النقق) ب (النفنف) بمعنى صُقع الجبل الذي كأنه جدار، ميني مستو، تصحيح قويماً أيضاً، وكذلك تصحيح (العصرء) ب (القصواء) اسم ناقة، وهو في هذه الأحوال كلها جميعاً، لا بد أن يستعين بالمراجع التي سبقت الإشارة إلى أنواعها.<sup>2</sup>

ومن بين التحريفات التي ظهرت للمحقق (هارون) عند تحقيقه في كتب شتى الآتي<sup>3</sup>:

- (اجترار) الممددة = اجترار الممددة، أي اجترارها، فهذا سقطت نقطة الحزم من (اجترار) ثم زاد الناسخ نقطة على الراء الأخيرة لتصير كلمة مألوفة (اجترار).

- (ثوب) العنكبوت = ثوى العنكبوت؛ أي بيتها؛ كتب رأس الياء من (ثوى) صغيراً فقارب في ضموره رسم الباء.

- (يرضعن) الصعاب = يَرْضُن الصعاب؛ التصق سكون الضاد من (يرضن) بوصلتها فصارت (يرضعن)

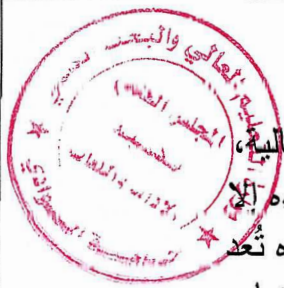
**3- التقديم والتأخير:** عندما يتبين للناسخ التقديم والتأخير في النقل سهواً، يُعبر عنه برموز، تعين ما الذي وقع فيه ذلك، والمشهور أن تُسجل بخط رقيق، وكلمة (مقدم) فوق الأول، وكلمة (مؤخر) فوق الثاني، وقد يُستعاض من ذلك بالحرف (ق) للأول، والحرف (خ) للثاني، أو بخط صغير مكسور فوق كل منهما، موجه إلى موضعه الصحيح من النص، أو يُحصر ذلك بين ألفين [ ا ا ]، دلالة على أن كلا مما قُرب الألفين، هو في موضع الآخر وإذا وقع في الأصل نقص لا يعرف نصه، ترك الناسخ مكانه فراغاً مناسباً، وأشار إلى ذلك بالحرف المختصر من بياض (ض)<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> فخر الدين قباوة. علم التحقيق للمخطوطات العربية. ص ص 286، 287.

<sup>2</sup> عبد السلام هارون. تحقيق النصوص ونشرها. ص 73.

فينظر: عبد السلام هارون. تحقيق النصوص ونشرها. ص ص 74-77.

<sup>4</sup> فخر الدين قباوة. علم التحقيق للمخطوطات العربية. ص 287.



**4- التغيير والتبديل:** إن إحداث أي تغيير أو تبديل على مستوى النسخة العالمية، يخرج الباحث عن سبيل الأمانة العلمية، ولا سيما التغيير الذي ليس له داعٍ إلا تحسين الأسلوب، أو تنسيق العبارة، أو رفع مستواها في نظر المحقق، فهذه تعد جناية علمية صارخة، إذا قرنها صاحبها بعدم التنبيه على الأصل، وهو أيضا انحراف جائز عما ينبغي؛ إذا قرن ذلك بالتنبيه، أما النسخ الثانوية، فإن استخدام مراجع التحقيق، مما يعين على توجيه نصوصها، وتصحيح أخطائها، التي جلبتها أقلام النساخ على تطاول الزمان، وليكن ذلك كله في أضيق نطاق تتطلبه ظروف النص، ومع التنبيه على الأصل أيضا.<sup>1</sup>

**5- تخريج النصوص:** والمقصود به البحث لها عما يؤيدها ويشهد بصحتها في بطون الكتب، وهو أمر ضروري جدا، فقد يبدو النص واضحا مفهوما، وعندئذ يتكاسل المحقق في أمر مراجعته وتخريجه في المصادر المختلفة؛ ليتأكد من صحة مضمونه، والمثال الذي يؤكد هذه القضية، ويبرهن على أهميتها في تحقيق النصوص، النص الوارد في كتاب (الجنى الداني في حروف المعاني) لابن أم قاسم المرادي، والذي يقول: (وقد جعل بعضهم اللام في قوله تعالى "وإن كان مكرهم لَنَزُولٍ مِنْهُ الْجِبَالُ: لَام الْجُود، على قراءة الكسائي) فأبنا إذا خَرَجْنَا قِرَاءَةَ الْكَسَائِيِّ فِي الْمَصَادِرِ الْمَعْرُوفَةِ لِلْقُرَّاءَاتِ؛ عَرَفْنَا أَنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا (المرادي)، هي قراءة غير الكسائي؛ لأن قراءته هي (لَنَزُولٍ)، وعلى هذا يكون النص في (الجنى الداني) ناقصا كلمة [غير]، وصواب العبارة على هذا: (على قراءة [غير] الكسائي)<sup>2</sup>

والنصوص التي يلزم على المحقق تخريجها في الكتاب المحقق كثير ومتنوعة، تتمثل في الآتي:

أ- القرآن الكريم: لا يصح أن يثق المحقق بحفظه لكتاب الله العزيز، فإن بعض آياته تتشابه، وكثيرا ما يحدث فيها السهو والخلط لدى بعض المؤلفين أو النساخ، ومن أمثلة ذلك ما جاء في مخطوطة كتاب الحيوان للجاحظ: (فَلَمَّا أَتَوْا عَلَى وَادِ النَّمْلِ) والصواب: (حَتَّى إِذَا أَتَوْا عَلَى وَادِ النَّمْلِ)، ويستعان في تخريج النصوص القرآنية، من مواضعها من المصحف، ببعض الفهارس، التي صنعها العلماء لآيات القرآن الكريم، ومثاله (المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم) لمحمد فؤاد عبد الباقي، وينبغي ألا يسارع المحقق إلى تخطئة نص الآية في المخطوط الذي أمامه، بناء على ما في المصحف الذي بين يديه، بل عليه أن يبحث عنه في كتب القراءات المختلفة، مثل كتاب (السبعة في القراءات) لابن مجاهد... ولا يغفل المحقق البحث في كتب القراءات الشاذة، مثل كتاب (مختصر في شواذ القرآن) لابن خلويه...، كما

<sup>1</sup> عبد السلام هارون. تحقيق النصوص ونشرها. ص 79.

<sup>2</sup> رمضان عبد التواب. مشاهج تحقيق التراث. ص 108.



ينبغي أن يُشير في تخريجه للقرآن الكريم إلى اسم السورة ورقمها، ورقم الآية، مثل (سورة البقرة 112\2)، وقد جرت عادة بعض المحققين على إهمال ذكر رقم السور، وهو أمر ضروري في العصر الحاضر، لمن لا يعرف مكان السورة في المصحف من جمهور المتقنين.<sup>1</sup>

ب- الحديث النبوي الشريف: يلزم على المحقق أن يهتم بتخريج الأحاديث النبوية الشريفة، حتى يطمئن إلى سلامتها من التصحيف والتحريف، ويُعينه على هذا كتب متنوعة، منها (مفتاح كنوز السنة) لمحمد فؤاد عبد الباقي... وللأحاديث التي يستشهد بها في اللغة مراجع خاصة، منها (غريب الحديث) لأبي عبيد القاسم بن سلام...<sup>2</sup>

وبهذه المصادر المتنوعة والمتعددة، لا حُجّة للمحقق، فإنه من التعسف تخطئة رواية المؤلف، التي قد تتواجد في مصادر خفية، لم تُحَقَّق بعد، وقد يجد المحقق رواية شبيهة برواية المؤلف في كتب الحديث المتداولة، فلا بأس من الإشارة إليها في الهامش.<sup>3</sup>

تُنقل الأحاديث الواردة على مستوى المخطوطة دون تغيير، وإذا احتوت خطأ يُشار إليه في الهامش؛ لمنع التحريف بالإنكار الصحيح من الحديث والمخطوطة.<sup>4</sup>

التخريج السليم للأحاديث النبوية الشريفة، يكون بنسبتها إلى مصدرها، مع تحديد الطبعة، وذكر رقمها، وأحكام الحفاظ عليها، من صحة أو ضعف أو تحسين، وكذا ضبطها بالتنكيل.<sup>5</sup>

ج- كلام العرب من شعر ونثر: حين يريد المحقق التأكد من ورود كلمة بعبئها في العربية الفصحى، أو الاطمئنان إلى المعنى الذي ذكر لها هنا أو هناك في النص الذي يحقّقه؛ فإنه يحتاج إلى معاجم اللغة، منها: لسان العرب لابن منظور، مع إمكانية الاستفادة من بعض المعاجم الحديثة، الموثوق بها، التي عملت على إنجازها هيئات علمية معتد بها، مثل: المعجم الوسيط، المعجم الكبير والوجيز.<sup>6</sup>

يعمل المحقق على شرح المفردات الغريبة بطريقة موجزة مختصرة، مع شرح المصطلحات ذات المعاني الخاصة غير اللغوية، والتي كانت متداولة في زمن

<sup>1</sup> ينظر: رمضان عبد التواب. مناهج تحقيق التراث. ص ص 108-111، وينظر: عبد الله بن عبد الرحيم عسيان. تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل. مكتبة الملك فهد الوطنية. الرياض. دط. 1994م. ص ص 212، 213.

<sup>2</sup> ينظر: رمضان عبد التواب. مناهج تحقيق التراث. ص 111

<sup>3</sup> إيداد خالد الطباع. المخطوط العربي. ص 69.

<sup>4</sup> ينظر: المرجع نفسه. ص 69، ويحيى وهيب الجبوري. منهج البحث وتحقيق النصوص. دار الغرب الإسلامي. تونس. ط1. 2008م. ص 51.

<sup>5</sup> إيداد خالد الطباع. المخطوط العربي. ص 69، ويحيى وهيب الجبوري. منهج البحث وتحقيق النصوص. ط1.

دار الغرب الإسلامي. تونس. 2008م. ص 151

<sup>6</sup> ينظر: رمضان عبد التواب. مناهج تحقيق التراث. ص 117.





المؤلف، إضافة إلى معانيها في إطار العلم الذي ألف فيه المخطوطة؛ فدلالات المفردات تختلف من عصر إلى آخر، ومن علم إلى آخر.<sup>1</sup>

أما الأمثال العربية، فيتم تخريجها بالاعتماد على كتب الأمثال المختلفة، منها مجمع الأمثال للميداني.<sup>2</sup>

أما تخريج الأشعار، ومراجعة المصادر المختلفة في تحقيق أبيات الشعر، فشيء لا يغني عنه مهارة السعق، وعذقه بالأسلوب العربي، ولا بد أن يرجع السعق إلى ديوان الشاعر، إن كان له ديوان، وإلا رجع إلى ما روي من أشعاره في المجاميع الشعرية المختلفة، كالأصمعيات والمفضليات... وتمتلى المصادر العربية بالمقطوعات الشعرية، والأبيات المفردة، والرجوع إليها ضروري؛ للوقوف على الروايات المختلفة، والشروح المصاحبة، وتقويم ما اعوج من نص المخطوط، الذي أمام المحقق.<sup>3</sup>

في حال ورود أبيات شعرية غير منسوبة على مستوى المخطوطة، ينسبها المحقق إلى صاحبها، وإذا نسبت خطأ بته عليها، وينسبها على الصواب، ووضح بحرها.<sup>4</sup>

د- أسماء الأشخاص والأماكن والبلدان: لا بد من تخريج الأعلام الواردة في النص، من أسماء الأشخاص والأماكن والبلدان؛ للتأكد من صحتها، وخلوها من التصحيف والتحريف والسقط.

فبالنسبة للأعلام خصص علماءنا القدامى مجموعة ضخمة من المؤلفات؛ للرجوع إليها في إصلاح ما ينتاب الأعلام من تصحيف أو تحريف، وهي تلك الكتب المعروفة بكتب التراجم والطبقات، كمعجم الأدباء لياقوت الحموي، وطبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي.<sup>5</sup>

في حال الترجمة للأعلام المغمورين، والأئمة غير المشهورين؛ يكتفي المحقق بتقديم معلومات مختصرة موجزة، لا تعمل على لفت انتباه القارئ على ما هو أهم (الاستيعاب للنص وفهمه).<sup>6</sup>

<sup>1</sup> ينظر: الصادق عبد الرحمان الغرياني. ص ص 110، 111، وحسان حلاق. مناهج تحقيق التراث والمخطوطات العربية. دار النهضة العربية. بيروت. ط1. 2004م. ص 160.

<sup>2</sup> رمضان عبد التواب. مناهج تحقيق التراث. ص 111.

<sup>3</sup> ينظر: المرجع نفسه. ص ص 112 - 115.

<sup>4</sup> حاتم صالح الضامن. المنهج الأمثل في تحقيق المخطوطات. بغداد. 1999م. ص ص 05، 06.

<sup>5</sup> رمضان عبد التواب. مناهج تحقيق التراث. ص ص 115، 116.

<sup>6</sup> يحي وهيب الجبوري. منهج البحث وتحقيق النصوص. ص 151.



مما يجب على المحقق الابتعاد عنه هنا، الترجمة للأعلام المشهورين، هذه الترجمة التي لا تعني سوى زيادة في الهوامش، وتضخيمها لها.<sup>1</sup>

الترجمة للأعلام تكون بالإشارة إلى كنية المترجم له، ولقبه واسمه، وأبيه ونسبه، وشهرته، والفنون التي عُرف بها، وذكر مذهبه ومكانته العلمية، وتاريخ وفاته.<sup>2</sup>

أما أسماء الأئمة والبلدان، فقد ألّف العلماء مجموعة كبيرة من المعاجم؛ لضبطها والتعريف بها، منها: معجم البلدان لياقوت الحموي.<sup>3</sup>

يعمل المحقق هنا على الترجمة لما هو مغمور ومبهم من المدن والأقاليم والأمكنة...، ويُستحسن أن يكون التعريف دقيقاً مختصراً؛ يُحقق الغرض المقصود.<sup>4</sup>

ملاحظة: وقد يقتضي الظرف من المحقق أن يعتمد التلقيق، والذي من خلاله يذهب إلى أن يُلَقَّب بين روايتين، تحمل كل منهما نصف الصواب ونصف الخطأ، فهو جدير أن يثبت من ذلك ما يراه، على ألا يغفل الإشارة إلى الروايات كلها، ففي ذلك الأمانة، وإشراك المستلقي في تحملها.<sup>5</sup>

وما تجدر الإشارة إليه هنا، أن هناك معايير عامة، اتفق عليها علماء الغرب والشرق، في شأن ترجيح الروايات، والمقابلة بين النسخ، تتمثل في الآتي:<sup>6</sup>

1- الغريب أولى من المؤلف: إذا عثر المحقق على قراءتين، إحداهما تفهم بصعوبة، والأخرى تفهم بسهولة، فضلنا الأولى؛ لأنه لا يتصور أن يبدل الناسخ شيئاً مفهوماً بشيء لا يفهم مطلقاً، أو شيء لا يفهم إلا بصعوبة، فإنه كثير ما يختبئ الصحيح فيما مطهره غير مفهوم.

2- التعبير الأقصر هو الأقدم: إذا عثر المحقق على قراءتين، إحداهما مسهبة والثانية موجزة؛ لزم أن يختار الثانية، لأن الأقرب إلى الاحتمال أن يدخل الناسخ بالنص ما ليس منه؛ طلباً لشرحه.

<sup>1</sup> ينظر: إيداد خالد الطباع. المخطوط العربي. ص 71، ويحي وهيب الجبوري. منهج البحث وتحقيق النصوص ص 151.

<sup>2</sup> إيداد خالد الطباع. المخطوط العربي. ص 71، ويحي وهيب الجبوري. منهج البحث وتحقيق النصوص. ص 151.

<sup>3</sup> رمضان عبد التواب. مناهج تحقيق التراث. ص 117.

<sup>4</sup> ينظر: بشار عواد معروف. ضبط النص والتعليق عليه. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط 1. 1989م. ص ص 23-30، وفاروق حمادة. منهج البحث في الدراسات الإسلامية تأليفاً وتحقيقاً. ص 93.

<sup>5</sup> عبد السلام هارون. تحقيق النصوص ونشرها. ص 73.

<sup>6</sup> برجستراس. أصول نقد النصوص ونشر الكتب. ص 87.





## المحاضرة السابعة: العلامات الملحقة بالمخطوطة

العلامات الملحقة بالمخطوطة: وهي ما يُمكن أن تُطلق عليها "خارج النص" تتمثل فيما يُكتب في الصفحات الأولى من المخطوطة قبل نص الكتاب، أو في الصفحات الأخيرة بعد حَرْد المَثْن، من مثل التملُّكات والوقفات، وإجازات السَّماع، أو القراءة وغيرها، وعليه تكون هذه الخوارج متنوعة، بعضها يُعدُّ من توابع الوصف المادي للمخطوطة، كالتملُّكات والتوقيفات؛ لأنها قيود متعلقة بشكل المخطوطة المادي، وبعضها ألصق بالنص العلمي، مثل، إجازات السَّماع والقراءة، وغيرها.

إن خوارج النصوص لكتب التراث العربية، لها أهمية كبرى في تقدير عمر الكتاب، وزمن تأليفه، أو الفراغ منه، ومكان كتابته، بالإضافة إلى معلومات عن مقابلته بنسخ أو أصول صحيحة، كذلك يمكن العثور على توقيعات أخرى مفيدة، منها ما يبين زمن تملك النسخة، وتسلسل هذا التملك، أو وقف الكتاب، وحبسه لصالح جهة معينة، والإجازات والمناولات، والمقابلات والمعارضات، والمطالعات والتقييدات، والفوائد والتعقيبات، والتجليد وأنواع الورق والخطوط... إلخ، من السمات والخصائص التي تتميز بها كتب التراث العربية القديمة، فهي تعطي كل المعلومات التي ليس لها علاقة بالنص الأساسي للكتاب.<sup>1</sup>

ومن بين أهم العلامات الملحقة بالمخطوط الآتي:

**1- التملك:** والمقصود بها تملك النسخة، فالمؤلف الذي يُعد مسودة أو مبيضة لأحد مؤلفاته، يكون دائماً هو مالك هذه النسخة وصاحبها الأول.<sup>2</sup>

وقد كان العرب يدونون أسماءهم على المخطوطات، ويكتب الاسم والتاريخ والمدينة، وتكون مصحوبة بختم يوضع في صفحة العنوان، على شكل دائري، أو مربع، أو مستطيل صغير الحجم؛ وقد نجد ختم صاحب النسخة، ثم ختم آخر يحمل توقيع الابن، ونجد في آخر بعض المخطوطات، في حَرْد المَثْن أن ناسخه يكتب عبارة (كتبها لنفسه)، وهي تحمل معنى التملك للنسخة عند نساختها.<sup>3</sup>

كذلك العلماء وطلبة العلم، الذين ينسخون نسخاً من كتب مؤلفين آخرين؛ لاستخدامهم الشخصي، يكونون هم المالكين الأوائل لهذه النسخ، كما أن هناك أختام للملوك والأعيان، وأصحاب السيادة في الدولة؛ بمعنى أنه يدخل ضمن هذه النوعية

<sup>1</sup> ينظر: مجموعة من المؤلفين. مدخل إلى تحقيق المخطوط العربي. مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي. لندن. 2019م. ص ص 77-84.

<sup>2</sup> ينظر: أيمن فؤاد السيد. الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات. القاهرة. ج2. ص 454.

<sup>3</sup> السامرائي قاسم. علم الاكتناء العربي الإسلامي. الرياض. ط1. 2001م. ص 133.



الكتب التي يطلب السلاطين والملوك والأمراء، وأيضاً كبار العلماء، كتابة نسخ منها؛ ليضعوها في خزائن كتبهم الخاصة، وفي هذه الحالة لا يُشار إلى ذلك في قيوداب واللفات الأولى، الفراغ من كتابة النسخة، وإنما على صفحة عنوانها، وبعد وفاة مالك النسخة الأولى، أو اضطر إلى بيعها، فإن ملكيتها تنتقل بالتالي إلى مالك جديد، وعادة ما يثبت أصحاب هذه النسخ انتقالها إلى حوزتهم، ويلحق بتقييدات الوقف ما يجده المفسر من تقييدات التملك أو القراءة، أو المطالعة، أو المفارضة، أو غيرها من التقييدات، تنقيد ولادة أو وفاة، أو قدوم قاض أو والي، أو غير ذلك، وهي عادة ما تكون مثبتة في صفحة العنوان، أو في أثناء صفحاتها؛ لأنها من أساليب التوثيق في المخطوطة<sup>1</sup>.

وأغلب الكلمات استخداماً على ظهور النسخ بمعنى التملك. (تملكه - انتقل - ملكه الفقير - مما ساقه التقدير - انتقل بالبيع الصحيح - دخل في ملك - تشرّف بملكه أو بتملكه - ملكه...)<sup>2</sup>

وكثيراً ما يتواجد على الصفحة الأولى والأخيرة تملكات، بعضها مؤرخ، وبعضها خالٍ من التاريخ، وهي أقل أهمية، خاصة إذا كان المالك مجهولاً، وأحياناً يملكها عالم، فيُعرف تاريخ تملكه إيّاها على وجه التقريب، دون ضرورة كتابة تاريخ التملك؛ ذلك لأن وفاته معروفة، في هذه الحالة تزداد النسخة قيمة، خاصة إذا قرأها وصحّح بخطه ما رأى أنه جديرٌ بالتعليق أو التصحيح، وتملكات العلماء على الكتب تفيد محتويات مكتباتهم التي بعثها الزمن، من مثل مكتبة ياقوت الحموي (ت 626 هـ/ 1229 م)، وصلاح الدين الصفدي (ت 764 هـ/ 1363 م)<sup>3</sup>

**2- التعقيب:** نوع من أنواع الترقيم والترتيب، استعمله القدماء لترتيب مؤلفاتهم، حيث كان من عادة الأقدمين ألا يرقموا الصفحات، واستبدلوا بذلك عملية التصفيح؛ وذلك بأن يُثبت الكاتب في آخر الصفحة (في هامشها) أول كلمة في الصفحة التالية، أو يثبت آخر كلمة في الصفحة السابقة في أول الصفحة التالية؛ وذلك ليتمكن من نسلسل صفحات الكتاب في غير ما حاجة إلى الترقيم<sup>4</sup>، وهذا يُساعد المحتصين في

<sup>1</sup> السامرائي قاسم. علم الاكتناه العربي الإسلامي. ص 133، وينظر: أيمن فؤاد السيد. الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات. ص 454.

<sup>2</sup> ينظر: رمضان ششن. أهمية صفحة العنوان (الظهرية) في توصيف المخطوطات، دراسة المخطوطات الإسلامية بين اعتبارات المادة والبشر. مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي. لندن. 1997. ص 991.

<sup>3</sup> ينظر: مجموعة من المؤلفين. مدخل إلى تحقيق المخطوط العربي. مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي. لندن. ص 77-84.

<sup>4</sup> ينظر: الطويل السيد رزق. مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث. المكتبة الأزهرية للتراث. القاهرة. ط2. دت. ص 228، وينظر: عابد سليمان المشوخي. نسخ المخطوطات. مركز فيصل للبحوث والدراسات. عالم الكتب. الرياض. 1001م. ص 137.





صناعة المخطوط، كالمُرَقِّمين والمُسَفرِّين وسواهم، في ترتيب ملازم المخطوط من جهة أخرى<sup>1</sup>.

والتعليقية قد تكون كلمة، أو جزء من كلمة، أو عبارة، أو رقما يكتب في آخر كل صفحة، سواء كان ذلك داخل الجدول أو الإطار - أي في حدود النص - أو تحت نهاية السطر الأخير في الصفحة اليمنى؛ أي في الزاوية السفلى إلى يسار الصفحة اليمنى<sup>2</sup>، وقد قال عنها - التعليقية - أحمد شوقي بنين بأنّها ظاهرة عربية رافقت مسيرة التأليف العربي منذ البداية، بل أثرت على النسخة الغربية في العصر الوسيط، أما عن شكلها وطبيعتها قد يكون كلمة أو كلمتين أو عبارة، وقد تكون من حيث شكل رسمها أفقية أو مائلة، وذلك في أسفل يسار الورق، أو في وسطها، وقد تكون أحيانا عمودية، وهو شكل نادر بالنسبة لما سبق من الأشكال<sup>3</sup>.

**3- التعليق:** لا ريب في أن الكتب القديمة، بما تضمنت من معارف قديمة، محتاجة إلى توضيح، يخفف ما بها من غموض، ويحمل إلى القارئ الثقة بما يقرأ والاطمئنان إليه، ومن هنا كان من المستحسن ألا يترك المحقق الكتاب غفلا من التعليقات الضرورية، التي تجعله مطمئنا إلى النص، وثقا من الجهد الذي بذله في فهم النص، وتقدير صحته، ولكن بعض المحققين يسرفون في هذه التعليقات، بما يخرج عن هذا الغرض العلمي، إلى حشد المعارف القريبة والبعيدة من موضوع الكتاب، وهذا الأمر إن أعجب بعض العلماء، فإنه حري ألا يعجب جمهورهم؛ لذلك لم يكن بد من الاقتصاد في التعليق<sup>4</sup>.

ومما يقتضيه التعليق، ربط أجزاء الكتاب ببعضها ببعض، فقد ترد إشارة لاحقة إلى لفظة سابقة في الكتاب، ومن المستحسن كذلك أن يشير المحقق إلى الصفحات الماضية، وهو إن استطاع التنبيه في الصفحات السابقة إلى ما سيأتي في اللاحقة، جلب بذلك إلى القارئ كثيرا من الفائدة، وأضاء الكتاب بعضه ببعض، وبقائه في التعليق أيضا التعريف بالأعلام الغامضة، أو المشتبهة، وكذلك بالبلدان التي تحتاج إلى تحقيق لفظي أو بلداني، ويقتضي أيضا توضيح الإشارات التاريخية والأدبية، والدينية وغيرها، التي تعصي معرفتها على عامة القراء<sup>5</sup>.

ويقتضي كذلك في أي الذكر الحكيم، بيان السور، ورقم الآية، والأقرب لأمانة الأداء، أن يكون ذلك في حواشي الكتاب لا في أثنائها؛ لما يترتب على جعلها في

1 أحمد شوقي بنين. التعليقية في التراث المخطوط. مجلة عالم الكتب. مج: 14. ع: 5. 1993م. ص 519.

2 ياد خالد الطباع. منهج تحقيق المخطوطات. ص 40.

3 ينظر: أحمد شوقي بنين. في الكتاب العربي المخطوط. ص ص 60-64.

4 عبد السلام هارون. تحقيق النصوص ونشرها. ص 81.

5 المرجع نفسه. ص ص 81، 82.





أثناء الكتاب من مخالفة الأصل، ونسويه صورته، وفي حديث الرسول **بشأن كذلك** إلى تخريجها من الكتب الستة، وغيرها من أمكن التخريج.<sup>1</sup>

وكذلك الأشعار والأرجاز وأقوال العرب الشاهدة، يُشار إلى الدواوين والكتب الأصلية، التي ورد فيها ذلك.<sup>2</sup>

وقد أصبح المنهج العلمي الحديث، يقتضي المحقق أن يُشير عند اقتباس النصوص في التعليق، إلى الموارد التي استقى منها، وذلك بأن يذكر الكتاب ومؤلفه، والجزء والصفحة التي وجد فيها النص.<sup>3</sup>

**4- الإلحاق:** وهي تلك الإشارات الكتابية، التي نجدها داخل النصوص، والتي تُوضّح لإثبات بعض الأسقاط، خارج سطور الكتاب، وهي في غالب الأمر خطّ رأسيّ، يُرسم بين الكلمتين، يُسلف بخط أفقي، يتجه يميناً أو يساراً، إلى الجهة التي تُؤنّ فيها السقط هكذا (ـ)، أو هكذا (ـ)، وبعضهم يمدّ هذه العلامة، حتى تصل إلى الكتابة الملحقة، التي يُكتب جوارها كلمة (صح)، أو (روجع)، أو (أصل)، وبعض النساخ يكتب ما يريد إلحاقه بين السطور في كتابه.<sup>4</sup>

**5- التمرّض:** إنّ علامة التمرّض عبارة عن هاد معدودة (ـ)، توضع فوق العبارة التي هي مسيعة في نقلها؛ ولكنها خطأ في ذاتها، وتُسمّى هذه العلامة أيضاً علامة التضييب، قال السيوطي في تدريب الراوي: "ويسمى ذلك ضبة؛ لكون الحرف مقفلاً بها، لا يتّجه لقراءة؛ كضبة الباب يقفل بها"<sup>5</sup>، وأحياناً يوضع الحرف (ض) في وسط الكلام، إشارة إلى وجود بياض في الأصل المنقول عنه، وكذلك الحرف (ع) رأس العين، إشارة إلى (لعله كذا)، وقد يكتب الحرف (ظ) في الهامش أيضاً، إشارة إلى كلمة (الظاهر)، وتوضع (ك) في بعض الهوامش إلى أنه (كذا في الأصل)، وإذا كان هناك خطأ ناشئ من زيادة بعض الكلمات، فإنهم يُشيرون إلى الزيادة بخطّ يوضع فوق الكلام منسطقاً عليه من جانبيه وبهذا الوضع (ـ) وأحياناً توضع الزيادة بين دائرتين صغيرتين (5 5) أو بين نصفي دائرة (( ))، وأحياناً توضع كلمة (لا)، أو (من)، أو (زائدة) فوق أول كلمة من الزيادة، ثم كلمة (إلى) فوق آخر كلمة منها، وفي التقديم والتأخير توضع فوق الكلمتين أو العبارتين (إ) و(إ)، أو يوضع الحرفان (خ) و(ق)، أو (خ) و(م)؛ أي: تأخير وتقديم، أو (م) و(م)، أي: مقدم ومؤخر.<sup>6</sup>

1 عبد السلام هارون. تحقيق النصوص ونشرها. ص 82.

2 المرجع نفسه. ص 82.

3 المرجع نفسه. ص 82.

4 ينظر: المرجع نفسه عبد السلام هارون. ص ص 55-57.

5 السيوطي. تدريب الراوي، شرح تقريب النواوي. طبع الحرية. 1317هـ. ص 156.

6 ينظر: المرجع نفسه السابق. ص ص 55-57.



**6- الإجازات:** تمثل إذن من الشيخ أو العالم يجيز به من يثق به من تلاميذه، أو من طلبة العلم الآخرين برواية، أو نسخ، أو تدريس كتاب معين من كتبه التي ألفها؛ بمعنى أنها توثيق نسبة المخطوط إلى مؤلفه؛ إذ إن المخطوط بعد اختباره بالسمع أو الإقرار، يعد سليماً ومطابقاً لتصنيف المؤلف معنى ومبنى، وهي مأخوذة من إجازة الرواية، التي تعني الإذن برواية الحديث؛ لثقة المجيز في علم المجاز وأسانيده، وإجازة المخطوط من المصنف، تُعد من أعلى درجات التوثيق، وأحياناً تكتب على المخطوطة إجازة لها، وإجازة لروايتها؛ لثقة المصنف في الرواية، والإجازة تعتمد على أمرين، هما: الإقرار والسمع، وبهذا تكون الإجازات بمثابة شهادات علمية، يمنحها الشيوخ لتلاميذهم، تُقيد على ظهريّة المخطوطة، أو غاشيتها، وهي من المظاهر الشائعة في المخطوطات العربية، ونلاحظ كثرتها في مخطوطات الحديث النبوي، وربما يليها كثرة كتب التاريخ والتراجم، والإجازة بالسمع، أو القراءة، أفضل الطرق في تلقّي العلم، فالإجازة بالسمع تفيد أنه سمع شيخه يقرأ عليه، وهو يسمع، وهذا أقيم عندهم من تلقّي العلم من الصحف؛ لأنها تُوقع في تصحيقات كثيرة، وأحياناً يكتب التلميذ أنه سمع من شيخه كذا، وفي آخر هذا السماع يكتب الشيخ المُسمع عبارة (هذا صحيح وكتب فلان)، وقد امتازت وشاعت هذه الإجازات في مختلف العلوم، إلى أن عُرفت في مخطوطات اللغة والطب، والعلوم التجريبية كافة، وتكشف هذه الشهادات العلمية عن طريق التعليم في الحضارة العربية الإسلامية، خاصة في بلدانها المشرقية، التي عُرفت بمراكزها العلمية، ومدارسها الشهيرة، كدمشق والقاهرة، وبغداد ومكة وحلب، ويُعلم من هذه الإجازات، شهرة عالم ما بتدريسه هذه المادة، ومنحه الإجازات فيها، وكذلك نتعرف منها على خطوط العلماء وتوقيعاتهم، والإجازات المُثبتة على المخطوطة تمنح النسخة شهادة بتوثيقها وضبطها<sup>1</sup>.

أما إجازة القراءة، فهي أن يقرأ التلميذ على الشيخ من كتاب، والشيخ مُنصت، يُقرن ما يُلقى بما في نسخته، أو بما يحفظ، ويقدم لهذا بعبارة: (قرأت على فلان)، ومثل هذه الإجازات شائعة في مخطوطات جميع العلوم، وهي أكثر شيوعاً من إجازات السماع، المصفورة على بعض العلوم، على رأسه الحديث النبوي<sup>2</sup>.

وتشتمل الإجازة —عادة— على معلومات منها: اسم المجيز، واسم المجاز له، واسم الكتاب، ونوع الإجازة وتاريخها، ولم يكن أحد في الغالب -يجرؤ على القيام بتدريس مادة كتاب من الكتب، لعالم من العلماء، من دون أن يجاز له القيام بهذا العمل، بل لابد من إثبات هذه الإجازة على الكتاب نفسه، بخط المجيز وتوقيعه، وكانت الإجازات توضع في أوائل الصفحات، وقد بدأت الإجازة تكتب في القرن الخامس هجري حتى القرن العاشر هجري، ثم أصبحت نادرة جداً، وكانت توجد في

<sup>1</sup> ينظر: مجموعة من المؤلفين. مدخل إلى تحقيق المخطوط العربي. ص ص 77-84.

<sup>2</sup> المرجع نفسه. ص ص 77-84.





كتب الحديث والقراءات، وقد عرف مصطلح الإجازة العلمية تطورا كبيرا، حتى أنه يصعب تحديد تعريف شامل مانع لها.<sup>1</sup>

وعند نهاية دراسة الطالب عن أي شيخ يكون من حقه أن يستجيزه، وكلما كثر الشيوخ والإجازات كان ذلك دليلا على سعة اطلاعه، وعمق معارفه.<sup>2</sup>

إن الإجازات ضرورة علمية، يحرص عليها العالم؛ لضمان انتشار علمه، صحيحا خاليا من التحريف والأغلاط بقدر الإمكان، ويحرص عليها المتعلم؛ لينال علما مضبوطا لا شك في نسبته إلى صاحبه، وليثبت انتماءه إلى عالم موثوق فيه، ومن ثمة كانت الإجازات عملا شخصيا، من اختصاص الأستاذ وحده، ولا صلة له بالمؤسسات التعليمية.<sup>3</sup>

وإذا كانت الإجازة شهادة علمية أو مهنية، أو ترخيصا بتحصيل الطالب مادة معينة، أو إنا له برواية علم من العلوم، فإنها في الوقت نفسه لم تكن درجة علمية، تحدد مكانة علم من العلوم.<sup>4</sup>

وهذه الإجازات لم تكن مقصورة على الرجال، فقط، بل، النساء أبضا، كما ذكر (أبو عمر الداني، عثمان بن سعيد) المعروف بابن العسيري (ت 444 هـ/1055م) "كان يقرأ بالمريّة، وقرأت عليه امرأة تدعى ريحانة، وكانت تقعد خلف ستر، ويشير إليها بقضيب في يده إلى الوقف، وأنها أكملت السبع عليه وقرأت عليه خلاف السبع روايات وطالبته بالإجارة، فكتب لها بإجارها، وقد تعددت أسماء بعد نولف"<sup>5</sup>

**7- علامات الترفيم:** عبارة عن "وضع رموز اصطلاحية معينة بين الجمل، أو الكلمات؛ لتحقيق أغراض تتصل بتيسير عملية الإفهام من جانب الكاتب، وعملية الفهم على القارئ"<sup>6</sup>، ولم يعرف القدماء علامات الترفيم، ولكنهم عرفوا ما يقابل بعضها، كالدائرة في مقابل النقطة؛ للفصل بين حديثين أو مسألتين مختلفتين<sup>7</sup>

<sup>1</sup> ينظر: أبادي محمد أبو الليث الخير. معجم مصطلحات الحديث وعلومه، وأشهر المصنفين فيه. دار النفائس. عمان، الأردن. ط1. 2000م. ص73.

<sup>2</sup> حركات إبراهيم. التيارات السياسية والفكرية في المغرب (خلال قرنين ونصف قبل الحماية). دار الرشاد الحديثة. الدار البيضاء، المغرب. ط2. 1001م. ص34.

<sup>3</sup> محمد عادل عبد العزيز. التربية الإسلامية في المغرب أصولها المشرقية وتأثيراتها الأندلسية. ص ص 25، 26.

<sup>4</sup> المرجع نفسه. ص 26.

<sup>5</sup> الضبي أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة. بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، علمائها وأمرائها وشعرانها وذوي النباهة فيها ممن دخل إليها أو خرج عنها. تحقق: إبراهيم الإبياري. دار الكتاب المصري والليبي. بيروت. ط1. 1989م. ص538.

<sup>6</sup> عبد العليم إبراهيم. الإملاء والترفيم. دار غريب. القاهرة. ط1. دت. ص87.

<sup>7</sup> المعري يلى توفيق. جهود القدماء والمحدثين في وضع الأصول العلمية لأسس تحقيق التراث العربي. دار غيداء. عمان. ط1. 2008م. ص90.



**8- الطَّرَر:** هي كل ما جاء في الحواشي والهوامش، من المقالات والمعارضات، والمسماعات والإجازات، والتصحيحات والمطالعات، والقراءات والتحشيات، والتقييدات والتعليقات والنُّكات، وغير ذلك مما له صلة بالكتاب، أو لا صلة له به، وأغلب هذه الطَّرَر تكون مجهولة المؤلف؛ لأنَّ معظم واضعيها لا يُدونون اسمهم عليها، ويكتفون برمز مختصرة في آخرها، لا تكفي للتعريف بهم، تُكتب عادة في الجانب الأيمن أو الأيسر من الورقة، صاعداً إلى أعلى الصفحة، تحسباً لوجود سقط أو كلمات تحتاج إلى التطهير في أدناها، وتكتب أحياناً في الأطراف الأربعة من الورقة، بخط يُشبه خط متن الكتاب، أو يختلف عنه، كذلك الشأن بالنسبة للحبر، فقد تُكتب الطَّرَر بالحبر نفسه، الذي كتب به المتن، وتكتب أحياناً بحبر مغاير كالأحمر مثلاً، وتُعلم الكلمة التي تكتب إزاءها الطَّرَر بحبر أسود، أو ملون يختلف عن الرمز الذي يخصُّه اللَّحَق، كي لا يلتبس على القارئ، وكذلك الشأن في الرمز، الذي يكون في نهايتهما، فاللَّحَق الذي يرمز إليه بخط في موضع النقص، ينعطف إلى جهة التصحيح من الورقة يمينا أو شمالا، ويوضع في نهايته رسول سرورفة، منها: (صح، صح أصل، أصل، صح كذا، رجع، انتهى اللحق)، وينبغي أن بلحق بمتن الكتاب، أما رموز طرر الشرح والتعليق، فيوضع في آخرها كلمة طرة، أو حاشية، أو حرف الطاء، وأغلب الطَّرَر لا توضع عبثاً وكيفما اتفق، بل توضع ببصيرة الراسخين، وضبط الحاذقين، وتعكس في غالبها الثقافة العربية المتينة، والحس النقدي العميق.<sup>1</sup>

**9- الوجدادة:** وهي أن يجد المرء حديثاً أو كتاباً بخط شخص بإسناده، والوجدادة ليست باب الرواية، وإنما هي حكاية عما وجده في الكتاب.<sup>2</sup>

**10- البياض:** هو الفراغ الذي بين كلمتين في جملة واحدة؛ حيث لا يتم معناها إلا بملء ذلك الفراغ، وهذا يبين مدى تأثير البياضات على الفارئ وعلى النص، ويبين أن ملء البياضات مسألة أساسية في تحقيق النصوص، وأسباب وجود البياضات في النصوص المخطوطة والمطبوعة عديدة، منها ما يتعلق بالمصنف الأصلي للنص، مثل الحافظ بن حجر، كان يكتب من الذاكرة أحياناً بدون مصادر مكتوبة أمامه، ولهذا لا تُسغه الذاكرة؛ فيضطر إلى ترك بياض على أن يملأه فيما بعد، حينما تسغه الذاكرة.<sup>3</sup>

1 محمد سعيد حنشي. أهمية الطَّرَر في الكتاب العربي المخطوط، مختصر الأغاني لأبي الربيع سليمان الموحدي أنموذجاً، ضمن كتاب: التحقيق النقدي للمخطوطات: التاريخ، القواعد، والمشكلات، ط1. مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي. لندن. 2013م. ص ص 475، 478.

2 الطرابيشي مطاع. في منهج تحقيق المخطوطات. دار الفكر. دمشق. ط1. 1983م. ص 27.  
3 الباكستاني، أبو، الأشبال، صغير أحمد شاغف البهاري. إتحاف القاري بسد بياضات فتح الباري. دار الوطن للنشر. الرياض. ط1. (1420هـ/1999م). ص 6.



**11- المعارضات:** المقصود بالمعارضات المراجعات أو المقابلات، التي تتم بين نسختين أو أكثر من مخطوط ما؛ وذلك بأن تكون إحدى النسخ أصلية، كأن تكون نسخة المؤلف؛ أو أسمعته عليه؛ أو عليها ما يؤكد صحتها؛ فيؤتى بالنسخة أو النسخ الأخرى، وتُراجع على الأصل؛ كأن يقرأ الأصل شخص يوثق به، والآخرين يتابعون ما يقرأ في النسخ الأخرى؛ ثم يدون في آخر النسخة أو النسخ الأخرى ما يفيد بأنها عورضت، أو قوبلت على الأصل<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> ينظر: مجموعة من المؤلفين. مدخل إلى تحقيق المخطوط العربي. ص ص 77-84.



### المحاضرة الثامنة: الإعجام والإهمال.

المعروف أن الحروف الأسلية في سجع اللغة العربية تسعة وعشرون حرفاً، أو ثمانية وعشرون حرفاً -على الخلاف في عدّها- إلا أن صُورَ هذه الحروف في الرسم الإملائي أقل من هذا العدد؛ وضعت على تسعة عشر شكلاً؛ إذ استُخدمت الصورة الواحدة لأكثر من حرف، منها ما يشترك في الصورة الواحدة الحرفان، كالذال والذال، والراء والزاي، والسين والشين، ومنها ما يشترك ثلاثة في الصورة الواحدة كذلك، كالباء والتاء والثاء، والجيم والحاء والخاء، ومنها ما ينفرد بصورة واحدة كالألف، ومنها ما لا يلتبس في حالة الأفراد؛ فإذا رُكِبَ ووُصِلَ بغيره التبس، كالنون والقاف، فإن النون في حالة الأفراد منفردة بصورة، فإذا رُكِبَتْ في أول كلمة أو وسطها؛ اشتهت بالباء، وما في معناها، والقاف إذا كانت منفردة، لا تلتبس؛ فإذا وصلت بغيرها أولاً أو وسطاً التبست بالفاء؛ فاحتيج إلى مُميّز يُميز بعض الحروف عن بعض، من نقتل أو إهسال؛ ليزول اللبس، وبذهب الاشتغال<sup>1</sup>، يقول القَلْقَشَنديّ "الحروف العربية على تسع عشرة صورة، وهي: صورة الألف، وصورة الباء والتاء والثاء، وصورة الجيم والحاء والخاء، وصورة الدال والذال، وصورة الراء والزاي، وصورة السين والشين، وصورة الصاد والضاد، وصورة الطاء والظاء، وصورة العين والغين، وصورة الفاء، و[صورة] القاف، وصورة الكاف، وصورة اللام، وصورة الميم، وصورة النون، وصورة الهاء، وصورة الواو، وصورة الهمزة، ألف، وصورة الياء؛ وفَرَّقُوا بينها بالنقط؛ وقصَّدُوا بذلك تقليل الصور للاختصار؛ لأن ذلك أَحَقُّ من أن يُجعل لكل حرف صورة؛ فتكثر الصور<sup>2</sup>"

لكن الكتابة العربية القديمة لم تعتمد هذا التمييز (الإعجام ونقط الحروف)، وإنما كانت غير منقوطة، حيث وردت العديد من المخطوطات القديمة والحديثة خالية من الإعجام، أين كُتبت حروف مختلفة على صورة واحدة، كالباء والتاء والثاء والياء، وكذلك الجيم والحاء والخاء، ولكنها تختلف في النطق كل عن الأخرى؛ وهذا ما أدى إلى الوقوع في اللبس وسوء الفهم، والابتعاد عن الصواب الذي أراده القائل؛ ولهذا ابتكر العلماء الأقدمون تقييدات للحروف المتشابهة في الرسم، أو ما يُسمى عند المُحدِّثين بضبط العبارة، أو الضبط بالحروف.

والجدير بالذكر هنا، أن مسألة التنقيط والإعجام (أو ما يُقابلة الإهمال) لم تكن مقبولة من عند العرب الأوائل، يقول القَلْقَشَنديّ: "وما كان الشكل لولا الحاجة إليه،

<sup>1</sup> ينظر: ابن النديم، الفهرست. دار المعرفة للطباعة والنشر. بيروت، لبنان. ص 150، والقَلْقَشَنديّ. صبح الأعشى في صناعة الإنشاء. دار الكتب المصرية. القاهرة. (1340هـ/1922م). ج 3. ص 149.

<sup>2</sup> القَلْقَشَنديّ. صبح الأعشى في صناعة الإنشاء. ج 3. ص 24، 25.



وإبعاد القارئ عن مواضع الالتباس، ولعل العرب الأوائل ما كانوا يميلون إليه، وربما تصوره منقصة بالمرسل إليه، وسوء ظن به<sup>1</sup> ويؤكد الصولي بقوله: "كره الكتاب، الشكل والإعجام إلا في المواضع المناسبة من كتب العظماء إلى من دونهم، فإذا كانت الكتب ممن دونهم إليهم ترك ذلك في الملبس وغيره، إجلالا لهم، على أن يتوهم عنهم الشك، وسوء الفهم، وتنزيها لعلوسهم، وعلو معرفتهم عن تقييد الحروف"<sup>2</sup>

إذن ما المقصود بمسألة الإعجام والإهمال، وكيف نشأت هذه القضية اللغوية؟

### أولاً: الإعجام والإهمال:

المقصود بالإعجام النقاط، التي بها يتم التمييز بين الحروف المتشابهة؛ لمنع الوقوع في اللبس وسوء الفهم، يقول (ابن منظور) في هذا: "والعجم النقط بالسواد، مثل التاء عليه نقطتان، يقال أعجمت الحرف، والتعجيم مثله"<sup>3</sup>، وبهذا كانت الحروف المعجمة التي تحوي النقاط، مثل: (الذال، الزاي، الضاد، الطاء، الغين، الشين...)، والأخرى الساقلة لها السهلة، التي تخلو من النقاط، مثل: (الذال، الراء، الصاد، الطاء، العين، السين...)، ولهذا عرّفه -الإعجام- إبراهيم جسة بالقول: "الإعجام النقط الدال على ذوات الحروف؛ للتمييز بينها، فالعجم والإعجام هو نقط الحروف، التي حقها أن تنقط، وقد يتسع الإعجام أو العجم، حتى يعني نقط الحروف و شكلها في آن واحد"<sup>4</sup>، ويؤكد (صالح بن إبراهيم الحسن) بالقول: "هي النِّقَاط التي توضع على الحروف المشبهة في الصورة؛ لتمييز بعضها عن بعض، إذ يذكر مؤرخو الخط العربي، أن الحروف في الكتابة النبطية الأولى، كانت تُرسم منفصلة في الكلمة، ثم مالت إلى الاتصال في الكتابة النبطية المتأخرة، وترتب على ذلك تشابه عدد من الحروف في الصورة"<sup>5</sup>

فالعلماء العرب اصطلاحوا على نقط، استخدموها لتمييز الحروف المتشابهة؛ فهناك الحروف المعجمة، التي وضع عليها النقط، وهناك الحروف المهملة؛ التي تخلو من النقط؛ فميزوا حرفي الدال والذال بإهمال الأول وإعجام الثاني بنقطة واحدة علوية، وكذلك الراء والزاي، والصاد والضاد، والطاء والظاء، والعين والغين؛ ثم جاء إلى السين والشين، فميزاها بإهمال الأولى وإعجام الشين بثلاث نقط لها أسنان، ولأنه لو أعجمت بنقطة واحدة؛ لتوهم من يقرأ أن الجزء المنقوط نون، والباقي حرفان، أما الباء والتاء والثاء والنون والياء، فلم تجعل واحدة منهن مهملة،

1 الفَلَقَشْنَدِيُّ. صبح الأعشى في صناعة الإنشا. ج3. ص 150.

2 الصولي. أدب الكتاب. المطبعة السلفية. مصر. 1341هـ. ص57.

3 ابن منظور. لسان العرب. دار الحديث. القاهرة. ج6. 2003م. مادة (عَجَم)

4 إبراهيم جمعة. قصة الكتابة العربية. دار المعارف للطباعة والنشر. مصر. ط د. 1947م. ص51.

5 صالح بن إبراهيم الحسن. الكتابة العربية من النقوش إلى الكتاب المخطوط. دار الفیصل الثقافية. الرياض.

1422هـ. ص74.



بل أعجمت كلّها، أما الجيم والحاء والحاء، فقد جعلت الحاء مهملة، وأعجمت الآخرين، واحدة من تحت، والأخرى من فوق، أما الفاء والقاف فلم تهملتا، وإنما نقطتا جميعاً؛ وأخذت الفاء نقطة واحدة، والقاف نقطتين كليهما من أعلى.<sup>1</sup>

والجدير بالذكر هنا، أن مسألة النقط ترد على نوعين، يوجد (النقط)، والمقصود به (نقط الإعراب)، وهناك (نقط الإعراب)، والدال، على (التشكيل).

### فما المقصود بالتشكيل أو الشكل؟

**ثانياً: الشكل (التشكيل):** جاء في (صبح الأعشى) عن الشكل: "قال بعض أهل اللغة: هو مأخوذ من شكل الدابة؛ لأن الحروف تُضبط بقيد، فلا يلتبس إعرابها، كما تُضبط الدابة بالشكل؛ فيمنعها من الهروب"<sup>2</sup>

وإن الشكل جارٍ مع الإعراب كيفما جرى، فينقسم إلى السكون (وهو الجزم)، وإلى الفتح (وهو النصب)، وإلى الضم (وهو الرفع)، وإلى الجر (وهو الخفض)، أما السكون فلأنه الأصل، وأما الحركات الثلاث، فقد قيل إنها مشاكلة للحركات الطبيعية؛ فالرفع مشاكلة لحركة الفلك لارتفاعها، والجر مشاكلة لحركة الأرض والماء لانخفاضها، والنصب مشاكلة لحركة النار والهواء لتوسطها؛ ومن ثم لم يكن في اللغة العربية أكثر من ثلاثة أحرف بعدها ساكن، إلا ما كان معدولاً، فسهلان من أتقن ما صنع، ثم الذي عليه أكثر النحاة، أن الحركات الثلاث مأخوذة من حروف المد واللين، وهي الألف، والواو، والياء، اعتماداً على أن الحروف قبل الحركات، والثاني مأخوذ من الأول، فالفتحة مأخوذة من الألف؛ إذ الفتحة علامة النصب في قولك: رأيت زيداً، ولقيتُ عمرأ، وضربت بكرأ؛ والألف علامة النصب في الأسماء، والكسرة مأخوذة من الياء؛ لأنها أختها ومن مخرجها، والكسرة علامة الخفض في والياء، علامة الخفض أيضاً في الأسماء المعتلة المضافة، والضممة من الواو؛ لأنها من مخرجها، من الشفتين، وهي علامة الرفع، والواو علامة الرفع في الأسماء المعتلة المضافة، وذهب بعض النحاة إلى أن هذه الحروف مأخوذة من الحركات الثلاث، فالألف من الفتحة، والواو من الضمة، والياء من الكسرة؛ اعتماداً على أن الحركات قبل الحروف، بدليل أن هذه الحروف تحدث عند هذه الحركات إذا أشبعت، وأن العرب قد استغنت في بعض كلامها بهذه الحركات عن هذه الحروف، اكتفاء بالأصل عن الفرع؛ لدلالة الأصل على فرع، وذهب آخرون إلى أن الحروف ليست مأخوذة من الحركات، ولا الحركات مأخوذة من الحروف، اعتماداً على أن أحدهما لم يسبق الآخر، وصححه بعض النحاة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> ينظر: إياد خالد الطباع. المخطوط العربي، دراسة في أبعاد الزمان والمكان. منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب. دمشق. 2011م. ص 59.

<sup>2</sup> القلقشندي. صبح الأعشى. ج 3. ص 157.

<sup>3</sup> ينظر: إياد خالد الطباع. المخطوط العربي، دراسة في أبعاد الزمان والمكان. ص 51، 52.



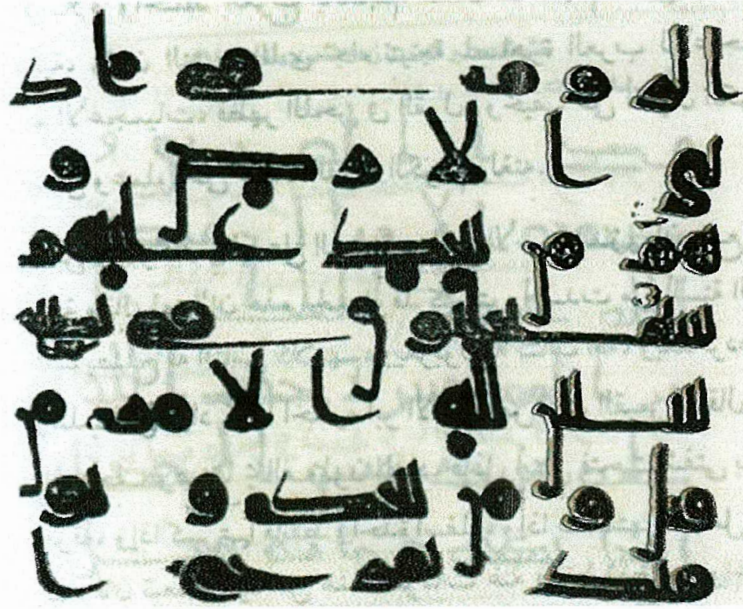


## والسؤال المطروح الآن، كيف نشأت نقاط الإعجام والتشكيل؟

كانت الكتابة العربية خالية من العلامات، التي تدل على الأصوات القسرية، ومن النقط الذي تُساعد على التمييز بين الحروف المتشابهة في أشكالها، إلا أنه ورغم هذا كانت العرب تتكلم بلغة عربية فصيحة بسيطة، لكن وبعد الفتوحات الإسلامية، اختلط العرب بالعجم، ففشا اللحن، وظهر الخطأ في اللغة، وحوفاً من أن يقع الخطأ عند قراءة القرآن الكريم، وبالتالي سوء الفهم، وخروج الدلالة عن معناها المقصود، بدأ الاجتهاد في وضع الضوابط الحافظة، والتي تجلت كالآتي:

1- مرحلة الشكل بطريقة النقط: عندما ظهر اللحن في اللغة؛ طلب زياد بن أبيه، والذي كان والياً على البصرة، من أبي الأسود الدؤلي أن يضع طريقة لإصلاح الألسنة، وقال له: "إن هذه الحمراء قد كثرت، وأفسدت من ألسنة العرب، فلو وضعت شيئاً، يُصلح به الناس كلامهم، ويعربون به كتاب الله، وبعد تردد رضى أبو الأسود، وطلب من زياد كاتباً اختاره أبو الأسود من عند القوم، وقال له أبو الأسود: خذ المصحف وصبغاً يُخالف لون المداد، فإذا رأيتني فتحت شفتي بالحرف فانقط واحدة فوقه، وإذا كسرتهما فانقط واحدة أسفله، وإذا ضممتها فاجعل النقطة بين يدي الحرف، فإن تبعث شيئاً من هذه الحركات غنة؛ فانقط نقطتين، ثم أخذ يقرأ القرآن بالتأني، والكاتب يضع النقط، وكلما أتم الكاتب صحيفة؛ أعاد أبو الأسود نظره عليها، ثم استمر على ذلك، حتى أعرب المصحف كله؛ فأخذ الناس هذه الطريقة عنه، وشكلوا بها الحروف، فكانوا يضعون نقطة فوق الحرف للدلالة على فتحه، ونقطة تحت الحرف للدلالة على كسره، ونقطة بين يدي الحرف للدلالة على ضمته، ولا يضعون شيئاً على الحرف الساكن، وإذا كان الحرف منوناً، كانوا يضعون نقطتين فوقه أو تحته، أو عن شماله، وكانوا يسمون هذه النقط شكلاً؛ لأنها تدل على شكل الحرف وصورته، ولم تشتهر طريقة أبي الأسود إلا في المصاحف، حرصاً على إعراب القرآن الكريم، أما الكتب العادية، فكان شكلها نادراً؛ لأن المكتوب إليهم كانوا يعدون ذلك تجهيلاً لهم، قال بعضهم: "شكل الكتاب سوء ظن بالمكتوب إليه ومن الناس من كان ينفر من الشكل بهذه الطريقة؛ لقبح منظره، وقد عرض مرة على عبد الله بن طاهر كتاب مشكول، وكان خطه جسيلاً، فقال: "ما أحسن هذا الخط، لولا كثرة شنيذه، والشونيزة الحبة السوداء"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> حاتم صالح الضامن. فقه اللغة. ص 153، ابن خلكان. وفيات الاعيان. تحقق: إحسان عباس. دار صادر. بيروت. (1398هـ/1978م). ج 2. ص 217، وإياد خالد الطباع. المخطوط العربي، دراسة في أبعاد الزمان والمكان. ص 47.

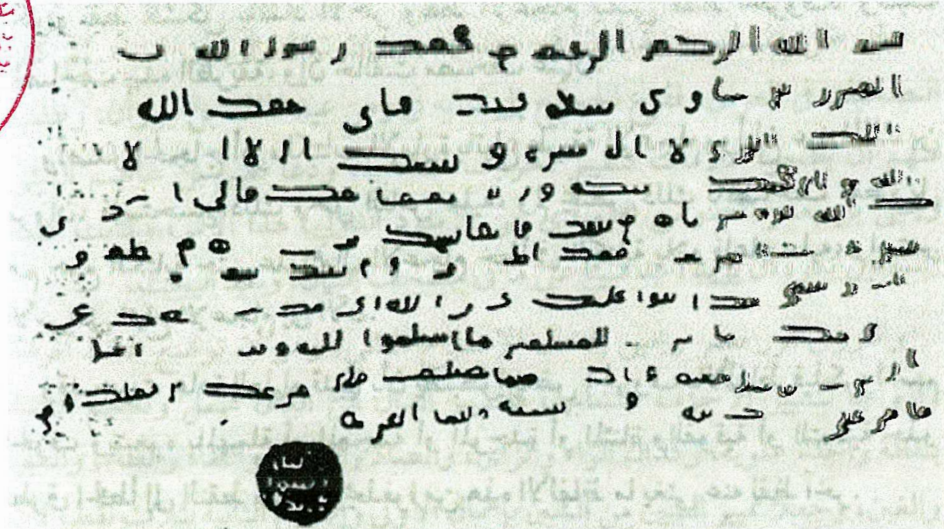


وتم الرمز للحركات بالنقاط على يده كآتي<sup>1</sup>:

1. الفتحة، ورمزها نقطة فوق الحرف. — • —
2. الكسرة، ورمزها نقطة تحت الحرف. — • —
3. الضمة، ورمزها نقطة بين يدي الحرف. • —
4. التنوين بالفتحة، ورمزه نقطتان فوق الحرف. — : —
5. التنوين بالكسرة، ورمزها نقطتان تحت الحرف. — : —
6. التنوين بالضمة، ورمزها نقطتان بين يدي الحرف. : —

<sup>1</sup> حاتم صالح الضامن. فقه اللغة. ص 153





ومما يجب التنويه إليه هنا، أن أبا الأسود الدولي، هو أول من أطلق لفظة "غنة"؛ لتعني التنوين<sup>1</sup>، أما الحرف الساكن فقد تركه، وقد كانت النقط التي وضعها أبو الأسود على الحروف؛ للدلالة على الشكل (الحركة) مستديرة، ولأنها كانت تعد إضافة على المتن المكتوب بالمداد الأسود، فقد كتبت تلك النقط بمداد أحمر حتى تختلف عنه<sup>2</sup>.

**2- مرحلة وضع النقط لتمييز الحروف المتشابهة:** والتي كانت على يد (نصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر)، والمتمثلة في أن توضع النقط لإفراداً وأزواجاً؛ لتمييز الأحرف المتشابهة؛ فتمييز الدال من الذال؛ تهمل وتعمم الثانية بنقطة واحدة حارة، وكذلك الراء والزاي، والصاد والضاد، والطاء والظاء، والعين والغين، وحللا تمييز السين من الشين بإهمال الأولى وإعجام الثانية بثلاث نقط؛ لأن لها ثلاثة أسنان، فلو أعجمت بنقطة واحدة؛ لتوهم متوهم أن الجزء الذي تحت النقطة نون، والباقي حرفان، أما الباء والتاء والثاء والنون والياء، فلم تجعل واحدة منهن مهملة، بل أعجمت كلها، أما الجيم والحاء والياء، فقد جعلت الحاء مهملة وأعجم الآخرين واحدة من تحت والأخرى من فوق..... أما الفاء والقاف فكان القياس أن تهمل أولاهما، وتعمم أخراهما بنقطة كباقي الأحرف الزوجية، كالدال والذال والراء والزاي، وقد ذهب المشاركة إلى نقط الفاء بواحدة من أعلى، والقاف بأثنين من أعلى أيضاً، وذهب المغاربة إلى نقط الفاء بواحدة من أسفل والقاف بواحدة من أعلى، وبعد أن قررا نقط بعض الحروف، وإهمال بعضها الآخر، اتفقا على جمع الحروف المتشابهة بعضها بجانب بعض، وتركوا الترتيب القديم، وهو ترتيب: (أبجد هوز حطي كلمن..). والترتيب الحديث، الذي روعي فيه ترتيب المخارج، وأولها العين،

<sup>1</sup> ينظر: أحمد مختار عمر. البحث اللغوي عند العرب. عالم الكتب. القاهرة. ط6. 1988م. ص61.

<sup>2</sup> ينظر: إيداد خالد الطباع. المخطوط العربي، دراسة في أبعاد الزمان والمكان. ص ص 47، 48، وحاتم صالح الضامن. فقه اللغة. ص 156.



واتبعاً ترتيباً آخر، وهو ترتيب: (أ ب ت ث ج ح خ ... )، ولما كان هذا الإصلاح يستدعي اشتباه نقط الشكل بنقط الإعجام؛ قرراً أن تكون نقط الشكل بالمداك الأحمرة، ونقط الإعجام بنفس مداد الحروف، وكُتبت المصاحف بهذه الطريقة، وإن خالفت مصحف عثمان، وأصدر الحجاج أمره لكتاب الأمانة باتباع طريقة الإعجام، وأبلغ عبد الملك بن مروان، فاستحسن ذلك، وحمل الناس عليه، ولم يختص ذلك بالمصاحف فقط، بل عم جميع الكتابة، حتى عد إهمال الإعجام خطأ في الكتابة، يُلام فاعله عليه، واستمر الأمر على اتباع الإعجام إلى الآن، وقد جرت عادة العلماء قديماً بأن يضبطوا بعض الحروف بالألفاظ، فيذكروا اسم الحرف، ويتبعوه بالمهملة أو المعجمة، أو الموحدة أو المثناة، والفوقية أو التحتية.

**3- ثالثاً: الشكل بطريق الحروف الصغيرة:** عمل الخليل بن أحمد (ت 175 هـ) على وضع طريقة أخرى للشكل، عبارة عن رموز، اقتطعها من صور الحروف، وهي القائمة الآن؛ حيث جعل للفتحة ألفاً صغيرة مضطجعة فوق الحرف، وللکسرة ياء صغيرة تحته، وللضمة واوا صغيرة فوقه، وللسكون دائرة تشبه الميم، التي تشير إلى الجزم، التي اقتطعت منه، وإن كان الحرف المحرك منونا كرر الحرف الصغير، ووضع للسكون الشديد (وهو ما يصاحب الادغام) رأس شين بغير نقط (س)، وللسكون الخفيف (وهو ما لا إدغام معه) رأس خاء بلا نقط (ح)، ووضع للهمزة رأس عين (ع)؛ لقرب الهمزة من العين في المخرج، ولألف الوصل رأس صاد (ص)، وتوضع فوق ألف الوصل دائماً، وللمد الواجب ميماً صغيرة مع جزء من الدال (مد)، وبهذا وضع الفراهيدي ثمانين علامات: (الفتحة والضمة والکسرة والسكون والشدة والمدة والصلة والهمزة)<sup>1</sup>

**ثالثاً: صور الشكل ومحال وضعه على طريقة المتقدمين والمتأخرين:** كان المتقدمون يميلون في شكل غالب الصور إلى النقط بلون يخالف لون الكتابة، قال الشيخ أبو عمرو الداني رحمه الله: "وأرى أن يستعمل للنقط لوان. الحمرة والصفرة، فتكون الحمرة للحركات، والتنوين والتشديد، والتخفيف، والسكون، والوصل، والمد؛ وتكون الصفرة للهمزة خاصة"، وأما المتأخرون فقد أحدثوا لذلك صوراً مختلفة الأشكال؛ لمناسبة تخص كل شكل منها، ومن أجل اختلاف صورها، وتباين أشكالها؛ رخصوا في رسمها بالسواد، ويتعلق بالمقصود من ذلك سبع صور:<sup>2</sup>

**1- علامة السكون:** المتقدمون يجعلون علامة ذلك جرة بالحمرة فوق الحرف، سواء كان الحرف المسكّن همزة كما في قولك: لم يشأ، أو غيرها من الحروف كالذال من قولك: اذهب، أما المتأخرون: فإنهم رسموا لها دائرة تشبه الميم، إشارة

<sup>1</sup> ينظر: حاتم صالح الضامن. فقه اللغة. ص 157، والقلقشندي. صبح الأعشى. ج 3. ص 156.  
<sup>2</sup> ينظر: إيداد خالد الطباع. المخطوط العربي، دراسة في أبعاد الزمان والمكان. ص 52، 58.





إلى الجزم؛ إذ الميم آخر حرف من الجزم، وحذفوا عراقة الميم استخفافاً، وسموا تلك الدائرة جزءة، أخذاً من الجزم، الذي هم لقب السكون، ويحتمل أن يكونوا أتوا بتلك الدائرة على صورة الصفر في حساب الهنود ونحوهم، إشارة إلى حلول تلك المرتبة من الأعداد؛ لأن الصفر هو الخالي، ومنه قولهم: «صفر اليدين»؛ بمعنى أنه فقير، ليس في رايه شيء من المال، وحذاق الكتاب يجعلونها جيماً لطيفة بعين عرافة إشارة إلى الجزم.

**2- علامة الفتح:** المتقدمون يجعلون علامة الفتح نقطة بالحمرة فوق الحرف، فإن أتبعت حركة الفتح تنويناً، جعلت نقطتين، إحداهما للحركة، والأخرى للتنوين، أما المتأخرون فيجعلون علامتها ألفاً مضطجعة، لما تقدم من أن الألف علامة الفتح في الأسماء المعتلة، ورسومها بأعلى الحرف، مرافقة المتقدمين في ذلك، وسموا تلك الألف المضطجعة نصبة أخذاً من النصب، ويجعلون حالة التنوين خطين مضطجعين من فوقه كما جعل المتقدمون لذلك نقطتين، وعبروا عن الخطتين بنصبتين، ويكون بينهما بقدر واحدة منهما.

**3- علامة الضم:** يجعل المتقدمون علامة الضمة نقطة بالحمرة وسط الحرف أو أمامه، فإن لحق حركة الضم تنوين، رسموا لذلك نقطتين: إحداهما للحركة، والأخرى للتنوين على ما تقدم في الفتح، أما المتأخرون فإنهم يجعلون علامة الضمة واواً صغيرة، لما تقدم أن الواو من علامة الرفع في الأسماء المعتلة، وسموها رفعة لذلك، ورسومها بأعلى الحرف، ولم يجعلوها في وسطه كيلا تشين الحرف، بخلاف المتقدمين؛ لمخالفة اللون، ولطافة النقطة، فإن لحق حركة الضم تنوين؛ رسموا لذلك واواً صغيرة بخطّة بعدها، الواو إشارة للضم، والخطّة إشارة للتنوين، وعبروا عنهما برفعتين، وبعضهم يجعل هذين الخطّة واواً أخرى مردودة الآخر على رأس الأولى.<sup>1</sup>

**4- علامة الكسر:** المتقدمون يجعلون علامة الجرة نقطة بالحمرة تحت الحرف، فإن لحق حركة الكسر تنوين؛ رسموا لذلك نقطتين، والمتأخرون جعلوا علامة الكسر شظية من أسفل الحرف، إشارة إلى الياء التي هي علامة الجر في الأسماء المعتلة على ما مر، وسموا تلك الشظية خفضة، أخذاً من الخفض، الذي هو لقب الكسر، ولم يخالفوا بينها وبين علامة النصب؛ لاختلاف محلها، فإن لحق حركة الكسر تنوين؛ رسموا له خطتين من أسفله: إحداهما للحركة، والأخرى للتنوين.

**5- علامة التشديد:** اختلف المتقدمون في هذا، فمذهب أهل المدينة يرسمون علامة التشديد على هذه الصورة ( ٨٧ ) ولا يجعلون معها علامات الإعراب، بل يجعلون علامة الشد مع الفتح ( ٨ ) فوق الحرف، ومع الكسر تحت الحرف، ومع الضم

<sup>1</sup> إيداد خالد الطباع. المخطوط العربي. ص 54.



أمام الحرف، قال الشيخ (أبو عمرو الداني رحمه الله): وعليه عامة بلادنا (أي بلاد الأندلس)، قال: ومتهم من يجعل مع ذلك نقطة علامة للإعراب، وهو عندي حلال، وعامة أهل الشرق على أنهم يرسمون علامة التشديد صورة شين من غير عراقة على هذه الصورة ( ) كأنهم يريدون أول شديد، ويجعلون تلك العلامة فوق الحرف أبداً، ويعربونه بالحركات، فإن كان مفتوحاً جعلوا مع الشدة نقطة فوق الحرف علامة الفتح، وإن كان مضموناً جعلوا مع الشدة نقطة أمام الحرف علامة الضم، وإن كان مكسوراً جعلوا مع الشدة نقطة تحت الحرف علامة الكسر، وعلى هذا المذهب استقر رأي المتأخرين أيضاً؛ غير أنهم يجعلون بدل النقط الدالة على الإعراب التي اصطلاحوا عليها من النصب، والرفعة، والخفض، فيجعلون النصب والرفعة بأعلى الشدة، ويجعلون الخفض بأسفل الحرف الذي عليه الشدة، وبعضهم يجعلها أسفل الشدة من فوق الحرف، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المشدد من كلمة واحدة أو من كلمتين، كالإدغام من كلمتين.<sup>1</sup>

وعلمة التضعيف (الشدة) قد يضعها ناسخو بعض المخطوطات تحت الحرف، وبعضهم يرسمها على هيئة الرقم (7) فوق الحرف أو تحته للفتحة والكسرة، وعلى هيئة الرقم (8) فوقه إشارة إلى أنه مضموم.

وقد رسم التشديد بطريقتين، طريقة النقط، وطريقة صورة حرف الشين أو رأس الشين على النحو التالي:<sup>2</sup>

\* الطريقة الأولى: على النحو الآتي:

- الشد بالفتح: ويكون على شكل قوس طرفاه إلى أعلى، أو نصف دائرة، أو دال قائمة الجناحين فوق الحرف ن، ونقطة في وسطها دلالة على الفتح.

- الشد بالكسر: دال مقلوبة، وترمز النقطة فيها إلى الكسر **ا**

- الشد بالضم هكذا **ا** وترمز النقطة للضم.

\* الطريقة الأولى الثانية: وتكون كالآتي:

- الشد بالفتح: **ا**

- الشد بالكسر: **ا**

<sup>1</sup> إيداد خالد الطبايع. المخطوط العربي. ص 54، 55.

<sup>2</sup> السيوطي: الإتقان في علوم القرآن. تحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم. وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد. ج 2. ص 171.



## - الشد بالضم: — — —

ويذهب الدكتور (أحمد مختار عمر) إلى القول: "ثم اخترع أهل المدينة بعد ذلك علامة التشديد، وهي قوس طرفاه إلى أعلى هكذا (ب) يوضع فوق الحرف المفتوح، وتحت المكسور، وعلى شمال المضموم، أما الفتحة فكانت توضع داخل القوس (ب)، والكسرة تحته (ب.)، والضممة في شماله (ب.)، ثم استغنوا عن النقط في حالة استخدام الشدة، وأصبحت الفتحة مع الشدة ـَـ، ومع الكسرة ـِـ ومع الضمة ـُـ

## 6-

**6- علامة الهمزة:** يستفدون يعملونها نقطة ممرام؛ ليخالفوا بها نقط الإعراب كما تقدم في كلام الشيخ أبي عمرو الداني رحمه الله، ويرسمونها فوق الحرف أبداً، إلا أنهم يأتون معها بنقط الإعراب الدالة على السكون والحركات الثلاث بالحمزة على ما تقدم، وسواء في ذلك كانت صورة الهمزة واواً أو ياء أو ألفاً؛ إذ حق الهمزة أن تلزم مكاناً واحداً من السطر؛ لأنها حرف من حروف السبع، والستة الذين يعملونها عيناً يلا عراقية، وذلك لقرب مخرج الهمزة من العين، ثم إن كانت الهمزة مصورة بصورة حرف من الحروف، فإن كانت الهمزة ساكنة، جعلت الهمزة من أعلى الحرف مع جزمة بأعلاها، وإن كانت مفتوحة، جعلت بأعلى الحرف أيضاً مع نصبة بأعلاها، وإن كانت مضمومة، جعلت بأعلى الحرف مع رفعة بأعلاها، وإن كانت مكسورة، جعلت بأسفل الحرف مع خفضة بأسفلها، وربما جعلت بأعلى الحرف والخفضة بأسفله، وقد اختلف القدماء من النحويين في أي الطرفين من اللام ألف هي الهمزة، فحكى عن الخليل بن أحمد رحمه الله أنه قال: الطَّرَف الأول هو الهمزة، والطَّرَف الثاني هو اللام، قال الشيخ أبو عمرو الداني رحمه الله: وإلى هذا ذهب عامة أهل النقط؛ واستدلوا على صحة ذلك بأن رسم هذه الكلمة كانت أولاً لاماً مبسوطة في طرفها ألف على هذه الصورة (U) كنحو رسم ما أشبه ذلك مما هو على حرفين من سائر حروف المعجم مثل (يا، وها) وما أشبههما إلا أنه استنقل رسم ذلك كذلك في اللام ألف خاصة لا اعتدال طرفيه؛ لمشابهة كتابة الأعاجم فحسن رسمه بالتضفير، فضم أحد الطرفين إلى الآخر فأيهما ضم إلى صاحبه كانت الهمزة أولى ضرورة، وتعتبر حقيقة ذلك بأن يؤخذ شيء من خيط فيضفر

ويخرج كل واحد من الطرفين إلى جهة، ثم يقال الطرفان فيتبين من الوجهين أن الأول هو الثاني في الأصل، وأن الثاني هو الأول لا محالة في التضفير<sup>1</sup>، وأيضاً فقد اتفق أهل صناعة الخط من الكتاب القدماء وغيرهم على أنه يرسم الطَّرَف الأيسر قبل الطَّرَف الأيمن، ولا يخالف ذلك إلا من جهل صناعة الرسم؛ إذ هو

<sup>1</sup> إياد خالد الطباع. المخطوط العربي، دراسة في أبعاد الزمان والمكان. ص 56.



بمنزلة من ابتداء برسم الألف قبل الميم في (ما)، وشبهه مما هو على حرفين، فثبت بذلك أن الطرف الأول هو الهمزة، وأن الطرف الثاني هو اللام؛ إذ الأول في أصل القاعدة هو الثاني، والثاني هو الأول، وإنما اختلف طرفاها من أجل التثنية.

ويلحق بالضبط رسم الهمزة الممدودة، مثل: سماء ورجاء وبيضاء، فتجدهم لا يكتبونها، بل يحذفونها ويكتبون عوضا عنها علامة المد فوق الألف: (سماء، رجاء، وبيضاء)

**7- علامة الصلة في ألفات الوصل:** أما المتقدمون فإنهم رسموا لها جرة بالحمرة في سائر أحوالها، وجعلوا محلها تابعا للحركة التي قبل ألف الوصل، فإن وليها فتحة كما في قوله تعالى: (تتقون الذي) جعلت الصلة جرة حمراء على رأس الألف على هذه الصورة (أ)، وإن وليها كسرة كما في قوله تعالى: (رب العالمين) جعلت الصلة جرة حمراء تحت الألف على هذه الصورة (ا) وإن وليها ضمة كما في قوله تعالى: (نستعين اهدنا) جعلت الصلة جرة حمراء في وسطها على هذه الصورة (+)، فإن لحق شيئا من الحركات التثنية جعلت الصلة أبدا تحت الألف؛ لأن التثنية مكسورة للساكنين ما لم يأت بعد الساكن الواقع بعد ألف الوصل ضمة لازمة نحو قوله تعالى: (فتيلا انظر) و(عيون ادخلوها)، قال بعضهم: بضم التثنية فتجعل الجرة على ذلك وسط الألف، وأما المتأخرون فإنهم رسموا لذلك صادًا لطيفة، إشارة إلى الوصل، وجعلوها بأعلى الحرف دائماً، ولم يراعوا في ذلك الحركات اكتفاء باللفظ.<sup>1</sup>

**والسؤال المطروح هنا، ما العمل الذي يقوم به المحقق في هذه الحالة؟، وكيف يتعامل مع علامات المخطوطة؟**

إن أداء الضبط جزء من أداء النص، ففي بعض الكتب القديمة نجد أن النص قد قيدت كلماته بضبط خاص، فهذا الضبط له حرمة وأمانته، وواجب المحقق أن يؤديه كما وجد في السحرة الأم، وألا يُغيّر هذا الضبط ولا يُبدّله، ففي ذلك عدوان على المؤلف، وإن لأقدمين طريقة خاصة في الضبط؛ لزم على المحقق ترجمته بنظيره في الطريقة الحديثة، فالشدة والفتحة القديمة ( َ ) لا بد أن تترجم بالشدة والفتحة الجديدة ( ً ) وهكذا، وأما الكتب التي خلت بعض كلماتها من الضبط، وأراد المحقق أن يضبطها؛ فإنه حري به أن يستأنس بطريقة المؤلف، فلا يضبطها ضبطاً مخالفاً لما ارتضاه المؤلف في نظير الكلمة التي ضبطها، فإذا ضبط المؤلف كلمة (ضُنَّ) مثلاً في كثير من مواضع كتابه بكسر الصاد، وأهمل ضبطها في موضع، وأراد المحقق أن يضبطها؛ وجب أن يجاري ضبطه الأول، مع أن المعروف أن الكلمة تقال أيضاً بفتح الصاد، أما الكلمة التي لم يرد لها نظير في الضبط، فإننا نختار لضبطها أعلى اللغات، وندع اللغة النازلة، وإذا اتفقت لغات في العلو، وأمكن أدائها معاً فليكن ذلك، ومما يجب أن يتنبه له المحقق ألا يضبط ضبطاً يؤدي إلى

<sup>1</sup> إيراد خالد الطباع. المخطوط العربي. دراسة في أبعاد الزمان والمكان. ص58.





خلاف مراد المؤلف، فبعض المؤلفين يعتمد سرد عبارة خاطئة؛ لينبه على تصحيحها فيما بعد، فيضبط هذه العبارة الخاطئة ضبطاً صواباً، يُعد في هذه الحالة خطأ؛ لأن المؤلف لم يرد الصواب في تلك الحالة، ومهما يكن فإن الضبط يحتاج إلى الدقة والحرص والتريث، كما يحتاج إلى قدر كبير من التحرز عن الانسياق إلى الهمأرة، فقد أورد كلمة (الكهول) بمعنى بيت العنكبوت؛ فيضبطها الضابط خطأ بالكهول، و(الغلب) بمعنى الوسم والتأثير؛ فتضبط (الغلب) إلى نحو ذلك، مما تسوق الألفة إليه، والألفة من أخطر البواعث على الخطأ، ومن ذلك أعلام الناس، يجدر بالمحقق ألا يضبطها إلا بالرجوع إلى مصادر الضبط، ككتب الرجال، والمؤتلف والمختلف، والمعاجم اللغوية، فإن انسياق المحقق وراء المؤلف؛ يوقعه في كثير من الغلط، إذ يلتبس المصغر بالمكبر، والمخفف بالمتنل، والمعجم بالهمهل، ومثل ذلك، أعلام البلدان والقبائل ونحوها.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> ينظر: عبد السلام هارون. تحقيق النصوص ونشرها. ص ص 79-81.



## المحاضرة التاسعة: التصحيف والتحريف

تمثل مسألة التصحيف والتحريف مشكلة من أعظم المشكلات، التي تواجه المحقق أثناء تحقيقه للمخطوطات العربية؛ يقول (الصفدي) في هذا: "قلما سلّم منهما كبير، أو نجا منهما ذو إتقان ولو رَسَخَ في العلم رُسوخٌ ثبير، أو خَلَصَ من معرفتهما فاضل" <sup>1</sup>

أما عن أهميتها -ظاهرة التصحيف والتحريف- فهي تفوق أهمية أيّ تقنية أخرى من تقنيات التحقيق ومتطلباته على الإطلاق؛ إذ "قد يُتسامح في بعض جوانب التحقيق الأخرى -مع أهميتها- كتوثيق النُّقول، وتخريج الشواهد، وصنع الفهارس الفنية، ولكن أن يُترك اللفظ مُصحَّفًا أو مُزَالًا عن جهته، فهذا مما لا يُتسامح فيه، ولا يُعفى عنه" <sup>2</sup>

ولهذا نجد علماء العرب بذلوا عناية كبيرة ومنذ القدم لعلاجها والحد منها؛ لأجل الحفاظ على مؤلفاتهم من هاتين المسألتين الخطيرتين (التصحيف و التحريف)، والتي مُنيت بهما كتب التراث على أيدي الوراقين والنساخ، عن قصد أو دون قصد. <sup>3</sup>

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن، يتمثل في كنه هاتين الظاهرتين (التصحيف والتحريف)، وأسباب ظهورهما، والطرق الناجعة للحد منهما؟

أولاً: التصحيف: لمعرفة معنى التصحيف؛ جدير بنا التطرق إلى معناه من الناحية اللغوية وكذا الاصطلاحية.

**1- التصحيف في اللغة:** ارتبط معنى التصحيف في معاجمنا اللغوية، بالخطأ في قراءة الصحف، يقول (الخليل بن أحمد الفراهيدي)، في معجمه (العين)، في مادة (ص ح ف) "و الصَّحْفُ: المُصَحَّف، وهو الذي يروي الخطأ عن قراءة الصحف بأسباب الحروف" <sup>4</sup>؛ ولهذا نجد اللغويين يقصدون من قولهم: "الخطأ في الصحيفة. الخطأ في قراءتها، ومن هنا سُمي من يخطئ في قراءة الصحيفة صَحَفِيًّا، بفتح أوله

<sup>1</sup> الصفدي. تصحيح التصحيف وتحرير التحريف. تحقق: السيد الشرقاوي. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط1. (1407هـ / 1987م). ص ص 3، 4.

<sup>2</sup> محمود الطناحي. مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط1. (1405هـ / 1984م). ص 285.

<sup>3</sup> ينظر: السيوطي. المزهري في علوم اللغة وأنواعها. تحقق: فؤاد علي منصور. دار الكتب العلمية. بيروت. ط 1. (1418هـ / 1998م). ج 2. ص 353.

<sup>4</sup> الخليل بن أحمد الفراهيدي. العين. تحقق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال. ج 3. ص 120.





وثانيه<sup>1</sup>، وقد أكد على هذا (الراغب الأصفهاني) بقوله: "التصحيف قراءة المصحف وروايته على غير ما هو عليه لاشتباه حروفه"<sup>2</sup>

## 2- اصطلاحاً: ارتبطت ظاهرة التصحيف بالخطأ الذي يلحق الكلمة؛ جراء الخط

بين الحروف المكونة لها، والأخرى المشابهة لها، في الرسم والصورة، وقد أكد على هذا (محمد الطنحاحي)، بقوله "التصحيف تغيير في نقط الحروف أو حركاتها مع بقاء صورة الخط كالذي تراه في كلمات مثل: نَمَتْ وَنِمْتُ، وَلَعَلَّه وَلِئَلَّه، والعذل والعذل، والعيب والعيب، وعباس وعياش، وحمزة وجمرة"<sup>3</sup>

ومن النماذج التي تدخل في إطار ظاهرة التصحيف، والتي لامسها محققو المخطوطات العربية الآتي<sup>4</sup>:

\* قوله تعالى في الآية الثامنة من سورة القصص: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾: قُرئت كلمة (حزنا) (حرباً)

\* وروى "الأصمعي" بيت ذي الرمة:

(فيها الضفادع والحيتان تصطخب)، فقال "أبو عاي الأصفهاني": أي صوت للسمك؟ إنما هو تصطخب، أي تتجاور.

كذلك ما ورد في مقدمة كتاب (الناسخ والمنسوخ) للعناني، من تحقيق "عبد الهادي الفضلي"، والنسخة كانت بخط المؤلف:

النص: (فقد روي عن أمير المؤمنين "علي": أنه دخل مسجد الكوفة، فرأى "ابن دأب" صاحب "أبي موسى الأشعري" وقد تحلق الناس حوله يسألونه، فقال له: أتعرف الناسخ من المنسوخ؟ قال: لا، قال: هلكت وأهلك، وأخذ أذنه فقبلها<sup>1</sup>، وقال: لا تقض<sup>2</sup> في مساجدنا بعد)

## -التصويب:

1- فقبلها، هكذا في الأصل، وهو تصحيف، وصوابه (ففتلها)

-التعليل: لأنها وردت في كتب أخرى مماثلة بالفاء والتاء؛ لأن جو الموقف وسياق التعبير يقتضيان ذلك.

<sup>1</sup> الفيروزآبادي. القاموس المحيط. تحق. محمد نعيم العرقسوسي. مؤسسة الرسالة. بيروت، لبنان. ط8. 2005م. مادة (صحف).

<sup>2</sup> الراغب الأصفهاني. مفردات ألفاظ القرآن. تحق: صفوان عدنان الداودي. دار القلم، الدار الشامية. دمشق، بيروت. ط1. 1412م. ص 476.

<sup>3</sup> محمود محمد الطنحاحي. مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي مع محاضرة عن التصحيف والتحريف. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط1. (1405هـ/1948م). ص2.

<sup>4</sup> ينظر: عبد الهادي الفضلي. تحقيق التراث. ص157.

2- لا تقض، هكذا في الأصل، وهو تصحيف، وصوابه (لا تقص) بالصاد، أو (لا تقصن) بالصاد والتون.

-التعليل: لأن (ابن دأب) عُرف تاريخياً بأنه من قالة الحكايات والأساطير، ولم يرد له ذكر في تراجم المقضاة، ولورود الكلمة بالصاد في مصادر أخرى، كما أن جو الموقف وسياق التعبير يقتضيان ذلك.

ومن أمثلة الكلمات التي يقع فيها التصحيف الآتي:

- إخراج .....إخراج

- ثبت .....ثبت

- أبواب ..... أثواب

والوقوع في التصحيف أسباب، تتمثل في الآتي:

3- أسباب التصحيف: ذهب (هلال ناجي) إلى القول بأن وراء التصحيف أمرين، تلازما زمنياً، يتمثلان في<sup>1</sup>:

\*- تشابه كثير من الحروف العربية في الرسم مثل: (الباء، التاء، الثاء... الدال الذال...)

\*- عدم نقط الحروف وشكلها في الكتابة العربية لفترة طويلة، الأمر الذي شاع معه التصحيف، وبات ظاهرة خطيرة تهدد الدين واللغة والأدب.

لكنه لم يكتف بذكر الأسباب المؤدية إلى الوقوع في هذه الظاهرة، وإنما ذهب إلى وضع حلول لها.

4- الحلول المساعدة على الحد من ظاهرة التصحيف: وهي كما ذهب (هلال ناجي)، تتمثل في الآتي<sup>2</sup>:

\*- الأخذ من أفواه الشيوخ: وبالتالي فإنهم عابوا من يأخذ من الصحف -أي من الكتب دون شيخ- لما قد يقع فيه من تصحيف، قال الإمام (ابن الصلاح الشهرزوري) في مقدمته: "وأما التصحيف فسبيل السلام منه الأخذ من أفواه أهل العلم والضبط، فإن من حُرِم ذلك وما كان أخذه وتعلمه من بطون الكتب كان من شأنه التحريف، ولم يفلت من التبديل والتصحيف"<sup>3</sup>

1 هلال ناجي. محاضرات في تحقيق النصوص. دار الغرب الإسلامي. بيروت، لبنان. ط1. 1994م. ص87

2 المرجع نفسه. ص88.

3 الشهرزوري. مقدمة ابن الصلاح الشهرزوري. تحقق: عائشة عبد الرحمن. ص338.





\*- الضبط والإعجام: والإعجام كما مر بنا في المحاضرة السابقة، هو إزالة إبهام الكلمات بالنقط والشكل، يقول الإمام الأوزاعي: "إعجام الكتاب نوره"<sup>1</sup>

ثانياً: التحريف: لمعرفة كنه التحريف؛ جدير بنا التطرق إلى معناه من الناحية اللغوية وكذا الاصطلاحية.

1- التحريف في اللغة: ورد على لسان (الخليل بن أحمد الفراهيدي)، في معجمه (العين)، في مادة (ح ر ف)، أن "التحريف في القرآن، تغيير الكلمة عن معناها... وتحرف فلان عن قلائ، وانحرف واحرورف: أي مال"<sup>2</sup>؛ وعليه يكون معنى التحريف، انزياح الكلمة عن معناها، وميلها وتغيرها، وقد ذهب (ابن فارس) في معجمه (مقاييس اللغة)، إلى القول إن: "التحريف: الانحراف عن الشيء، يقال: انحرف عنه ينحرف انحرافاً، وحرفته أنا عنه، أي عدلتُ به عنه، ولذلك يقال: مُحَارَفٌ، وذلك إذا حُورِفَ كَسبه فَمِيلَ به عنه، وذلك كتحريف الكلام وهو عدله عن جهته"<sup>3</sup>؛ بمعنى أن التحريف، ووفقاً لما أتى على لسان (ابن فارس)، حدُّ الشيء وتقديره، والعدول عنه.

والتحريف في القرآن: تغيير الحرف عن معناه، والكلمة عن دلالتها، وقد كانت اليهود تغير معاني التورات بالأشياء فومضفهم الله، بفعلهم بقرآنه: ﴿فَرَفِيقًا نَقَضَ صَمِيمٌ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ<sup>4</sup> وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ<sup>5</sup> وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ<sup>6</sup> فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ<sup>7</sup> إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ<sup>8</sup>﴾ (المائدة: 13)، فالقرآن الكريم مصون عن التحريف، وهو من الأمور البديهية، الثابتة في الواقع.<sup>4</sup>

وقد أكد على هذا (الراغب الأصفهاني) بقوله: "التحريف الإمالة، وتحريف الشيء إمالته، كتحريف العلم وتحريف الكلام، أن تجعله على حرف من الاحتمال، يمكن إمالة على الوجهين، قال تعالى: ﴿وَرَأَى كَانٌ قَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ<sup>9</sup>﴾ (البقرة: 75)"<sup>5</sup>

2- التحريف في الاصطلاح: ارتبط معنى التحريف بالتغيير من حرف إلى حرف آخر، يقول (ابن حجر) في هذا: "إن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء

1 العسكري. شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف. ص 14.

2 الخليل بن أحمد الفراهيدي. العين. ج. 4. مادة (حرف). ص 220.

3 ابن فارس. مقاييس اللغة. تحقق: عبد السلام محمد هارون. دار الفكر. (1399هـ/1979م). مادة (حرف).

4 ينظر: ابن منظور. لسان العرب. ج. 9. مادة (ح ر ف) ص 43.

5 الراغب الأصفهاني. مفردات ألفاظ القرآن. ص 228.



صورة الخط في السياق، فإن كان ذلك بالنسبة على النقط فالمُصحَّف، وإن كان بالنسبة إلى الشكا، فالمحرَّف<sup>1</sup>، ومن النماذج التي يقع فيها التحريف الآتي:

\* ضيف ..... طيف

\* طيب ..... طير

\* طريق ..... ضريح

\* إفراج ..... إخراج

\* وعد ..... رعد

وقد ذهب (عبد المجيد دياب) إلى القول إن التحريف معناه "العدول بالشيء عن جهته، قد يكون بالزيادة في الكلام، أو النقص منه، وقد يكون بتبديل بعض كلماته، وقد يكون بحملة على غير المراد منه"<sup>2</sup>، ومن هنا نستطيع أن نقول إن التحريف يكون على نوعين، يُمثِّلان في الآتي:

### 3- أنواع التحريف: وتظهر من خلال نوعين:

\* **التحريف بالزيادة:** تحدث عنه ابن فارس في باب سماء البسط في الاسم، بينما عده المرزباتي من (عيوب انتلاف اللفظ والوزن)، وسماه التذنيب، ويتجلى في أن تكون زيادة في الكلام، لا وجود لها في النص الذي كتبه المؤلف، ومثاله ما ورد في ترجمة (إبراهيم بن علي الحصري القيرواني)، نصها: "وله عندي كتاب الجواهر، في ملح النوادر، كتبه عبد القادر البغدادي" وهي عبارة مقحمة على النص، الذي أحقه التحريف بزيادة في الكلام، أقحمها الناسخ، والدليل على التحريف بالزيادة هنا، أن (الحصري) مات سنة (453)، و (ياقوت بن عبد الله الحموي) مصنف (معجم الأدياء) توفي سنة (626)، فكيف تكون عند (ياقوت) نسخة من كتاب الجواهر للحصري، كتبها عبد القادر البغدادي، صاحب (خزانة الأدب)، المتوفي في القرن الحادي عشر الهجري؟

\* **التحريف بالنقصان:** سماه ابن فارس بالقبرض، بينما سماه المرزباتي التثليم، ويتجلى في أن يكون نقصان في الكلام، ومن ألوان التحريف بالنقص في الكلام، ما ورد في معجم الأدياء، أثناء ترجمة (أحمد بن الحسن بديع الزمان الهمذاني) فقد ورد ما نصه: (ثم أنشد الخوارزمي على هذا النمط، فلما فرغ من إنشاده قال البديع للوزير والرئيس: لو أن رجلا حلف بالطلاق إني لا أقول شعرا ثم

1 العسكري. شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف. مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده. مصر. ط1. (1383هـ/1963م). ص 88.

2 عبد المجيد دياب. تحقيق التراث العربي، منهجه وتطوره. دار المعارف. القاهرة. ط1. 1993م. ص 167.

3 هلال ناجي. محاضرات في تحقيق النصوص.. ص 87-86.



نظم تلك الأبيات التي قالها الخوارزمي: ولا يقال نظرت لكذا، وأنت قلت فانظر لمنظر، وشبهت الطير بالمحصنات، وهذا تشبيه فاسد، ثم شبهتها بالمغنيات حين قلت:

والطير مثل المحصنات صوادع\*\*\* مثل المغني شاديا بغناته

وهنا يبدو بوضوح النقص والخلل الواقع في الكلام نتيجة وقوع سقط فيه، لا يستقيم الكلام بدونه ويظل محرفا فكان الواجب إدراجه في النص الأصلي بين عضادتين مع الإشارة إلى مرجعه وموضعه بعد عبارة: (قالها المخزومي) ونصه: (هل كنتم تطلقون امرأته عليه؟ فقالت الجماعة: لا يقع بهذا طلاق ثم قلت: انقد على فيما نظمت واحكم عليه كما حكمت. فأخذ الأبيات وقال لا يقال... إلخ)

**ثالثا- الفرق بين مصطلحي التصحيف والتحريف:** يتضح مما سبق، أن التصحيف يرتبط بالخطأ الذي ينتج جراء الخلط بين الحروف المكونة للكلمة، جراء تشابهها في الرسم والصورة، في حين يتمثل التحريف في الخطأ الذي يقع على مستوى الكلام، جراء الخلط بين الحروف التي ليس لها الصورة والرسم نفسه، إلا أنه يوجد فريق لا يفرق بينهما -بين مصطلحي التصحيف والتحريف- وفريق آخر يفرق بينهما.

فالفريق الذي لا يميز بينهما، ينظر إلى أن كل خطأ في كتابة أو قراءة الكلمة هو تصحيف، ويقال له أيضا تحريف، فالسيوطي مثلا في كتابه المزهري، يعقد فصلا في التصحيف والتحريف، ولم يفصل بينهما فصلا دقيقا، ولم يكن عنده ضابط دقيق لما يسمى تحريفا وما يسمى تصحيفا<sup>1</sup>.

أما الفريق الذي ميّز بينهما، فجعل مجال التصحيف الخطأ في زيادة النقط ونقصها، وجعل مجال التحريف، الخطأ في تغيير الحرف إلى حرف آخر، ومثاله ما ذهب إليه (ابن حجر) في (شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر) أين فرّق بين النوعين فرقا واضحا؛ حيث قال "إن كانت المخالفة تغيير حرف أو حروف، مع بقاء صورة الخط في السياق، فإن كان ذلك، بالنسبة إلى النقط فالتصحيف وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالمحرف"<sup>2</sup>؛ أي إن ظاهرة التصحيف ترتبط بالتداخل الواقع بين نقط الحروف المتشابهة في الشكل، مثل: (الباء والتاء والثاء، والجيم والحاء والحاء...) فصور هذه الحروف واحدة، ولا يفرق بعضها عن بعض في الكتابة الحديثة إلا في النقط، أما التحريف فهو خاص بتغيير شكل الحروف ورسمها، مثل: (الذال والراء، والنون والزاي...) في الحروف المتقاربة الرسم، و(الميم والقاف والعين) في الحروف المتباعدة في الرسم، ويقول المحقق (عبد السلام هارون)

<sup>1</sup> عبد السلام هارون. تحقيق النصوص ونشرها. ص 61.

<sup>2</sup> أبو أحمد العسكري. شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف. مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده. مصر. ط 1. (1383هـ \ 1963م). ص 88.



موضحاً طريقة التمييز بين التصحيف والتحريف، بأن كليهما وضع حرف مكان آخر، فالتصحيف لا يقع إلا بين الحروف المتشابهة في الرسم الإملائي، كالباء والتاء والثاء، والجيم والحاء والخاء، والدال والذال، والراء، والزاي، والسين والشين، والصاد والضاد، والطاء والظاء، فهذه الحروف شكلها واحدة، لا يفرقها سوى النقط، أما التحريف، فهو خاص بتغيير شكل الحروف ورسمها، كالدال والراء، والدال واللام والنون والزاي في الحروف المتقاربة الصورة، والميم والقاف، واللام والعين في الحروف المتباعدة الصورة<sup>1</sup>.

ولأهمية الظاهرة، برزت مؤلفات في التصحيف والتحريف، منها: كتاب الحسن بن عبد الله العسكري (ت/282)، وكتاب الحافظ علي بن عمر الدار قطني (ت/385) وكتاب التنبيهات على أغاليط الرواة، لعلي بن حمزة.

#### رابعاً: أسباب نفشي ظاهرتي التصحيف والتحريف:

1- الأخذ من الصُّحُف دون التَّلَقِّي من أفواه الرجال والمشافهة: أساس انتشار ظاهرة التصحيف؛ لهذا نجد العلماء يحدِّثون من الأخذ عن الصُّحُف وأهلها، قال سعيد بن عبد العزيز التَّنُوخي: "كان يقال: لا تحملوا العلم عن صَحْفِيٍّ، ولا تأخذوا القرآن من مُصَحَّفِيٍّ"<sup>2</sup>، وقد كان (الحافظ الكبير أبو الحجاج المزي)، إذا أغرب عليه أحد برواية مما يذكره بعض شُرَّاح الحديث على خلاف المشهور عنده، يقول: "هذا من التصحيف الذي لم يقف صاحبه إلا على مجرد الصحف والأخذ منها"<sup>3</sup>.

2- تشابه صور الكثير من حروف اللغة العربية، مع إسقاط النقط والشكل: وهذا أقوى أسباب انتشار ظاهرتي التصحيف والتحريف، قال حمزة الأصفهاني في ذلك: "وأما سبب وقوع التصحيف في كتابة العرب، فهو أن الذي أبدع صور حروفها لم يضعها على حكمة، ولا احتاط لمن يجيء بعده، وذلك أنه وضع لخمسَةِ أحرف صورة واحدة، وهي: الباء، والتاء، والثاء، والياء، والنون، وكان وجه الحكمة فيه، أن يضع لكل، حرف صورة مابنة للآخر؛ حتى بُدِّلَ من عليه التبديل"<sup>4</sup>.

3- عدم تمرس المصحِّق على خط المخطوط: ويزداد أمر التصحيف والتحريف سوءاً مع رداءة خط المخطوط، خاصة إذا كان مكتوباً بخط تتصل فيه الحروف اتصالاً مبالغاً فيه، أو ملتزماً فيه قاعدة غريبة، لا يمكن معرفتها إلا بالدربة المتواصلة، والمعالجة الصابرة، كما هو الحال في المخطوطات ذات الخط المغربي أو

<sup>1</sup> ينظر: عبد السلام محمد هارون. تحقيق النصوص ونشرها. ص 67.

<sup>2</sup> أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد بن إسماعيل العسكري. تصحيقات المحدثين، تحقق: محمود أحمد ميرة. المطبعة العربية الحديثة. القاهرة. ط1. (1402هـ/1982م). ج1. ص7.

<sup>3</sup> الحافظ ابن كثير. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث. تحقق: أحمد محمد شاكر. دار الكتب العلمية. بيروت، لبنان. ط1. (1417هـ/1996م). ص479.

<sup>4</sup> ينظر: حمزة الأصفهاني. التنبيه على حدوث التصحيف. تحقق: محمد أسعد طلس. دار صادر. بيروت. ط2. (1412هـ/1992م). ص27.



الأندلسي<sup>1</sup>، يقول برجشتراسر في هذا "فلو كان الكتاب قد كُتب أولاً بالكوفي، ثم نسخ بالخط النسخي، ثم بالعربي، ثم أعيدت كتابته بالنسخي، ثم كُتب بالفارسي أو الرقعة التركي، فلا نهاية لاحتمال وقوع التحريف في مثل هذا الكتاب، وأكثر ذلك يحدث عند النقل من خط لخط، وعند النسخ من أصل قديم؛ لأن الناسخ في هذه الآلات، لا يعرف خط الأصل معرفة كافية في كثير من الأحيان"<sup>2</sup>

**4- قراءة الكلمتين كلمة واحدة أو العكس:** بسبب تقارب الحروف وتباعدها، وذلك بأن تهجم العين على الكلمتين؛ فتقرؤهما كلمة واحدة، أو تلتقط جزءاً من الكلمة الواحدة؛ فتقرؤه كلمة مستقل، ومن أمثلته الآتي<sup>3</sup>:

ومثال قراءة الكلمتين كلمة واحدة، ما أخذه الأستاذ السيد صقر على المستشرق دي غويه، وعلى الشيخ أحمد شاکر، في تحقيقهما للشعر والشعراء لابن قتيبة؛ حيث أثبتنا بيت امرئ القيس هكذا:

على ظهر عاديٍّ تُحاربُهُ القَطَا\*\*\*إذا سافه العَوْدُ الديافيَّ جَرَجرا

قال الأستاذ السيد صقر: "هكذا ضبطه دي غويه "تُحاربُهُ القَطَا" وتبعه الأستاذ، وهو خطأ، ولست أدري ما الذي صنعه العاديُّ وهو الطريق القديم مع القطا، حتى تحاربه؟! والصواب: "على ظهر عاديٍّ تُحاربُ به القطا"، "وتحاربُ به القطا"، تعبير شائع في الشعر القديم.

أما مثال قراءة الكلمة الواحدة كلمتين، فما ذكره (ابن الأثير) في "النهاية"، مادة جدل، في تفسير كلمة "الجديلة"؛ إذ قال: "ومنه قول مجاهد في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾ (الإسراء: 84)، قال: "على جَدِيلَتِهِ": أي طريقته وناحيته، قال شمر: ما رأيت تصحيحاً أشبه بالصواب مما قرأ مالك بن سليمان، فإنه سمعت قوله: "على جَدِيلَتِهِ"، فقال: (على حَدِّ يَلِيهِ).

**5- التصحيف السَّمْعِي أو خداع السمع:** أكثر ما يكون ذلك عند الإملاء؛ إذ قد جرت عادة المصنفين قديماً، أن يُملوا كتبهم إملاء على تلاميذهم، ولا شك أن قدرات هؤلاء التلاميذ تتفاوت في التنبُّه لما يُملَى عليهم، نتيجة لخداع السمع أو خطأ السماع، بسبب تشابه مخارج الكلمات في النطق، حين يخلط المهموس بالمجهور، والمرقق بالمفخم ونحو ذلك، على أن المُملِّي نفسه قد يكون في الكلام غير مبين، فلا

<sup>1</sup> ينظر: عبد السلام هارون. تحقيق النصوص ونشرها. ص 98.

<sup>2</sup> برجشتراسر. صول نقد النصوص ونشر الكتب. ص 81.

<sup>3</sup> ينظر: محمود محمد الطناحي. مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي. ص 302، 303.



بفصل حروفه تفصيلاً، ولا يراعي مخارج الحروف، كان يُملَى المملى كلمة "ثابت" فيسمعها الكاتب ويكتبها "نابت"، أو "احتجم" فيسمعها الكاتب ويكتبها "احتجب"<sup>1</sup> كحليل.

**6- عدم وضوح معنى الكلمة عند الناسخ أو القارئ:** وهذا ينتج عنه إلى أن يعدل بها إلى كلمة مأنوسة، تؤدي المعنى على وجه يتمشى مع السياق، ومن ذلك ما جاء في حديث استسقاء (عمر بن الخطاب بالعباس بن عبد المطلب رضي الله عنهما)، قال عمر: "اللهم إنا نتقرب إليك بعم نبيك وقفية آبائه وكبر رجاله"، قوله: "قفية آبائه" أي تلّوهم وتابّعهم الذي يفقّوهم، وجاء في بعض الكتب: "وبقية آبائه"، وليس بشيء<sup>2</sup>.

**7- خطأ الفهم:** يقع التصحيف والتحريف أيضاً بسبب الفهم الخاطئ، كقول السيوطي: "كحديث الزهري عن سفيان الثوري"، وهو خطأ غريب؛ فإن الزهري أقدم كثيراً من الثوري، ولم يذكر أحد أنه روى عنه، والصواب: "كحديث أبي شهاب عن سفيان الثوري"، فالتبس على السيوطي (أبو شهاب الحنّاط بابن شهاب الزهري)، والذي يروى عن سفيان إنما هو (أبو شهاب الحنّاط)، واسمه (عبد ربه بن نافع الكناني)، وأما (ابن شهاب الزهري) فهو (محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب)<sup>3</sup>.

**8- الإلف والاعتیاد والموانسة:** من أهم العوامل المسهمة في الوقوع في التصحيف والتحريف، وأكثر ما يظهر تصحيف الإلف في ضبط الأعلام والأنساب، ومثاله أن العادة جرت بأن كل اسم مكوّن من العين واللام والياء فهو: غلي، وعلى ذلك يقرؤون: غلي بن رباح، والصواب في هذا: غلي، بضم العين مصغراً، وكذلك جرت عادة الناس أن يقرؤوا كل اسم مكوّن من العين والباء والذال والتاء: غبيدة، بالتصغير، وعلى ذلك يقولون: غبيدة السلماني، والصواب: غبيدة، بفتح العين وكسر الباء<sup>4</sup>.

**9- المؤثرات الخارجية:** ويتعلق الأمر بما نراه من أثر العوامل الطبيعية، على مستوى المخطوطات، من إتلاف أو طمس أو تطليس في الحروف والكلمات، فهناك الرطوبة والبلل، اللذان يمكن أن يصيبا المخطوط؛ فتختلط معالم الخط، ويمتنع تمييز الحروف، ومن ثم يصعب تقدير تلك الكلمات، وقد وقع هذا في كتب المحدثين وغيرهم منذ القرون الأولى للتدوين، فمن المحدثين من ابتلي بغرق أصوله؛ فحاول استدراكها، كابن دؤست، كذلك الحرارة وتعاقب الأزمان، وما نتج عنها من تفتت

<sup>1</sup> ينظر: محمود محمد الطناحي. مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي. ص304، وعبد السلام هارون. تحقيق النصوص ونشرها. ص67، ونوري القيسي وسامي العاني. منهج تحقيق النصوص ونشرها. مطبعة المعارف. بغداد. 1975م. ص113.

<sup>2</sup> محمود محمد الطناحي. مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي. ص306.

<sup>3</sup> ينظر: عبد السلام هارون. تحقيق النصوص ونشرها. ص67.

<sup>4</sup> المرجع السابق. ص312، 313.



المداد أو الورق، والتي صعبت على الكثير من المحققين، وفي الكثير من الأحيان تقدير تلك الكلمات، التي وقع فيها خرم أو طمس أو تطلّيس، وهناك من المحققين من تجاسر على تقدير بعض الكلمات، فاقتحم باب التصحيف والتحريف.<sup>1</sup>

وعليه إذا وجد المحقق خلافاً في ضبط حروف النص، أو استبدالها بأخرى؛ لزم عليه أن يُعرب هذه العيوب، بأن يثبت الفعل في المتن، ويُشير إلى العوَاب في الحاشية.<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> ينظر: أسطيري جمال. التصحيف وأثره في الحديث والفقه وجهود المحدثين في مكافحته. دار طيبة. ط1. ص 77، 78.

<sup>2</sup> عبد السلام هارون. تحقيق النصوص ونشرها. ص48.



## المحاضرة العاشرة: مختصرات التحقيق

- مختصرات التحقيق: المقصود بمختصرات التحقيق، مجموع الرموز التي ابتكرها أسلافنا من المؤلفين والنساخ، وقد كانوا العلمية التوضيحية، التي ابتكرها أسلافنا من المؤلفين والنساخ، وقد كانوا يستعملونها في مواضعها بدقة بالغة، لا يحيدون عنها، ولا يُبدلون فيها، وهي معروفة لديهم، وهم متفقون على مواضع استعمالها، وعلى أشكالها، يتمثل أهمها في الآتي<sup>1</sup>:

- ثنا = حدثنا
- رحه = رحمه الله
- تع = تعالى
- ثني = حدثني
- نا = حدثنا، أو أخبرنا
- دثنا = حدثنا
- أنا = أنبأنا، أو أخبرنا.
- رنا = أخبرنا، في خط بعض المغاربة.
- أخنا = أخبرنا، في خط بعض المغاربة.
- أبنا = أخبرنا.
- قثنا = قال حدثنا.
- ح = قيل السند في الحديث.
- صاعم = صلى الله عليه وسلم.
- ص م = صلى الله عليه وسلم
- ع م = عليه السلام، وكتابة هذه الثلاثة مكروهة عند الفقهاء وقد استعملها العجم.
- رضي | رضى = رضي الله عنه.
- المصن = المصنف بكسر النون.
- ص = المصنّف بفتح النون، أي المتن.
- ش = الشرح.
- الثب = الشارح.
- س = سيبويه.
- أبيض = أيضا.
- الظ = الظاهر.
- مم = ممنوع. للعجم في الكتب العربية.
- م = معتمد، أو معروف، استعمل الأخيرة صاحب القاموس ومن بعده.

<sup>1</sup> عبد السلام هارون. تحقيق النصوص ونشرها. ص 57.





- لا يخ = لا يخفى. للعجم في الكتب العربية.
- إلخ = إلى آخره.
- اهـ = انتهى، أو إلى نهايته.
- ع = موضع، استعمله صاحب القاموس ومن بعده.
- ج = جمع، استعمله صاحب القاموس ومن بعده.
- جج = جمع الجمع، استعمله صاحب القاموس ومن بعده.
- حح = جمع جمع الجمع، استعمله صاحب القاموس ومن بعده.
- ة = قرية.
- ق = قرآن استعمله صاحب الراموز محمد بن حسن بن حسن المتوفى 866 هجرية.
- ع ش = علي الشبراملي.
- زي = الزياي.
- ق ل = القليوي.
- شو = خضر الشوبري.
- س ل = سلطان المزاحي.
- ح ل = الحلبي.
- ع ن = العناني.
- ح ف = الحفطي.
- اط = الإطفيسي.
- م د = المدابغي.
- ع ب = العباب.
- سم = ابن أم قاسم العبادي.
- ح = حينئذ، قبي غير كتب الحديث وكتب الحنفية<sup>1</sup>.
- ح = الحلبي عند الحنفية.
- ح = حديث.
- ر = أثر.
- ل = جبل.
- سم = اسم.
- حج = ابن حجر الهيتمي في كتب الشافعية.
- عند كتاب الدراوين.
- م = محرم.
- ص = صفر.
- را = ربيع الأول.

<sup>1</sup> المرجع السابق. ص 57.



- ر = ربيع الآخر.
- جا = جمادى الأولى.
- دج = جمادى الآخرة.
- ب = رجب.
- ن = شعبان.
- ض = رمضان.
- ل = شوال.
- ذا = ذو القعدة.
- ذ = ذو الحجة.
- عند الرياضيين: من أهمها الآتي<sup>1</sup>:
- ق = القاعدة.
- س = الشيء المجهول المطلوب استخراج.
- م = مركز الدائرة.
- ع = الارتفاع.
- س = السطح.
- عند علماء الكيمياء
- ا = أكسجين.
- بر = بروم.
- بال = بالتين.
- بو = بوتاسيوم.
- ح = حديد.
- خ = خارصين.
- ذ = ذهب.
- ر = رصاص.
- ز = زرنix.
- ص = صوديوم.
- ف = فضة.
- فل = فلور.
- فو = فوسفور.
- ق = قصدير.
- ك = كربون.
- ك = نيكل.
- كب = كبريت.

<sup>1</sup> حمد شوقي بنين. علم المخطوطات والتحقيق العلمي. ص 132





- كل = كلور.
- لو = ألومنيوم.
- م = منجليز.
- ما = ماغنيسيوم.
- نح = نحاس

وهناك وحدت واختصارات أخرى، مستعملة في التراث العربي المخطوط؛ فأحيانا يرمز لأيام الأسبوع هكذا<sup>1</sup>:

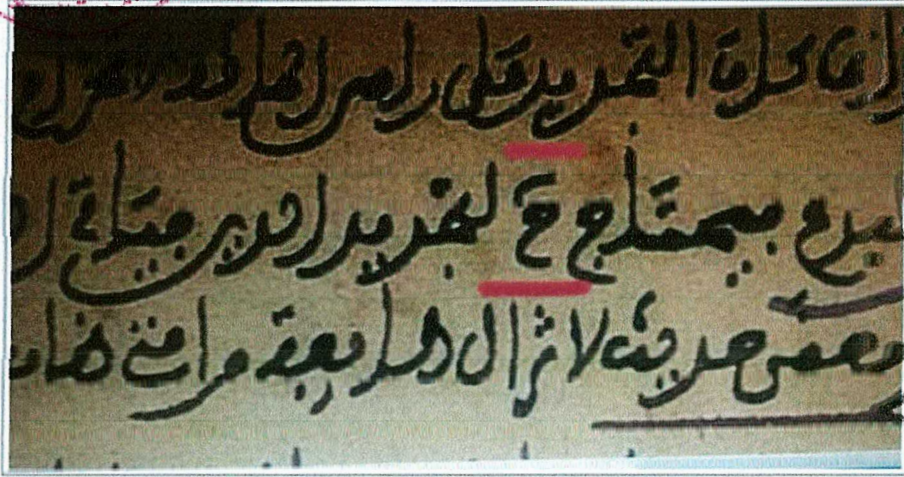
- السبت صفر، وبعضهم يرمز ليوم السبت بحرف ( ز ) الذي يساوي رقم ( 7 ) بحساب الجُمَّل
- الأحد أ = 1
- الإثنين ب = 2
- الثلاثاء ج = 3
- الأربعاء د = 4
- الخميس هـ = 5
- الجمعة و = 6

وقد يستخدم المؤلف الاختصارات؛ ليبين عدد أبواب وفصول المخطوطة، فيذكره بحساب الجُمَّل، سواء في مقدمة المخطوطة، أو داخل المتن، وهي كثيرة لا بد للتعامل مع التراث هامة والمحققين على وجه الخصوص معرفة ودراية بها.

وقد جرى الأقدمون على اختصار بعض الألفاظ، كما جروا على اختصار بعض الكتب، والرمز إليها بحرف أو حرفين ففي كتب الحديث؛ نجد اختصارات لأسماء الكتب الستة وغيرها:

- علامة البخاري (خ)
- علامة مسلم (م)
- علامة الترمذي (ت)
- علامة أبي داود (د)
- علامة النسائي (ن)
- علامة القزويني (ق)

<sup>1</sup> المرجع السابق. ص 213.



المخطوط المغربي: رموز ومصطلحات

### رمز (ح) في المخطوط المغربي

اعتاد نساخ المخطوطات المغربية استعمال رموز ومختصرات لعدة أغراض من بينها: الحفاظ قدر الإمكان على مساحة الورق المراد النسخ عليه.. فيضطرون أحيانا إلى اختصار كلمات معروفة عندهم، منها على سبيل المثال اختصار كلمة : **(حينئذ)** إلى رمز **(ح)**.

المؤلف: محمد بن علي اليولو الجزولي  
الجمعة 10 جمادى الأولى 1440 هجرية  
مجموعة المخطوطات الإسلامية



## المحاضرة الحادية عشرة: ضبط الهامش

لما كانت الأمانة العلمية من أهم صفات الباحث، وكان من أساسيات البحث العلمي، الاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع، التي يأخذ منها الباحث مادته البحثية، والتي تمثل العمود الفقري لبحثه، وضرورة الإحالة عليها، وُجد الهامش، كجزئية ضرورية في البحث، والذي يُعتبر فناً خاصاً يتطلب مهارة وعلماً. فما المقصود بالهامش، وفيه تتمثل وظائفه، وما علاقته بتحقيق الكتاب المخطوط؟

-أولاً: الهامش: المقصود بالهامش، المواد التي "تظهر من أجل توضيح فكرة، أو إعطاء معلومات عن مرجع تم الإشارة إليه، أو تم الاقتباس منه"<sup>1</sup>، عرّفه "مانيو جيدير بالقول إنّه "ما يخرج عن النص من إحالات وتعليق وشروح، ويُعتبر الهامش بمتضمناته من أهم أجزاء البحث، بل جوهره"<sup>2</sup>

-ثانياً: وظائف الهامش: للهامش في البحوث الأكاديمية أهمية كبيرة، وأهميته تُستمد من الوظائف التي يقوم بها، والتي تتمثل في الآتي:

1- الإشارة إلى مجموع المصادر والمراجع، التي تم الاستشهاد أو الرجوع إليها، أو اقتبس منها مادة أو فكرة معينة، ويتم هنا وضع معلومات كاملة عن المراجع في الحاشية، من حيث اسم المؤلف، واسم المقالة أو الكتاب أو المصدر، والناشر، وسنة النشر، وغيرها من المعلومات.<sup>3</sup>

2- شرح موجز أو مفصل لإحدى القضايا أو النقاط الواردة في متن البحث، أو تفسير بعض المصطلحات، أو التعريف بمكان أو بلدة غير معروفة، أو التراجع "و التي يركز عليها [التراجع] كثير من الباحثين، اعترافاً بفضل، أو التذكير بسيرة علم أو رائد، أو قدوة أو...؛ لإيضاح تطور فكر، وكيف تبلور، ومن أسهم فيه، وذكر التراجم تدلل على اتساع أفق الباحث، وزيادة اطلاعه، ودعم توثيق بحثه، وتجسيد أمانته العلمية، ورد الفضل لأهله، وإبراز الرواد من الفكر الإنساني"<sup>4</sup>، نظراً لأن كتابة هذا الشرح في صلب الرسالة، قد يُخل بالتسلسل المنطقي للموضوع المعروض في الرسالة، ومن تكامل ووحدة عناصره، وفي قطع التسلسل والسياق المنطقي للقارئ.<sup>5</sup> وفي هذه الحالة "لا يُشترط وضع رقم فوق أو بجانب أي إيضاح

1 محمد عبيدات وآخرون. منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيقات. ص 168.

2 مانيو جيدير. منهجية البحث. ص 58.

3 محمد عبيدات وآخرون. منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيقات. ص 168

4 مانيو جيدير. منهجية البحث. ص 58، 59

5 ينظر: محمد عبد الغني سعودي، محسن أحمد الخضيري. الأسس العملية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه.

ص 132، 133.





أو تفسير ، فيكتفي بعلامة (\*) في المتن، يُقابلها الثبوت في الهامش لنفس الإشارة العلمية والهدف دعم ما كُتب في المتن حول هذه الجزئية<sup>1</sup>

**3-** توجيه القارئ إلى أجزاء أخرى من الرسالة، تتناول ذات الموضوع، بسريده من الشرح أو التحليل، أو إلى جداول معينة، تحتوي على بيانات، تؤيد أو تعارض الفكرة التي يتم عرضها في النص، أو توجيه القارئ إلى مراجع معينة لقراءتها؛ لمزيد التفصيل عن الموضوع<sup>2</sup>.

**4-** التسهيل على القارئ الرجوع إلى المصدر الأصلي، ففي كثير من الأحيان ترد في البحث فكرة معينة، مقتبسة من مصدر آخر، ويرغب القارئ في الرجوع للمصدر الذي أخذت منه هذه الفكرة، وبالتالي لا بد من تزويد القارئ بكامل المعلومات الخاصة بذلك المصدر؛ لتمكينه بسهولة من الرجوع لذلك المصدر.

**5-** تؤكد الأمانة العلمية للباحث؛ وذلك بأنه لم ينتحل جهود الآخرين.

**6-** تُعطي للقارئ أو المُقيم للبحث، انطباعاً عن مدى معرفة البحث، وتغطيته لما كُتب حول الموضوع، فكثير من المقيمين للأبحاث يهتمون عند تقييمهم للبحث المُقدم بالمراجع والمقالات، التي استعان بها الباحث، ومدى حداثة تلك المراجع.

**7-** الإشارة إلى أسماء مراجع أخرى، يمكن أن تُساعد القارئ في وضوح الفكرة<sup>3</sup>.

وإن ما يُطلق عليه لفظ (التهميش) في العصر الحاضر، والذي هو عبارة عن لفظ مولد، مصوغ مما نعرفه باسم الهامش، والذي يُراد به التعليق على هذا الفراغ في أسفل الصفحات، يُرادف ما كان يُعرف بالهامشية أو الطَّرّة.

**فما المقصود بالهامشية أو الطَّرّة؟**

**ثالثاً: الهامشية (الطَّرّة):** المقصود بالهامشية أو الطَّرّة، ما سوى النص الأصلي (المتن)، من شروح وتعليقات وتوثيقات وإحالات وتخريجات وتراجم، وإلى غير ذلك، قال الرازي (ت 666 هـ) في الهامشية: "الهامشية: واحدة حواشي الثوب وجوانبه"<sup>4</sup>، وجاء في (متن اللغة): "الهامشية من الكتاب: طرفه وطَّرّته، ثم استعمل فيما يُكتب في هامشه"<sup>5</sup>

وفي المقابل يؤكد (الإمام السخاوي)، على أن الهامشية تتعلق بجوانب الكتاب المحيطة بالمتن، في قوله "وإن زاد [الساقط] على سطر، فلتكن السطور أعلى الطرة

<sup>1</sup> مانيو جيدر. منهجية البحث. ص 58.

<sup>2</sup> محمد عبد الغني سعودي ومحسن أحمد الخضير. الأسس العملية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه. ص 133.

<sup>3</sup> محمد عبيدات وآخرون. منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيقات. ص 17.

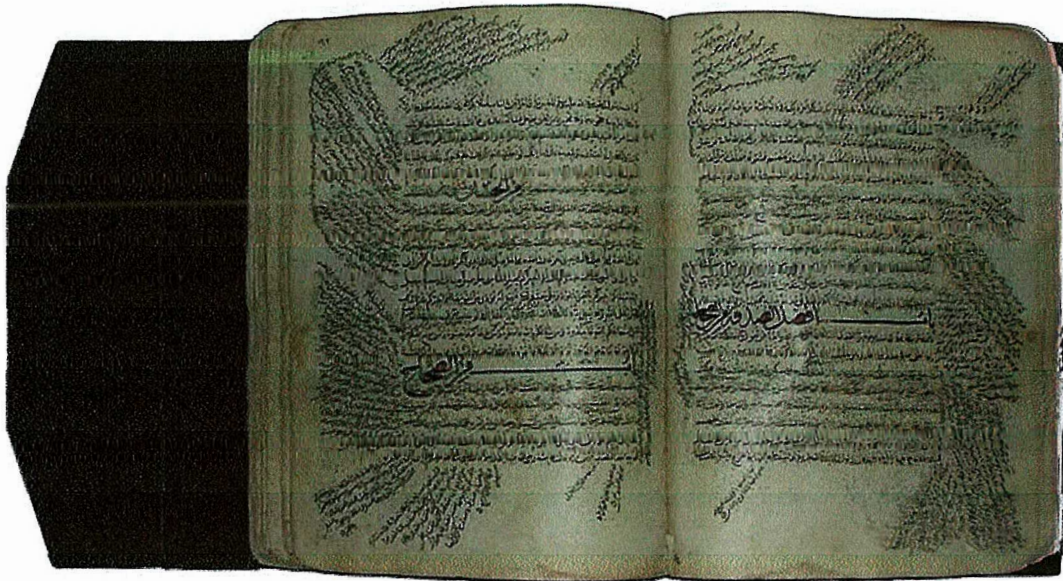
<sup>4</sup> الرازي. مختار الصحاح. ص 74.

<sup>5</sup> أحمد رضا. متن اللغة. دار مكتبة الحياة - بيروت. (1377هـ/1958م). ج 2. ص 99.

المقابل لمحلّه نازلاً بها إلى أسفل؛ بحيث تنتهي سطوره إلى أصل الكتاب، إن كان للحق في جهة اليمين"<sup>1</sup>

وإنّ الحواشي الخطية، التي كانت تشغل ما فضل من الصفحة من فراغ حول النص، وتُشغل بعناصر التحقيق، لها أصول علمية يجب الأخذ بها في العمل التحقيقي المنقن.<sup>2</sup>

إنّ الحاشية التي تعني (الفراغ الموجود على جانبي الصفحة)، تختلف عن الهامش، الذي يكون في أسفل الصفحة، ففراغ الحواشي مهما كان كبيراً، فإنّه محدود المساحة، على العكس من فراغ الهوامش، الذي يمكن للكاتب أن يتحكم في مساحته بحسب حاجته، وفي عصر المخطوطات لا نجد أثراً للهوامش، بعكس الحواشي التي كان المؤلف يترك لها فراغاً على جانبي صفحة المخطوطة، وفي عصر المخطوطات لا يكاد المؤلف نفسه يترك لنا حواشي، بل هي من صنع غيره ممن قرأ الكتاب، وعلّق عليه؛ إذ إن المؤلفين في عصر المخطوطات، كانوا يعلمون حق العلم أن كل شيء لا يدون في المتن عرضة لأن يحدفه النساخ؛ ومن أجل ذلك، كان المؤلفون يدرسون ما يعنّ لهم من تعليقات على النص في صلب المتن، وينبهون على ذلك ببعض العبارات التي تأتي أسبقها، مثلاً: تنبيه، أو فائدة، أو تعليق...<sup>3</sup>



حواش حول المتن من كتاب في الحديث النبوي (مكة، 1322)

رابعاً: مهام الحواشي في المخطوطات: يتمثل أهمها في الآتي:

<sup>1</sup> السخاوي. فتح المغيث. تحق: علي حسين علي. مكتبة السنة. مصر. ط1. (1424هـ/2003م). ج3. ص88.

<sup>2</sup> فخر الدين قباوة. علم التحقيق للمخطوطات العربية. ص363.

<sup>3</sup> رمضان عبد التواب. مشاهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين. ص41.





## 1- ذكر مصادر النص: يُشار إلى<sup>1</sup>:

أ- مصادر النقول: مثال ذلك: قال ابن سعد... يوضع في الحاشية في الطبقات<sup>2</sup> ج كذا، ص كذا.

ب- الآيات القرآنية: يُشار إلى رقم الآية، ورقم السورة.

ج- الأحاديث: يُشار إلى مصادرها المذكورة، مثال ذلك: أخرج أحمد في مسنده، فيذكر الجزء من المسند، ورقم الحديث فيه، إذا كانت الأحاديث مرفقة.

د- الأشعار والشواهد: يُشار إلى مصدرها في الدواوين، إذا أمكن اختلاف رواياتها في كتب الأدب، وإذا لم يكن الشعر منسوباً، فيحاول المحقق معرفة قائله.

هـ- الأعلام والأماكن والألفاظ: إذا كان ما يراد إثباته يتعلق بتصحيح علم أو مكان أو لفظ، فيثبت في الحواشي، أما إذا كان ذلك ترجمة له، أو تبياناً للمكان، أو شرحاً للفظ، فالأحسن وضع ذلك في ملاحق في آخر الكتاب، فيوضع ملحق للأعلام وترجماتهم، والأماكن ومواضعها، والألفاظ ومعانيها، لئلا يتقل النص بهوامش كثير وشروح، وإذا كان من الصعب وضع الملاحق، فيمكن في الأعلام الإشارة إلى سنة الوفاة، وذكر المصدر الذي ترجم له، دون نقل الترجمة، وقد ينقل بعض المحققين الصفحات الطوال في تراجم علم، ورد في النص، في كتب مطبوعة، وهي بين يدي الناس، ولا فائدة من هذا إلا تضخيم الكتاب، وفي الأماكن يُذكر الموضع والمصدر دون شرح، أما في الألفاظ - وخاصة غير القاموسية - أو الدالة على الحضارة، فالأحسن إفراد ملحق لها في آخر الكتاب وشرحها.

و- التعليقات: والتي قد توجد في هوامش الأصل، يُشار إليها عند مواضعها، وتثبت في الحواشي.

2- البيان والتفسير: يختص ببيان ما اختلفت فيه نسخ النص، وشرح ما فيه من ألفاظ غريبة، أو تركيب عسير البيان<sup>2</sup>.

3- التقويم والتسديد: في هذين الميدانيين من التعليقات الهامشية، تلتقي عناصر متقاربة، هي إتمام ما نقص، وتصويب ما اختلف، واستدراك ما غاب، ونقد ما ضعف من التعبير والتفكير والتصوير والبيان، وهذا يكون بحذر ولطف ودقة، لئلا يكون تدخل فيما هو سليم معافى<sup>3</sup>.

و عليه تتعد الحواشي الخاصة بالمخطوطات، وفقاً للآتي:

<sup>1</sup> صلاح الدين المنجد. قواعد تحقيق المخطوطات. ص 25، 26.

<sup>2</sup> فخر الدين قباوة. علم التحقيق للمخطوطات. ص 363.

<sup>3</sup> المرجع نفسه. ص 375.





- حواشي الشرح: وتستخدم لتوضيح أو تفسير كلمة أو عبارة في النص الأساسي.
- حواشي الزيادة: وتستخدم لإضافة معلومات أو توضيحات إلى النص الأساسي.
- حواشي الإعراب: وتستخدم لتوضيح الإعراب الصحيح لكلمات في النص.
- حواشي الشواهد: وتستخدم لإضافة مراجع أو مصادر واقتباسات أخرى تعزز النص الأساسي.
- التعليقات الجانبية: وتستخدم لإضافة ملاحظات أو تعليقات شخصية من المؤلف أو الناسخ.
- خامساً- طرائق إثبات الحواشي: سلك المحققون طرقاً مختلفة في إثبات الحواشي، تمثلت في<sup>1</sup>:
- 1- فريق يجعل في الحواشي اختلاف النسخ، ويفرد للتعليقات ملاحق في آخر الكتاب، وعلى هذا كثير من المستشرقين الفرنسيين.
- 2- وفريق ثان يجعل فيه اختلاف النسخ، ثم التعليقات، يفصل بينهما خط، وعلى هذا بعض المستشرقين الألمان.
- 3- وفريق ثالث يخلط بينهما.
- 4- وفريق رابع لا يثبت إلا النص، ويعمل اختلاف الروايات مع التعليقات في آخر الكتاب.

وقد ذهب (صلاح الدين المنجد) إلى القول إن "المحققين عندنا فريقان، الأول يُغالي في الشرح والتعليق والتفسير، والثاني يقتصر في الحواشي على ذكر الروايات وتصحيح الخطأ، فما هو المنهج الصحيح؟ إذا كان القصد من التحقيق النص إبرازه صحيحاً كما وضعه المؤلف، فإن نهج الفريق الثاني هو الذي يخليل إلينا أنه الصحيح، وقد سرنا على ذلك في كثير مما حققناه من مخطوطات قديمة لأن اختلاف النسخ يبين لنا الصحيح الذي ينبغي أن يكون في النص لذلك يجب قصر الحواشي على اختلاف النسخ أولاً ثم على ذكر مصادر النص المذكور أو التي يهتدي المحقق عليها لأن ذكرها هو تأكيد لصحة النص والتعليق على ما لا بد منه ولسنا نميل إلى كثرة الشروح والتعليقات فهذا عمل آخر غير تحقيق النص"<sup>2</sup>

<sup>1</sup> صلاح الدين المنجد. قواعد تحقيق المخطوطات. ص 24.

<sup>2</sup> المرجع نفسه. ص 25.



## المحاضرة الثانية عشرة: ضبط الفهارس

إن الإجراءات التي يتبعها المحقق، عند تحقيقه للكتاب المخطوط، من وصف ومقابلة وتخريجات... يُعد حجر الأساس في إخراج المخطوط إلى النور، لكن لا ينبغي عليه الاعتماد على هذه الخطوات فقط، وإنما لزمه -وحتى يكون عمله أكثر منهجية، وأوضح في ذهن المتلقي، بل أكثر حجة للمحقق- وضع المفاتيح الحقيقية للكتاب، والمتمثلة في الفهارس الفنية، وهذا لأهميتها التي لا غنى عنها في كتب التراث المحققة، فلو كان لأحدهم أبيات من الشعر، يريد أن يعرف ما قيل فيها؛ فإنه سيقلب عشرات الآلاف من الأوراق، وقد يُخطئ بصره الكليل؛ فيمر بالبيت من دون أن ينتبه، أما إذا اعتمد فهارس الشعر فسوف تسوقه إلى أبيات بسهولة ويسر؛ بمعنى أن توفر هذه الفهارس، سوف يُعين الباحث في دراسة الكتاب وتقويمه ونقده؛ لأن طائفة كثيرة من مادة الكتاب سوف يجدها أمامه، مرتبة مبنية، ومن هنا فإن بعض الباحثين قد يوجِّلون دراسة الكتاب إلى ما بعد تنظيم الفهارس<sup>1</sup>.

وإن هذه الفهارس، والتي تدل على مقدرة الباحث التنظيمية، هذا من جهة، ومن جهة ثانية تُسهل على الفارئ الوصول إلى مراده بأبسط الطرائق، تسوِّغه، فسها؛ فهرس القرآن الكريم، فهرس الأحاديث النبوية الشريفة، فهرس الأعلام (الأشخاص)، فهرس الأماكن والمباني، فهرس المفردات اللغوية، فهرس المحتويات أو الموضوعات...

وما يجدر الإشارة إليه هنا، أنه ورغم هذا النعْد في الأنواع، إلا أنه لا يُسنرط أن تتوافر جميعها في أي بحث، وإنما يُشترط أن يتوافر منها في البحث ما هو فيه، ومن طبيعته، وقد يكون في بحث من الفهارس ما لا يكون في الآخر، وقد يكون في الآخر ما لا يكون في غيره، وقد يكون في بحث فهرس واحد أو فهرسان، ويكون في بحث ثلاثة أو أربعة أو أكثر<sup>2</sup>، وإن لعملية وضع الفهارس، كفيات، وطرق استخراج.

### نقيم تتمثل هذه الكفيات وطرائق الاستخراج؟

أولاً: طرائق صنع الفهارس (طرائق الفهرسة): هناك طرائق مختلفة، ينتقي منها الباحث ما يناسبه، وأمثلة الطرائق لصنع الفهارس -كما يقول عبد السلام هارون- طريقتان، تتمثلان في الآتي:

1- طريقة الجذاذات والصندوق: يُكتب فيها ما يُراد فهرسته، ثم يُرتبها ترتيباً هجائياً، على أوائل الكلمات، ثم ثوانيتها، ثم ثوالثها، وهكذا، ويهيأ لفرز هذه الجذاذات

<sup>1</sup> ينظر: أحمد محمد الخراط. محاضرات في تحقيق النصوص. ص 79.

<sup>2</sup> ينظر: علي جواد الطاهر. منهج البحث الأدبي. ص 129.



صندوق خاص، مُقسم إلى بيوت صغيرة، يحمل كل بيت منها اسم حرف من حروف الهجاء.<sup>1</sup>؛ بمعنى أن يأتي الباحث بالآلاف من الأوراق المقطعة، بمقاس (5x5)، ويضعها أمامه، وإلى جانبه الكتاب المحقق؛ فيقرأ الصفحة الأولى، فإن وجد مثلاً مكاناً باسم (حومل)، وضع عنواناً للبطاقة المقطعة، فهرس الأماكن، ثم كتب اسم المكان ثم صفحة وروده، وإن وجد بيتاً من الشعر وضع عنواناً: فهرس الشعر، ثم كتب البيت وإلى جانبه رقم صفحته، ووضع البطاقتين في الصندوق، البطاقة الأولى في مكان فهرس الأماكن، والبطاقة الثانية في مكان فهرس الشعر، وبعد أن يستغرق الكتاب كله، يبدأ بالمرحلة الثانية، بتفريغ هذه الجذاذات في أوراق الفهارس، فإن بدأ بالشعر استخرج بطاقات الشعر، وفرغها عنده مرتبة بالطريقة التي سنتعرف عليها فيما بعد، ومن الأسهل على الباحث أن يكون هذا الصندوق مقسماً إلى بيوت صغيرة، يحتوي كل بيت اسم فهرس، فالبيت الأول لبطاقات القرآن الكريم، والبيت الثاني لبطاقات الحديث وهكذا<sup>2</sup>، ولهذه الطريقة عيبان<sup>3</sup>:

\*- احتمال فقد بعض الجذاذات.

\*- أنها عمل أشبه ما تكون بالعمل الآلي.

**2- طريقة الدفاتر المفهرس:** حيث يخصص لكل حرف من الحروف أوراقاً خاصة، يخصص سطراً منها أو أكثر لكل مادة من مواد ذلك الحرف، بحسب ما يتوقعه المفهرس، وهذه الطريقة أضبط من سابقتها؛ إذ تكون مواد الفهرس تحت المراقبة الدقيقة، والمقارنة المستمرة، ولكنها لا تستغني عن الطريقة الأولى، ولا سيما في الفهارس الكبيرة؛ إذ يضطر المفهرس إلى كتابة جذاذات؛ للترتيب فحسب، بعد أن يضع على كل جذاذة رقماً مطابقاً للرقم الذي وضعه في الدفتر إزاء كلمتها؛ ليحمله دليلاً له في كتابة الفهرس بعد ترتيبه<sup>4</sup>؛ بمعنى أن يأتي بدفتر أو كراس، أو أوراق؛ فيعطي لكل ورقة رقم، وهذا الرقم هو نفسه رقم الصفحة في الكتاب المحقق، ويقوم أولاً بفهرسة كل صفحة من صفحات كتابه على الصفحة التي تماثل رقمها في دفتره، فالصفحة (85) مثلاً في الكتاب المحقق، تضم بيتاً من الشعر، وثلاث آيات، وحديثاً شريفاً، ومكانين، ومادتين لغويتين، ينقل الباحث هذا كله على الورقة (85) في الدفتر، وبعد أن ينتهي من هذه المرحلة؛ حيث ينقل مادة الكتاب كله، يشرع في المرحلة الثانية، وهي تفريغ محتويات الدفتر في أوراق الفهارس، التي أعدها لذلك، فإن كان الباحث ينظم في الشعر مثلاً، سيقراً الورقة الأولى من

<sup>1</sup> عبد السلام هارون. تحقيق النصوص ونشرها. ص 94.

<sup>2</sup> أحمد محمد الخراط. محاضرات في تحقيق النصوص. ص ص 80، 81.

<sup>3</sup> المرجع السابق. ص 94.

<sup>4</sup> المرجع نفسه. ص 94.





الدفتر، وينظر ما فيها من الشعر، فإن لم يجدها تجاوزها إلى الثانية، فإن وجد نقل الأبرار، والصفحة عنده في ورقة فهرس الشعر وهكذا.<sup>1</sup>

**ثانياً: استخراج الفهارس:** تحتاج الفهارس إلى تمهيدات في النسخة التي قرأها للفهارس، بأن يضع المفهرس علامة على ما يريد فهرسته من الكلمات، وبعض المفهرسين يميز كل نوع من أنواع ما يُراد فهرسته بلون خاص، أو يضع بإزائه رمزاً يدل على نوعه، مثل (ق) للقبائل، و(ع) للعلم، و(ح) للحديث، و(م) للمثل، و(ل) للكتاب وهكذا، فإن انتهى من تسجيل الكلمة في الجذادة وفي الدفتر، صنع علامة أخرى، تفيد أنه قد فرغ من كتابتها؛ ذلك لأن المفهرس جدير أن يسلك السبيل التي تجلب إليه الطمأنينة أن عمله قد سار على دقة بالغة في الاستيعاب؛ إذ إن فقد كلمة أو رقم صفحة، يسلب الفهرس قيمته.<sup>2</sup> (هارون: ص 95).

**إذن كيف تتم عملية الفهرسة؟**

**ثالثاً: منهجية تنظيم الفهارس:** وتتم وفقاً لموضوعها كما يلي:

**1- فهرس الآيات القرآنية:** وتتم بالطريقة الآتية:<sup>3</sup>

- يجمع المحقق كل الآيات القرآنية الواردة في النص، ويضع إلى جانبها رقمها، واسم السورة التي وردت فيها.

- يرتب الآيات حسب أرقامها في السورة.

- يرتب السور حسب ورودها في المصحف.

- يفضل أن تكتب الآيات بالرسم القرآني، وأن توضع بين قوسين مميزين.

- يحدد أرقام الصفحات التي ذكرت فيها الآية الواحدة.

وقد ذهب (أحمد محمد الخراط) إلى القول إن أنفع طريقة في فهرسة القرآن الكريم وأسهلها، أن يقوم الباحث بعد استلامه بطاقات الآيات، ولدى استيعابها في المرحلة الأولى، بترتيب الآيات حسب ورودها في المصحف، فيبدأ بالفاتحة بالبقرة فال عمران إلى الناس، ويضع اسم السورة عنواناً، وإلى اليمين رقم الآية، وعلى اليسار الصفحة التي وردت فيها كما يلي:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> أحمد محمد الخراط. محاضرات في تحقيق النصوص. ص 79، 80.

<sup>2</sup> عبد السلام هارون. تحقيق النصوص ونشرها. ص 95.

<sup>3</sup> ينظر: يوسف المرعشي. علم فهرسة الحديث، نشأته وتطوره، أشهر ما دون فيه. دار المعرفة. بيروت. ط 1.

1986م. ص 9.

<sup>4</sup> أحمد محمد الخراط. محاضرات في تحقيق النصوص. ص 81.



## آل عمران

الصفحة

الآية

50

17

3

120

**2- فهرس الأحاديث النبوية، وآثار الصحابة:** وتتم كالآتي<sup>1</sup>:

- يجمع المحقق كل الأحاديث النبوية والآثار الواردة في النص.
  - تُرتب الأحاديث النبوية والآثار على حروف المعجم، بحسب أوائل حروفه.
  - يذكر طرف الحديث فقط.
  - يذكر راوي الحديث ودرجته.
  - تتم الإشارة في الفهرس إلى كل الصفحات التي يرد فيها ذكر الحديث.
- مثل:

| الحديث               | الصحابي   | التخريج   | درجة الحديث | الصفحة |
|----------------------|-----------|-----------|-------------|--------|
| إن قبضت نفسي فإرحمها | أبو هريرة | متفق عليه | صحيح        | 25     |

وإن كانت الأحاديث، فأية، في حدود الثلاثين أو خمسين حديثاً، كتب الباحث نصها كاملاً، ورتبها ترتيباً معجمياً، وإلى جانب كل حديث، الصفحة التي ورد فيها، ويُراعى في النص «رواية المؤلف، إن كان للحديث أكثر من رواية، وإن كانت الأحاديث كثيرة، اكتفي بذكر الكلمات الأولى من الحديث، وقد يفضل الباحث ترتيب الأحاديث حسب المواد اللغوية<sup>2</sup>.

**3- الشعر:** يُرتبه حسب الروي، ويبدأ بالروي الساكن، فالمفتوح، فالمضمون، فالمكسور: (عمر - عمراً - عمر - بالعمر)، وإن كانت الأبيات كثيرة، تتجاوز الخمسمائة بيتاً، اكتفي بالكلمة الأخيرة من البيت، حتى لا تتضخم صفحات الفهرس، وإن كانت أقل، فبعضهم يكتب الصدر ثم يتبعه بالكلمة الأخيرة من العجز، وبعضهم يكتب البيت كاملاً، وبعضهم يُضيف اسم البحر، أو يُراعى ترتيب القوافي حسب

<sup>1</sup> يوسف المرعشلي. علم فهرسة الحديث، نشأته وتطوره، أشهر ما دون فيه. ص 9.

<sup>2</sup> أحمد محمد الخراط. محاضرات في تحقيق النصوص. ص 82.



أنواعها كما يلي: (الامتواتر- المتدارك- المتكاوس- المترالكب- المؤسسة- المردوفة- المردوفة بواو او ياء)، وبعضهم يفصل الرجز عن البحور الأخرى، ويضع له فهرسا خاصا، أما المقطعات وأنصاف الأبيات، فمن الأفضل أن يُنظم لها الباحث فهرسا خاصا، فإن استطاع أن يكملها في حوالى الكتاب، أحال إليها كما يلي: (وإن تك قد ساءت لك (ل 350)) ، وإن لم يستطع أن يكملها كتبها كما وردت في الكتاب، وإلى جانبها رقم الصفحة التي وردت فيها.<sup>1</sup>

**4- فهرس المحتويات أو الموضوعات:** وهذا وحده المعروف سابقا عندما يُقال: الفهرس أو الفهرست، ولكن ارتبط هذا النوع من الفهارس بكلمة (المحتويات أو الموضوعات)، بعد أن تعددت فهارس الكتب.<sup>2</sup>

يُعد فهرس المحتويات "قائمة دليل ومرشد في نهاية البحث، يبين أهم العناوين الأساسية والفرعية، وفقا لتقسيمات خطة البحث، وأرقام الصفحات التي تحتويها؛ ليتمكن الاسترشاد به بطريقة عملية سهلة ومنظمة"<sup>3</sup>

يُحسن أن يكون مفصلا، تظهر فيه دقائق الموضوعات، التي عالجها صاحب النص في كتابه، ويكون ترتيبها على نسق ورودها في الكتاب.<sup>4</sup>

أما عن طريقة إعدادها، فتكون بكتابة "عناوين الفصول بحروف كبيرة، بينما تُكتب أقسامها الفرعية بحروف صغيرة، وتظهر هذه العناوين بنفس الطريقة: بنفس الكلمات ونفس الترتيب، الذي توجد به في صلب التقرير، ويُتبع كل منها برقم الصفحة المضبوطة"<sup>5</sup> ؛ ولهذا كان من الضروري على الباحث، أن يُنجز هذه الجزئية من البحث، بعد أن ينتهي من طبع آخر صفحة في البحث؛ ذلك أنه ملزم بأن يضع مقابل كل عنوان رقم الصفحة أو الصفحات، التي وردت فيها معلوماته، ولا تُثبت أرقام الصفحات إلا بعد الطبع.<sup>6</sup>

**والسؤال المطروح هنا، يتمثل في موضع هذه الجزئية (فهرس الموضوعات) من البحث.**

إن مكان تواجد هذا النوع من الفهارس فيه خلاف "فهناك من يفضل وضعه عند مطلع الرسالة، وهناك من يضعه في آخرها، وكلا الموضعين جائز... وإن كان

<sup>1</sup> أحمد محمد الخراط. محاضرات في تحقيق النصوص. ص 83.

<sup>2</sup> علي جواد الطاهر. منهج البحث الأدبي. 129.

<sup>3</sup> مانيو جيدر. منهجية البحث. ص 68، 69.

<sup>4</sup> رمضان عبد التواب. مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين. ص 213.

<sup>5</sup> محمد منير حجاب. الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية. ص 67.

<sup>6</sup> ينظر: علي جواد الطاهر. منهج البحث الأدبي. ص 130.





يُفضل في الرسائل العلمية أن يُوضع في الصفحات التمهيديّة... وفي الكتب يُفضل كثير من الباحثين وضعه في آخر الكتاب، والأمر كله لا يتجاوز نطاق التعمود<sup>1</sup>

**5- فهرس الأعلام:** وهو الفهرس الذي يحوي "الأعلام البشريّة والجغرافية، وشأن ما عُرف باسم معين من عالم الحيوان، والنبات، والأفلاك والأشياء، مثل: "داحس": اسم حصان قيس بن زهير، و"ذات أنواط" اسم شجرة مقدّسة، و"ذو الفقار": اسم سيف علي، و"زحل": اسم كوكب سيار وهكذا...<sup>2</sup>

وبالنسبة لفهرس أعلام الأشخاص، فهناك بعض الخصوصيات المتعلقة به، والمتمثل أهمها في الآتي<sup>3</sup>:

\*- إذا ورد علم واحد في أكثر من صورة: اسم، لقب، كنية، فَلَكَ معه سبيلان:

**-الأول:** أن تثبت كل صورة في مكانها من التسلسل الهجائي، وتضع إزاءها أرقام الصفحات التي وردت عليها مع الإحالة -عند انتهاء الأرقام- على الصور الأخرى، فإذا كان العلم (أبو الطيب المتنبي)، ورد ذكره في البحث حيناً (أبو الطيب)، وحيناً (أحمد)، وحيناً (المتنبي)، وضعت كلمة (أبو الطيب) في تسلسلها الهجائي، ووضعت إزاءها الأرقام التي وردت فيها، ثم قلت: ينظر: أحمد، المتنبي، وكذلك تفعل عند ذكر (أحمد)، و(المتنبي):

- أبو الطيب -10، 21، 95، 107 ينظر: أحمد، المتنبي.

- أحمد -8، 21 ينظر: أبو الطيب، المتنبي.

- المتنبي -10، 93، 115، 120 ينظر: أبو الطيب، أحمد.

**-الثاني:** أن تجمع الصور الثلاث مع أرقامها تحت أشهر صورة، ثم تُحيل على هذه الصور عندما يرد مكان الصور الأخرى من التسلسل الهجائي، فنقول:

- أبو الطيب = المتنبي

- أحمد = المتنبي

- المتنبي -- 10، 93، 120، 115؛ أبو الطيب -10، 21، 95، 107؛ أحمد -8، 21.

1 محمد منير حجاب. الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية. ص 67.

2 كمال اليازجي. إعداد الأطروحة الجامعية. ص 55.

3 ينظر: علي جواد الطاهر. منهج البحث الأدبي. ص ص 132 - 134.



وقد تجد من يجمع كل هذه الأرقام إزاء المتنبي، حسب ورودها على الصفحات، فيقول:

- المتنبي - 8، 10، 10، 21، 93، 95، 115، 120.

وقد يكتب إزاء المتنبي بين قوسين (أبو الطيب أحمد ...)

وإذا جاءت صورة (أبو الطيب) أو (أحمد) من تسلسلها الهجائي، أحال إلى (المتنبي).

\*- إذا ورد اسم في كتاب على صورته الأقل شهرة، فيحسن بالمؤلف إذ يثبت أرقام الصفحات، التي ورد عليها ذلك العلم، إزاء اسمه من التسلسل الهجائي، أن يثبت الصورة الأشهر في مكانها من التسلسل الهجائي، مع الإحالة على الصورة الأخرى.

فلو ورد (إبراهيم بن هلال)، قلت (إبراهيم بن هلال) - 25، 30، 32، 31، حتى إذا بلغت حرف الصاد قلت: (الصابي): إبراهيم بن هلال.

\*- يختلف في بعض الأعلام لفظها عن رسمها، مثل: (طه، طاه)، (عبد الرحمن، عبد الرحمان)، (هرون، هارون)، (إسحاق، إسحق)، ويُفضل في هذه الحالة إتباع الرسم في التسلسل الهجائي، فإذا كان العلم مما يلزم حالة واحدة، مثل (طه)، لزم إتباع الرسم دون نقاش، أما في الأعلام التي يمكن أن ترد على أكثر من صورة؛ فيلزم إتباع الصورة التي يلتزمها الكتاب، فتوضع أرقام الصفحات إزاءها، ويفضل أن تذكر الصورة الأخرى في مكانها من التسلسل الهجائي، ويُحال إزاءها إلى الصورة المتبناة (أو الأشهر)<sup>1</sup>.

\*- العلم الذي يستأثر بفصل في الكتاب، أو يكثر التحدث عنه في صفحات متوالية، فإن النص على هذه الصفحات من الفهرس، يتم بأن نحصرها بين رقمين، هما الرقم الأول، الذي يبدأ به الفصل، أو الصفحات المتوالية، والرقم الذي ينتهي به الفصل، كأن نقول: المتنبي - 70-90، وسن الباحثين سن يقدم هذين الرقمين على الأرقام المتناثرة، ومنهم من يضعها في تسلسلها الطبيعي، وهو الأحسن.

ويهمل الباحث (ابن- ابنة- أبو- أم) فابن منظور في الميم، وأبو الفتح في الفاء، وأم الخير في الخاء...، ويكتب إلى جانب اسم العلم مرتباً ترتيباً هجائياً، أرقام الصفحات التي ورد فيها، وإن ورد العلم بلقب أو كنية كتبه في حرفه، فأبو الفتح في الفاء، ثم يضع بين قوسين (انظر: عثمان ابن جني)، وبذلك أحال القارئ على حرف العين، وقد يرد العلم بصفته كالشيخ أو السمين أو رأس المؤرخين؛ فيعامل هذه الصفات معاملة الألقاب، فيذكرها في حروفها، فالشيخ في حرف الشين، ثم يقول بين

<sup>1</sup> علي جواد الطاهر. منهج البحث الأدبي. ص ص 132-134.



قوسين (انظر: محمد ابن يوسف)، وعلى الباحث أن يُراعي الحروف الثواني، والثالث للأعلام، فمحمد بن علي، يأتي بعده محمد بن فارس، ثم محمد بن فريد، ثم محمد بن يوسف<sup>1</sup>.

إن هذا النوع من الفهارس (فهرس الأعلام)، يجعله بعض المحققين شاملاً للشعراء كذلك، وبعضهم يُفرد للشعراء فهرسا خاصا بهم<sup>2</sup>.

**6- اللغة:** وهو فهرس تتضح قيمته في كتب الصرف، والمواد اللغوية؛ حيث يذكر الباحث الصفحات التي تحدث فيها المؤلف عن مادة ما، حديثا معجميا أو صرفيا، فبين معانيها في لغة العرب، والأصل والمجاز في استعمالاتها، أو ما طرأ عليها من أحوال عند الصرفيين، والمحقق هنا يُجرد الكلمة من الزيادة، وتكون مرتبة حسب الأوائل والثواني والثالث<sup>3</sup>.

**7- فهرس المصطلحات:** قد نجد في بعض الأبحاث جزئية خاصة بفهرست المصطلحات المفتاحية في البحث، والتي لا يُمكن فهم محتويات البحث إلا باستيعابها، إنها عبارته عن قائمة أسبه بالمعجم؛ لأهم المصطلحات التي وردت في البحث، مع بيان معناها باللغة نفسها، أو لغة أخرى<sup>4</sup>.

1 أحمد محمد الخراط. محاضرات في تحقيق النصوص. ص 82، 83.  
2 رمضان عبد التواب. مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين. ص 217.  
3 المرجع السابق. ص 84.  
4 عبد الله محمد الشريف. مناهج البحث العلمي. ص 182.





## المحاضرة الثالثة عشرة: مكملات التحقيق

بعد أن يُنهي المحقق عمله من تحقيق مخطوطه المُختار؛ لزم عليه إضافة ما يُسهّل عليه توصيل المعلومات، وبأبسط الطرائق لمتلقيه، والمقصود به هنا مكملات التحقيق؛ وذلك بالتقديم للمخطوط بمقدمة تُناسبه، ثم تذييله بفهارس مختلفة، إضافة إلى الحواشي والتخریجات والتذييل، وقائمة المصادر والمراجع، التي ساعدته في عملية تحقيق المخطوط... وتُسمى هذه الأمور بلواحق التحقيق والنشر، وقد تناولنا البعض منها في دروس سابقة، وسنحاول نكلمة الباقي في المحاضرة اللاحقة.

- **أولاً: المقدمة:** أو ما يمكن أن نسميه بالكلمة الكاشفة للكتاب، وقد قيل على المقدمة أنها أول ما يُقرأ، وآخر ما يُكتب؛ ذلك أن ما تتضمنه هذه المرحلة من النشاط والكتابة، آخر ما يكون في أصول التحقيق، أو البحث والتأليف؛ إذ يجمع الباحث ما تحصل لديه من إنجازات تلك المراحل النظرية والعملية والمتممة، ويُضيف إليه ملاحظاته الخاصة المستجدة، والمعلومات المستنبطة من المطالعات والقراءات؛ ليصوغ مقدمة تمهيدية، توضح سُبُل الاستفادة الكاملة من النص المحقق؛ بمعنى أنها تُمهّد السبيل أمام القارئ، بحيث يأخذ أضواء كاشفة، توضح له معالم النص، وقيّمته العلمية، ومضامينه وأبعاده المعرفية والفنية والتاريخية، ومراحل تحقيقه وإخراجه، وكيفية الاستفادة منه<sup>1</sup>، ولهذا كانت "الافتتاح العام، والمدخل الرئيس والشامل، والدال على آفاق موضوع البحث وجوانبه المختلفة، وتتضمن المحاور الأساسية للبحث بصورة مركزة وموجزة ومفيدة، ودالة في ذات الوقت"<sup>2</sup>، حيث يُشترط في المقدمة: "الإيجاز - الدقة - الوضوح - الدلالة على الموضوع"<sup>3</sup>

ومما سبق يتضح أن وضع مقدمة لكتاب مخطوط؛ يكون من أجل أغراض مقصودة، يتمثل أهمها في غرضين أساسيين، هما<sup>4</sup>:

1- جذب اهتمام القراء /الباحثين الآخرين.

2- إخبارهم عما يتوقعونه من هذا البحث.

وأهم ما يتناوله المحقق في هذه العتبة العناصر الآتية:

1- **التعريف بالمؤلف:** على المحقق أن يُترجم للمؤلف ترجمة دقيقة وافية، تعرّف القارئ به، وبمصادر ترجمته، ويكون ذلك من خلال بيان اسمه وكنيته، ولقبه

<sup>1</sup> ينظر: فخر الدين قباوة. علم التحقيق للمخطوطات العربية. ص ص 450، 451.

<sup>2</sup> مانيو جيدير. منهجية البحث. ص 65.

<sup>3</sup> المرجع نفسه. ص 66.

<sup>4</sup> عبد الرحمن عبيد مصيقر. الدليل المختصر في كتابة البحث العلمي، مع التركيز على البحوث الميدانية.

المركز العربي للتغذية. مملكة البحرين. ط 1. 2012م. ص 18.

ونسبه، ومذهبه واتجاهاته الفكرية إن كان ذلك يُفيد التحقيق، وتاريخ مولده، والمواطن التي عاش فيها، ورحلاته العلمية، والمدارس التي درس فيها، والعلوم والمهنة التي مارسها، والشيوخ الذين أخذ عنهم ثقافته وعلومه ومعارفه، والناظم الذين نهلوا عنه أخصا، وأقوال العلماء فيه، والمصنفات التي ألفها، مع بيان ما هو مطبوع منها وما هو مخطوط، ويبحث كذلك في الجديد الذي أضافه، من اجتهادات، وتصنيف، وابتكار، وبيان عصره، وما يتصل بذلك من تاريخ، ثم تعيين مكان وفاته وتاريخها، وقد كان الناشرون القدماء يعنون بهذا بعض العناية، وربما اقتصر جهدهم على نقل نص من كتاب معين، يتضمن هذه الترجمة، وكثيرا ما وضعوا تلك الترجمة في صفحة العنوان، أو في صفحة الخاتمة<sup>1</sup>.

ويُستفيد في ذلك من جهود الدكتور (فؤاد سركين)، في كتابه (تاريخ التراث العربي)، والمستشرق (بروكلمان)، في كتابه (تاريخ الأدب العربي)، و(عمر رضا كحالة) في (معجم المؤلفين) و(الزركلي) في (الأعلام)... ويُسجل عنده أرقام صفحات المظان، التي ترجمت للرجل، ويُرتبها ترتيبا تاريخيا؛ لأن هذا الترتيب التاريخي سوف يُفيد كثيرا لدى مناقشته ما قيل عن المؤلف، ثم يبدأ بنقل ما قاله كل مصدر عن شيخه تقلا حرفيا، وسوف يجد تكرارا كثيرا، أو اختلافا في اسم المؤلف، أو اسم أبيه وجده، أو اختلافا في سنة وفاته، فما عليه بأس في تسجيل كل ذلك، ومن المستحسن أن يكون له دفتر، يُسجل فيه ما يخطر بباليه من قضايا تتصل بالمنقول، حتى لا تضيع هذه الخواطر، بعدها ينطلق في وصف الكتاب المخطوط<sup>2</sup>.

**2- وصف الكتاب المخطوط:** يذهب المحقق إلى إبراز موضوع الكتاب الذي حققه وأهميته، ومدى الاستفادة منه، وأهم عناصره، وأثره فيما بعد، وعلاقته بغيره من الكتب، التي تُمّت إليه بسبب من الأسباب.

ثم يذهب إلى التعريف بنسخ الكتاب المخطوط، التي تحصل عليها، فيقدم دراسة فاحصة دقيقة؛ حيث يصف ما فيها من واقع تاريخي، وخصائص ومميزات؛ فيتناول كلا منها على حدة، بحسب تسلسلها في المراتب المتعددة لها من قبل، وعلى هذا يكون البدء بالنسخة الأصل أو الأم، ويذكر الرمز الذي اختاره لكل نسخة، ورقمها في المكتبة الأصلية، التي حُفظت فيها، ثم رقمها الثاني، الذي أصبح لها بعد أن تم تصوير الكتاب، فيذكر ما فيها من عنوان وملحقات به، كالتملكات والقراءات، والسماعات والإجازات، والمعارضات والتعليقات المختلفة العلمية أو الفنية، واسم الناسخ، وتاريخ النسخ.

<sup>1</sup> ينظر: عبد السلام هارون. تحقيق النصوص ونشرها. ص 84، وفخر الدين قباوة. علم التحقيق للمخطوطات العربية. ص 454، وأحمد محمد الخراط. محاضرات في تحقيق النصوص. ص 77.

<sup>2</sup> أحمد محمد الخراط. محاضرات في تحقيق النصوص. ص 69.







نُحتم عليه الإشارة إلى جملة المصادر والمراجع التي اعتمد عليها، وإن سن وراء وضعها هدفين، يتمثلان في<sup>1</sup>:

- الأول: إضفاء الصفة العلمية، والثقل والوزن على البحث، وأن هذا البحث لم يُقْم على خواطر وأفكار، أو خبرات سابقة فقط، وإنما جاء نتيجة قراءات كثيرة مضنية، ممثلة في هذه المراجع، وهنا يشعر القارئ بثقل هذا البحث وأهميته.

- الثاني: تقديم مصادر إضافية أخرى، لمن شاء أو أراد التوسع في إحدى نقاط هذا البحث أو غيره.

لزم الباحث بعد انتهاء عمله التحقيقي، أن يُشير في نهاية كتابه، إلى مجموع المصادر والمراجع، التي اعتمدها أثناء تحقيقه، والتي تُعتبر العمود الفقري له، ولكي يكون عمله منظماً؛ لزمه اتباع جملة من الإجراءات الترتيبية، والتي يتمثل أهمها في الآتي<sup>2</sup>:

1- أولاً ينبغي أن يكون الباحث المحقق على دراية بالفرق بين المصدر والمرجع، فمنهم من يذهب إلى القول إن المصدر هو الكتاب الذي درس الفترة التي هي موضوع البحث، وكان معاصراً لها، فتاريخ الطبري عندما يحرص لأحداث الدولة العباسية يُعد مصدراً، أما دراسة الدكتور (أحمد شلبي) عن هذه الأحداث، في كتابه (التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية) فتُعتبر مرجعاً، وهناك من يذهب إلى أنه ليس هناك ضرورة للفرقة بين المصدر والمرجع.

2- ينبغي أن يكون لدى الباحث سجل خاص على شكل أوراق (كلاسور)، ويقوم بتوزيع الحروف الهجائية عليها، والغاية من هذه الأوراق، تحقيق المرونة في إضافة الأوراق إن ضاقت مساحة ما خُصص لأحد الحروف، كما يتم بسهولة حذف الأوراق الزائدة من أحد الحروف، ويكون هذا الدفتر بين يدي الباحث من أول عمله في التحقيق، يضع فيه معلومات حول المراجع التي اعتمدها، ويكون معه إلى نهاية العمل، كلما اعتمد على مصدر جديد؛ أصاف معلوماته في حرفه الهجائي الأول.

3- قد يعتمد الباحث على طبعتين في أثناء إعداد الرسالة، فقد يكون قد اشتغل في القاهرة على طبعة شرح ثعلب على ديوان زهير، وعندما سافر إلى السعودية لم يجد هذه الطبعة، وإنما وجد شرح الأعلم، واعتمد في ديوان النابغة على طبعة الدكتور شكري فيصل، ولكنه اضطر للعودة إلى طبعة بيروت؛ لأن فيها قصائداً أكثر، فكيف يتصرف الباحث في حواشيه، وما الذي يثبتته في قائمة المصادر والمراجع؟ إنه يضع بين قوسين اسم الطبعة التي اعتمدها اعتماداً نادراً، أم الطبعة التي شاعت في

<sup>1</sup> ناهد حمدي أحمدى. منهج البحث في علوم المكتبات. ص 108.

<sup>2</sup> ينظر: أحمد محمد الخراط. محاضرات في تحقيق النصوص. ص ص 85- 87.

كتابه؛ فلا يُشير إلى معلوماتها في الحاشية، أما في قائمة المراجع، فهو يذكر الطبعتين معا.

##### 5- أما طريقة الترتيب، فالباحث أن يختار إحدى الطريقتين:

- أ- طريقة اسم الكتاب: فيُرتب مراجعه ترتيبا معجميا، على حسب أوائل عنوان الكتاب، ومن الأفضل سراحة الشواني والثوالت، فيقول: -المسائل البصريات- المسائل البغداديات- المسائل الشيرازيات- المسائل العسكرية.
- ب- طريقة اسم المؤلف: وهي طريقة شائعة لدى المستشرقين، والكثيرين من العرب، الذين تخرجوا من الجامعات الأوروبية؛ وذلك بأن يذكر أسماء المؤلفين حسب الترتيب الهجائي، ثم يذكر عناوين مؤلفاتهم التي اعتمدها، وبعضهم يُقسم المصادر إلى قديمة وحديثة، وبعضهم يقسمها إلى الكتب والدوريات، وهو أفضل لأنه أسهل تناولا.

وقد ذهب (عبد الله محمد الشريف) إلى القول إنه يجب على الباحث، عندما يكون بصدد وضع قائمة للمصدر والراجع، أن يُرعي الأمور الآتية<sup>1</sup>:

- 1- إذا استعان الباحث بمصادر ومراجع عربية وأجنبية، فعليه الفصل بينها؛ حيث يُدرن العربية تليها الأجنبية.
- 2 - إذا اعتمد الباحث على مصادر متنوعة، فهنا يجب تقسمها حسب أشكالها: (كتب - مقالات - مخطوطات ... الخ)
- 3 - إذا كان المؤلف واحد، وله أكثر من مرجع، فإنه يجب وضع خط طوله (8) ثماني مسافات آلة كاتبة، يتبعه نقطة، وذلك بدلا من إعادة كتابة اسم المؤلف مرة أخرى.
- 4- عليه أن يلتزم في كتابه فهرسه بطريقة تدل على قدرته التنظيمية؛ وذلك بإتباع واحدة من الطرق المعتمدة في كتابة الفهارس، وهو مُخير في ذلك بأن يترتبها ترتيبا ألفبائيا (أ - ب - ت - ث ... )، أو ترتيبا أبجديا (أبجد، هوز، حطي ...)، ولكنه مطالب في الحالتين بإسقاط "ال" التعريف، ومعظم الباحثين يسقطون الكنى أيضا: (أب - ابن - أم - بنت)؛ بحيث يكتبونها ولا يعتدون بها في الترتيب، فلا يُرتب (الجرجاني) مع (القرطبي)، وإنما يرتب الأول في حرف "الجيم"، ويُرتب الثاني في حرف "القاف" ... وكذلك الأمر بالنسبة للكنى، فلا يُرتب "ابن منظور" مع "ابن خلدون"، وإنما يرتب الأول في حرف الميم، والثاني في حرف "الخاء" ... وكذلك الحال مع بقية الكنى، من: (أب وأم وبنت)<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> ينظر: عبد الله محمد الشريف. مناهج البحث العلمي. ص46.

<sup>2</sup> ينظر: الربيعي بن سلامة. الوجيز في مناهج البحث الأدبي وفنيات البحث العلمي. ص114.

-ثالثاً: الاستدراك والتذييل: ولا يعدو الأمر مهما أجهد المحقق نفسه وفكره في إخراج المخطوط؛ أن تفوته بعض التحقيقات أو التوضيحات، أو يزل فكره أو قلمه زلة، نقصي المعالجة، ففي باب الاستدراك والتذييل، الذي يلحق غالباً لهاية الكتاب، مجال واسع لتدارك ما فات محقق الكتاب أو شارحه، أو ما زلّ فيه فكره أو قلمه، وبعض الناشرين لا يحل هذا الأمر محله من العناية؛ ليسدل ثوب الجلال على كتابه؛ فيزعم لنفسه تركه هذا الاستدراك، أن كتابه قد سلم من هذا الخطأ، فكان ذلك كالنعامة؛ إذ تُخفي رأسها، زاعمة أن أحداً لم يراها؛ لأنها لا تراه، إن الخطأ في معالجة النصوص أمر مشترك بين العلماء جميعاً، لا إثم فيه ولا حوب، ولكن كتمان الخطأ، فيه الإثم والتقصير في أداء الأمانة العلمية، ومراجعة الخطأ خير من التماذي في الباطل<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عبد السلام هارون. تحقيق النصوص ونشرها. ص99.





## المحاضرة الرابعة عشرة: إخراج التحقيق وطبعه

المقصود بإخراج التحقيق وطبعه، إعداد الكتاب المُحقَّق للطبع، ومعالجة تقنياته. الطبع معالجة دقيقة، والمعروف أن الأصل في التحقيق، أن يُثبت النص كما رسمه صاحبه، غير أن الشط العربي قد تطور على مر العصور، فلا بد إذن أن نرسم النص بالرسم الذي تعرفه اليوم، فقد نصادف نصوصاً قديمة ألفاظها مهملة غير منقوطة، فلا يُمكن نشرها اليوم بلا نقط، وقد نصادف نصوصاً لا شكل فيها، من همز أو ضم، أو فتح أو كسر، أو تشديد أو جزم؛ فيؤدي إثباتها كما وردت إلى بعض الالتباس؛ ولهذا وجب ضبط العمل وإتقانه، فالأصل المغدُّ للنشر يجب أن يكون دقيقاً مراجعاً تمام المراجعة، سراجاً في كتابه الوضوح والتنسيق الكامل<sup>1</sup>، ويكون ذلك بالآتي:

- أولاً: مراعاة الوضوح في الكتابة: بمعنى كتابة النسخة بعد التحقيق، والمراجعة بالخط الواضح، الذي لا لبس فيه ولا إبهام؛ فطريقة رسم الحروف، وكتابة المخطوطات القديمة، قد تخالف القواعد المصطلح عليها الآن في بعض الأحيان، أشهرها أن الألف المقصورة مثلاً، في كثير من الكتب القديمة، كُتبت بالألف، فيما توجب القواعد فيه أن تكتب بالياء، كذلك تعدد معنى رموزه واسمائه أثناء التحقيق بدقة، فلا يُبتلى قارئ التحقيق مشقة فكِّ الغازه<sup>2</sup>.

إضافة إلى الضبط والتنسيق، فمثلاً على مستوى الأحاديث؛ وجب<sup>3</sup>:

- 1- يختصر ألفاظ: أخبرنا، حدثنا، أنبأنا، التي ترد في السند.
  - 2- يُجعل الإسناد بحرف أصغر من حرف المتن عند الطبع.
  - 3- يبدأ بمتن الحديث من أول السطر، ويجعل أول ر أو للحديث مع المتن.
- ثانياً: تنظيم الفهارس والحواشي: كان القدماء لا يعنون بتنظيم الفهارس إلا بعد يسير، فكان بعضهم يضع خطأً فوق أول كلمة من الفقرة، وبعضهم يُميّز تلك الكلمة أن يكتبها بمداد مخالف، أو يكتبها بخط كبير، ولكن جرى العرف الآن على أن تبدأ الفقرة بسطر جديد، بترك بعض الفراغ في أوله؛ تنبيهاً إلى انتقال الكلام<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> ينظر: عبد السلام هارون. تحقيق النصوص ونشرها. ص 85، وعبد المجيد دياب. تحقيق التراث العربي، منهجه وتطوره. دار المعارف. القاهرة. ط 2. ص 263.

<sup>2</sup> ينظر: محمد صالح إبراهيم فرحات. مفهوم التحقيق، الغاية والأداة. ص 277. وعبد المجيد دياب. تحقيق التراث العربي. ص 263.

<sup>3</sup> صلاح الدين المنجد. قواعد تحقيق المخطوطات. ص 22.

<sup>4</sup> عبد السلام هارون. تحقيق النصوص ونشرها. ص 87.

وأما الحواشي والتعليقات، فلم يكن لها نظام عند الأقدمين؛ إذ كانت توضع أحيانا بين الأسطر، أو في جوانب الصفحة، وأما المحدثون؛ فاتبعوا في ذلك طرقا، تمثلت في الآتي<sup>1</sup>:

- 1- الأولى: أن تُعزل الحواشي في أسفل الصفحة بحرف مخالف.
  - 2- الثانية: أن تُلحق الحواشي جميعها بنهاية الكتاب، ويكتفي إدراج الإشارات إلى اختلاف النسخ في حواشي صلب الكتاب.
  - 3- والثالث: أن يُلحق الضربان جميعا؛ أي التعليقات وذكر اختلاف النسخ بنهاية الكتاب، وحجة أصحاب الطريقتين الأخيرين، ألا يُشغل القارئ بغير نص الكتاب؛ لئلا يتأثر رأي المحقق أو وجهة نظره.
- أما (عبد السلام هارون) فقد استحسّن أن يكون كل أولئك في أسفل كل صفحة؛ تيسيرا للدارس، الذي ينبغي أن يكون ناقدًا لا متأثرا برأي غيره، أو وجهة نظره، فإن المفروض في أغلب قراء الكتب المحقّقة، أنهم في درجة عالية من التبصر، وفي طبقة رفيعة من تحرّر الفكر، ويُستحسن كذلك أن تبتدى كل حاشية بسطر مستقل.

أيضا تمييز المتن عن الأسانيد في نوع الخط وجمعه، وكذلك حواشي التحقيق؛ للوضوح والبيان.<sup>2</sup>

- **ثالثا: التعقيبات الطباعية:** أن يتجنب الناشر العقيدات الطباعية، والأمر في التسهيلات الطباعية، راجع إلى ذوق الناشر وحذقه، ورفقه بالقارئ، الذي ينفر من التعقيبات الطباعية، التي لا تفهم إلا بالعسر، فلا ريب أن للطباعة معاذلات كمعاذلات الكلام، تؤلم القارئ كما تؤلم تلك السامع، ومن التعقيبات الطباعية ما جرى عليه بعض فضلاء الناشرين من هذا التعبير الطباعي الآتي<sup>3</sup>:

- (م: [نعم] ن) معناه أن الكلمة (نعم) وضعت في المتن عن نسخة (م) وإن كانت ساقطة من نسخة (ن)

- وأن هذا التعبير الطباعي (ن > تكاد < م ب) معناه أن كلمة (تكاد) ناقصة من نسخة (ن)، ومأخوذة من (م) و (ب) ولا ريب أن استعمال هذه التعبيرات يخرج القارئ عن فهم النص إلى محاولة حل هذه الرموز

- **رابعا: تقسيم النص أو تجزئته:** لقد ثبت أن المؤلفين كانوا يخرجون كتبهم في أجزاء ومجلدات، فإن استدلل المحقق على شيء منها، واستطاع احترامه؛ فهو ليس في حلٍّ ألا يخرج تحقيقه في نفس صنيع وهيئة صاحبه، وإن لم يستطع ذلك؛ فليثبت

<sup>1</sup> عبد السلام هارون. تحقيق النصوص ونشرها. ص 87.

<sup>2</sup> محمد صالح إبراهيم فرحات. مفهوم التحقيق، الغاية والأداة. ص 277.

<sup>3</sup> المرجع السابق. ص 89.



منه ما عرفه في مقدمة تحقيقه، أو حواشي نشرته؛ بمعنى، على المحقق أن يُراعي الآتي<sup>1</sup>:

- 1- يُحافظ على تقسيم المؤلف وترتيبه.
- 2- في النصوص التي لا تقسيم لها في الأصل، يُمكن تقسيمها إلى فصول؛ لإيضاح النص، إذا احتيج إلى ذلك، ويعطي لكل فصل عنوان يوضع بين قوسين ( ).
- 3- إذا كان النص مقسماً؛ فترقم الأبواب.
- 4- إذا كان الكتاب المحقق في التراجم؛ فيوضع اسم المترجم بحرف أصغر من حرف المتن، في جانب الصفحة على الهامش، أو في منتصف الصفحة؛ لسرعة الاهتداء إليه، وترقم التراجم.
- 5- في كتب الحديث ترقم التراجم.
- 6- يُحافظ على أبواب الدواوين في الشعر كما وردت، أو على ترتيب الديوان حسب حروف المعجم، وترقم القصائد والمقطعات.
- 7- تُرفم سطور النصوص شعراً كانت أم نثراً، حمسة حمسة، أو ثلاثة ثلاثة، إذا أمكن ذلك.

أما بالنسبة لعنوانات الأبواب والفصول؛ فتُنبت بحرف أكبر من حرف النص (صلاح الدين المنجد. قواعد تحقيق المخطوطات.

- خامساً: الأرقام؛ وقد استحدثت فيها ثلاثة أنواع<sup>2</sup>:

- 1- أرقام صفحات الأصل المعتمد، وتوضع في أحد جانبي الصفحة، على أن يعين بدورها في صلب الكتاب، ويوضع علامة خاصة، كخط مائل ( / )، أو رأسي ( | )، أو نجم (\*)، ويُقصد بتلك الأرقام؛ التيسير على القارئ أن يرجع بنفسه إلى المخطوطة عند الحاجة.
- 2- أرقام الطبقات السابقة، وقد جرى الناشر الذين يحققون كتباً سبق نشرها من قبل، أن يُشيروا إلى أرقام الطبقات السابقة، التي كثر تداولها، كما صنعت (دار الكتب)، في نشرها لكتاب (الأغاني)؛ إذ أشارت إلى أرقام طبعة بولاق، ابتداء من الجزء الثاني، باقتراح (الأب أنطون صالحاني)، وذلك لأن كثيراً من الأبحاث الجليلية، قد اعتمدت على تلك الطبقات القديمة، فوضع تلك الأرقام يُسهل على القارئ، أن يهتدي إلى تلك النصوص، في ثوبها الجديد أو القديم.

<sup>1</sup> صلاح الدين المنجد. قواعد تحقيق المخطوطات. ص 22، ومحمد صالح إبراهيم فرحات. مفهوم التحقيق، الغاية والأداة. ص ص 276، 277.

<sup>2</sup> عبد السلام هارون. تحقيق النصوص ونشرها. ص 88.



4- أرقام الأسطر، وتوضع على جانب آخر غير الجانب الذي وضعت عليه الأرقام السابقة، وقائدة هذه الأرقام غير مرفقة منذ اقتباس النصوص، أو الرجوع إليها، وقد جرى العرف على النظام الخماسي، بأن تكتب الأعداد ممثلة في: (5، 15، 20، 25)

- سادساً: علامات الترقيم: المقصود بعلامات الترقيم أو الوقف "رموز اصطلاحية توضع في النص، وفق قواعد محددة، يطلبها التواصل بين المتكلم والسامع، في الأداء الشفهي، وبين الكاتب والقارئ في النص الكتابي، وأي سوء في استعمال هذه الرموز، أو في فهم غرضها من قبل الواضع أو المتكلم، يُسبب التباساً أو اضطراباً في فهم مضمون النص موضوع التواصل"<sup>1</sup>

إنها العلامات المطبعية الحديثة، التي تفصل بين الجمل والعبارات، أو تدل على معنى الاستفهام أو التعجب، وما يُحمل عليها، وهي مقتبسة من نظام الطباعة الأوروبي، وإذا استرجعنا التاريخ؛ وجدنا أن لها أصلاً في الكتابة العربية، فالنقطة قديمة عند العرب، وكانت ترسم مجوفة، هكذا (0)، وكان يضعها الناسخ قديماً؛ لتفصل بين الأحاديث النبوية، وكان قارئ النسخة على الشيخ، أو معارضها على النسخ، يضع نقطة أخرى مصمتة داخل هذه الدائرة؛ ليدل ذلك على أنه انتهى في مراجعته إلى هذا الموضوع.<sup>2</sup>

وإن لعلامات الترقيم منزلة كبيرة في تيسير فهم النصوص، وتعيين معانيها، فربّ فصلّة يؤدي فقدّها إلى عكس المعنى المراد، أو زيادتها إلى عكسه أيضاً، ولكنها إذا وضعت موضعها، صحّ المعنى، واستلزمه دلالة ما به من الإبهام، ومثال ذلك: (وكان صعصعة بن ناجية، جد الفرزدق، بن غالب عظيم القدر في الجاهلية)، فوضع فصلّة بعد الفرزدق يوهم أولاً أن (ناجية) هو جد الفرزدق، ويوهم ثانياً أن (غالباً) والد ناجية، وكلاهما خطأ تاريخي، فإن الفرزدق هو ابن غالب بن صعصعة<sup>3</sup>

وقد اهتم العرب بعلامات الترقيم، والدليل على هذا ما جاء به (الخطيب البغدادي): "وينبغي أن يترك الدائرة غفلاً، فإذا قابلها نقط فيها نقطة"<sup>4</sup>، ويرى (العلموي) أنه "ينبغي أن يفصل بين كل كلامين أو حديثين بدائرة أو قلم غليظ ولا يصل الكتابة كلها على طريقة واحدة بما فيه من عسر استخراج المقصود، ورجحوا

<sup>1</sup>رياضي زكي قاسم. التعبير العربي. دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع. لبنان. ط1. 2000م. ص163.

<sup>2</sup> عبد السلام هارون. تحقيق النصوص ونشرها. ص85. وعبد المجيد دياب. تحقيق التراث العربي. ص264.

<sup>3</sup> عبد السلام هارون. تحقيق النصوص ونشرها. ص86.

<sup>4</sup> عبد المجيد دياب. تحقيق التراث العربي. ص265.



الدائرة على غيرها وعليها عمل غالب المحدثين وصورتها O فإذا قولت تكون هكذا<sup>1</sup>

وعلامات الترقيم في اللغة العربية، تتمثل في الآتي:

1- **النقطة (الوقفة) (.)**: ومكانها أنها (توضع في نهاية الكلام للدلالة على تمام المعنى، وأنه استوفى كل مقوماته، مثل: أشرقت شمس الإسلام)<sup>2</sup>، أما عن مواضع امتناع ورودها، فإنها (لا توضع نهاية الأبيات الشعرية، ولا بعد علامة استفهام أو تعجب)<sup>3</sup>

2- **النقطتان (علامة التوضيح والحكاية- النقطتان الرأسيتان) (:)**:

وهي علامة (تدل على وقف متوسط لتحديد المعنى)<sup>4</sup>، أما عن مواضع ورودها، فتكون في الآتي<sup>5</sup>:

- بعد كلمة قال أو مشنقاتها، وما شابهها في الدلالة.

- الفصل بين القول والمقول، مثل: (قال الأستاذ في محاضراته: إن أقسام البلاغة ثلاثة: المعاني والبيان والبدیع)

- قبل الكلام الذي يُعرض لتوضيح سابقه، مثل: (الأمية كثيرة مضارها: تُعمي القلوب، تُعرقل التنمية، تُساعد على الطبقية)

- بين الشيء وأقسامه وأنواعه، مثل: (الكلمة ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف)

قبل التمثيل المسبوق بمثل: في مثل:.. نحو:..... كان يقول،

3- **علامة الاستفهام (?)**: وتوضع بعد الجمل الاسنهامية، ومثاله: -هل دولت در سك؟

4- **علامة التعجب (!)**: (علامة الانفعال والتأثير) (!): وتُعلمد (للتعبير عن شعور قوي، سخطاً كان أم رضا أو استنكاراً أو إعجاباً)<sup>6</sup>، وترد في مواضع مختلفة، هي<sup>7</sup>:

<sup>1</sup> عبد السيد دياب. تنقيح التراث العربي. ص 265.

<sup>2</sup> أكرم جميل قنيس. معجم الإملاء العربي. دار مكتبة الهلال للطباعة والنشر. بيروت. ط 2. 1998. م. ص 157.

<sup>3</sup> صالح بلعيد. في المناهج اللغوية وإعداد الأبحاث. ص 142.

<sup>4</sup> المرجع السابق. ص 157

<sup>5</sup> المرجع نفسه. ص ص 151، 15.

<sup>6</sup> المرجع السابق. ص 139.

<sup>7</sup> ينظر: المرجع نفسه. ص ص 139، 140، وأكرم جميل قنيس. معجم الإملاء العربي. ص 158.



- في نهاية جملة تعجب: ما أجمل السماء!
- في نهاية جملة فيها تمن أو ترج: ليت الشباب يعود يوماً!
- في نهاية جملة تحذير، مثل إياك والكذب!
- في نهاية جملة إغراء: الصدق، الصدق!
- في نهاية جملة فرح: وافرحته!
- في نهاية جملة توجع: واحرّ قلباه!
- في نهاية جملة دعاء: يا رب، رُحماك!
- في نهاية جملة إنذار: العقاب للمذنب!
- في نهاية جملة مدح أو ذم: نعم المعلم، بئس الجهل!
- في نهاية جملة تدمير: طفح الكيل!

وتُجتمَع علامة الاستفهام مع علامة التعجب، إذا كان الاستفهام يحمل معنى الاستغراب والاندعاش والإنكار، مثل: وهل يعلو الباطل على الحق؟!

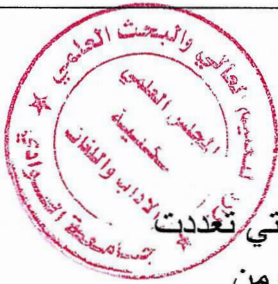
**5- الفاصلة (الفصلة - عقفة العقرب) (،):** تشبه الواو الصغيرة، تقع بين الجمل المتصلة المعنى؛ حيث يقف القارئ عندها وقفة خفيفة (قصيرة)<sup>1</sup>، ولها مواضع عدة، تتسأل في الآتي؟

- بين الجمل التي يتكون من مجموعها كلام تام في معنى معين.
- بين أنواع الشيء وأقسامه، مثل: أنواع المادة ثلاثة: أجسام صلبة، وأجسام سائلة، وأجسام غازية.
- بعد لفظ المنادي، مثل يا محمد، ثابر على اجتهادك.
- بين فعل الشرط وجوابه: إذا درست بجد، نجحت بتفوق.
- بعد حرف الجواب: نعم، أنا أحب الوطن.
- بين القسم وجوابه: والله، لأفعلن الخير دائماً.
- توضع الفاصلة قبل الجملتين: الحالية والوصفية
- \* رجعت إلى الصواب، وأنا مسرور (جملة حالية)

<sup>1</sup> ينظر: أكرم جميل قنيس. معجم الإملاء العربي. ص 159.

<sup>2</sup> المرجع نفسه. ص 159، 160.





\* هذا كاتب، قلمه بديع (جملة وصفية)

#### 6- الفاصلة المنقوطة (؛): وهي التي (تُستعمل لتخفيف طول الجملة التي تعددت

فيها الفواصل، وتعدّد تركيبها؛ وتتطلب وقفة أقصر من النقطة، وأطول من الفاصلة)<sup>1</sup>، و عن مـ اضعها فتكون في الآتي<sup>2</sup>:

- بين الجمل الطويلة، التي يتألف من مجموعها كلام تام الفائدة، فيكون الغرض من وضعها إمكان التنفس بين الجمل، وتجنب الخلط بينها بسبب تباعدها.
- بين جملتين تكون ثانيتهما سبباً لحصول الأولى: حرم الله الربا؛ لأنه يزيد الغني هنئاً، والفقير فقراً.
- بين جملتين تكون الأولى سبباً لحصول الثانية: بذل المسلمون الأوائل دماءهم وأموالهم في سبيل الله؛ ففازوا في الدنيا والآخرة.
- بين الجملتين المرتبطتين بالمعنى دون الإعراب: إن رأيتم الخير فخذوا به؛ وإن رأيتم الشر فدعوه.

#### 7- علامتا التنصيص («»): وهما عبارة عن قوسين صغيرين، يوضع بينهما الكلام المنقول نقلاً حرفياً<sup>3</sup>، مثل: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «المؤمن لا يكذب»

#### 8- القوسان ( ) أو [ ] أو الشرطتان ( - ) : وتُستعمل (في وسط الكلام، ويكتب بينهما الألفاظ التي ليست من الأركان الأساسية لهذا الكلام)<sup>4</sup>، وموضع ورودها تتمثل في الآتي<sup>5</sup>:

- الاعتراض بالدعاء: كان عمر بن الخطاب —رحمه الله— عادلاً،
- الاعتراض بالشرط: شبابك (إن لم تنفقه فيما يؤثّل مجدك، ويرفع ذكرك) لا خير فيه.
- الاعتراض بالقيد: الفقر (على مرارته) أهون على النفس من مذلة السؤال.
- الاعتراض بالجملة الحالية: قول الشاعر:

وَكِدْتُ (ولم أخلق من الطير) إن بدا \*\*\* لها بارقٌ نحو الحجاز أطيّر

<sup>1</sup> صالح بلعيد. في المناهج اللغوية وإعداد الأبحاث. ص 143.

<sup>2</sup> أكرم جميل قنيس. معجم الإملاء العربي. ص 160، 161.

<sup>3</sup> ينظر: المرجع نفسه. ص 161.

<sup>4</sup> المرجع نفسه. ص 161.

<sup>5</sup> ينظر: المرجع نفسه. ص 161، 162.



-التفسير، مثل: الذمام (بالذل) العهد.

9- علامة الحذف (...)؛ وهي العلامة التي (تُسمى لقط الاختصار، توضع ستالينة أفقية، إشارة إلى اليتر أو الحذف أو الاختصار)<sup>1</sup>، ومواضع ورودها هي<sup>2</sup>:  
- مكان كلام محذوف.

- عند حذف جمل يقبح ذكرها، ويرى التغاضي عنها فيحذفها.

10- الشرطة (-): وتوضع في المواضع الآتية<sup>3</sup>:

- بعد الأرقام في أوائل السطور، مثل: أولا -

- في المحاورة بين اثنين؛ للدلالة على تغيير المتكلم، كالمحاورات المسرحية، والقصص، اجتنباً للتكرار.

- بين جزئي الكلمة المركبة، عند إرادة فصلها، مثل: بعلبك (بعل-بك)

11- علامة المماثلة (=): علامة توضع للدلالة على أن الكلام يُشبهه سابقه<sup>4</sup>

12- القوسان المزدوران {}: يُوضعان لتمييز النصوص القرآنية عن غيرها<sup>5</sup>.

وقد دأب المحققون على نشر نماذج من صفحات المخطوطات المستخدمة في إثبات النص، ولا بُدَّ وأن تضم صفحة العنوان وأول المخطوطة وآخرها المذكور فيها خاتمة النسخ وتاريخها، دليلاً وتوثيقاً لعلهم، وقد بدا للبعض نشر صفحات أخرى من الأصول لا سيما تلك التي تمثل دليلاً على شيء قد حدث في شأن ذلك الأصل من زيادة أو نقص أو طمس وذلك مسلك حميد لا غبار عليه<sup>6</sup>.

-المحقق وضبط النص المحقق:

اختلف المحققون حول الضبط والترقيم، هل يجوز للمحقق وضع علامات ضبط وترقيم ليست في الأصل؟ أو ان هذا يكون تحكما من المحقق في توجيه السياق وتحديد الدلالات؟ وأكثرهم يُخرج من مثل هذا التدخل، ولكن الذي جرى عليه العمل

<sup>1</sup> صالح بلعيد. في المناهج اللغوية وإعداد الأبحاث. ص144.

<sup>2</sup> أكرم جميل قنيس. معجم الإملاء العربي. ص162.

<sup>3</sup> المرجع نفسه. ص163.

<sup>4</sup> المرجع نفسه. ص164.

<sup>5</sup> المرجع نفسه. ص164.

<sup>6</sup> محمد صالح إبراهيم فرحات. مفهوم التحقيق، الغاية والأداة. دار الفاروق. مصر. ط1. (1437هـ/2016م). ص274.

في عصرنا، هو إجازة هذا الضبط، من حيث كان المحقق أولى بتوجيه السياق لدرايته به وطول صحبته له وعمله في توثيقه وخدمته بدلا من أن يتركه لغير ذي دراية أو تخصص<sup>1</sup> ينبغي أن ينص المحقق في المقدمة على ما أضاف إلى الأصل من ضبط وترقيم؛ احتمالا للمسؤولية فيه، ولكي يترك لغيره من العلماء مجال النظر في إمكان الضبط والتوجيه على غير الوجه الذي اطمان إليه المحقق<sup>1</sup>.

**لكن ما الإجراء الذي يتبعه المحقق عندما يتصرف في النص؟**

من الواضح أن المحقق يجب أن يذكر في المقدمة، عند توصيفه للمخطوط، الرسم المتبع فيه، والطريقة التي اتبعها في تبديله<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> عبد المجيد دياب. تحقيق التراث العربي. ص 264.

<sup>2</sup> المرجع نفسه. ص 264.



# خاتمة



**خاتمة:** توصلنا من إنجازنا لهذه المطبوعة البديعة، إلى جملة من النتائج، تمثل أهمها في الآتي:

- 1- التحقيق ليس تعديلاً أو تغييراً في المعلومات، الموجودة على مستوى الكتاب المخطوط، وإنما أداء للأمانة، والمحافظة عليها، وإيصال المعلومة كما أرادها صاحبها.
- 2- تحقيق المخطوطات، يُوفّر مادة معرفية متعدّدة المجالات، تمثل مُنطلقاً؛ لاستئناف البناء الحضاري.
- 3- تحقيق المخطوطات يكشف لنا عن إسهامات الأمة في الحضارة الإنسانية.
- 4- تحقيق التراث المخطوط، يكشف عن مسارات التبادل العلمي والفكري بين الأمم، وعن صور التأثير والتأثير فيما أنتجته العقول البشرية من مؤلفات.
- 5- يمثل الخط العربي مقوماً أساسياً من مقومات تراث الأمة العربية، لارتباطه الوثيق باللغة، وتقدّمها الحضاري.
- 6- الخطوط العربية متنوعة، أشهرها: (الكوفي، الرقعة، النسخي، الثلثي، الفارسي والديواني).
- 7- أشهر الخطاطين وأبرزهم: (ابن سقلة، ابن البواب، ياقوت المستعصمي).
- 8- تقوم عملية التحقيق على ثلاث مراحل أساسية، تتمثل في: المرحلة التحضيرية، مرحلة التحقيق، لواحق التحقيق.
- 9- يقوم التحقيق على مجموعة من النسخ، يعتمد منها المحقق على نسخة أصل (الأم)، تكون هي الأساس في المقابلة، وباقي النسخ (الفرع)، هذه الأخيرة التي ستقابل مع النسخة الأصل، ويُستفاد منها في العديد من الحالات.
- 10- يتقيد المحقق عند تحقيقه متن المخطوط المراد نشره بمجموعة من الأسس والإجراءات، يتمثل أهمها في: (الشك في النص والنفس- التمرن بقراءة النسخ، التمكن من أسلوب المؤلف- الاطلاع على مصادر المؤلف واستيعابها- الإلمام بالموضوع الذي يُعالجه الكتاب، مراجعة المؤلفات المماثلة).
- 11- يُصادف المحقق العديد من الاختلافات، عند مقابله بين النسخ، التي تتطلب منه أن يضعها تحت الفحص والخبرة؛ ليحكم بمدى صحتها، وانطباقها على سياق النسخة الأصل، منها: (الزيادة والنقصان- الخطأ اللغوي- التقديم والتأخير- التغيير والتبديل...)



12- تلحق بالنص المخطوط علامات متعددة، تُساعد في التحقيق؛ وجب على المحقق أخذها بعين الاعتبار، منها: (التملك، التعقيبة، التعليق، الإلحاق، الترميز، الإجازات...)

13- تُعيق المحقق أثناء تحقيقه للمخطوطات العربية، جملة من المسائل، التي تؤدي إلى الوقوع في اللبس وسوء الفهم، أهمها: (الإعجام والإهمال) التصحيف والتحريف).

14- تتضمن المخطوطات العربية، مجموعة من المختصرات، وهي عبارة عن رموز ورسومات توضيحية، ابتكرها أسلافنا من المؤلفين والنساخ، وكانوا يستعملونها في مواضعها بدقة بالغة، وجب على المحقق أن يكون على دراية بها؛ حتى يستطيع ترجمتها الترجمة الصحيحة.

15- تكشف الهوامش والفهارس على مستوى الكتاب المحقق، على الأمانة العلمية للباحث؛ ذلك أن هذا الأخير يعتمد على مجموعة من المصادر والمراجع؛ لأخذ المادة البحثية، ولهذا وجب عليه الإحالة إليها، من خلال الهوامش والفهارس، والتي تمثل جزئية ضرورية في البحث، وتؤكد على المنهجية الصحيحة للعمل، ومقدرة الباحث التنظيمية هذا من جهة، ومن جهة ثانية تُسهل على القارئ الوصول إلى مراده بأبسط الطرائق.

16- تُعد مكملات التحقيق، اللواحق التي يجب على المحقق إضافتها، وهذا لدورها في توضيح العمل المحقق؛ والمتمثلة في التقديم للمخطوط بمقدمة تُناسبه، ثم تذييله بفهارس مختلفة، إضافة إلى الحواشي والتخرجات والتذييل، وقائمة المصادر والسراجم، التي ساعدته في عملية تحقيق المخطوط.

17- المقصود بإخراج التحقيق وطبعه، إعداد الكتاب المُحقق للطبع، ومعالجة تقنيات الطبع معالجة دقيقة؛ وذلك بمراعاة الوضوح في الكتابة، وتنظيم الفقر والحواشي، وتقسيم النص أو تجزئته، وعلامات الترقيم...



# قائمة المصادر والمراجع



## قائمة المصادر والمراجع

\* القرآن الكريم، رواية ورش عن نافع.

### أولاً: الكتب:

- 1- آبادي محمد أبو الليث الخير. معجم مصطلحات الحديث وعلومه، وأشهر المصنفين فيه. دار النفائس. عمان، الأردن. ط1. 2000م.
- 2- إبراهيم جمعة. قصة الكتابة العربية. دار المعارف للطباعة والنشر. مصر. ط د. 1947م.
- 3- إبراهيم مصطفى وآخرون. المعجم الوسيط. تحقق: مجمع اللغة العربية. دار النشر. دار الدعوة. ج1.
- 4- أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد بن إسماعيل العسكري. تصحيقات المحدثين. تحقق: محمود أحمد ميرة. المطبعة العربية الحديثة. القاهرة. ط1. (1402هـ / 1982م). ج1.
- 5- أحمد رضا. متن اللغة. دار مكتبة الحياة - بيروت. (1377هـ / 1958م). ج2.
- 6- أحمد شوحان. رحلة الخط العربي بين المسند والحديث. اتحاد الكتاب العرب. دمشق. 2001م.
- 7- أحمد شوقي بنين. دراسات في علم المخطوط والبحث البيبليوغرافي.
- 8- أحمد فؤاد السيد. الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات. الدار المصرية اللبنانية. القاهرة. ج1. 1997م.
- 9- أحمد محمد الخراط. محاضرات في تحقيق النصوص. دار المنارة. السعودية. ط1. 1988م.
- 10- أحمد مختار عمر. البحث اللغوي عند العرب. عالم الكتب. القاهرة. ط6. 1988م. ص61.
- 11- أسطيري جمال. التصحيف وأثره في الحديث والفقہ وجهود المحدثين في مكافحته. دار طيبة. ط1.
- 12- أكرم جميل فنيس. معجم الإماء العربي. دار مكتبة الهلال للطباعة والنشر. بيروت. ط2. 1998م.

- 13 - إيراد خالد الطباع. منهج تحقيق المخطوطات. دار الفكر. سوريا. ط1. 2003م.
- 14 - أيمن فؤاد السيد. الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات. القاهرة. ج2.
- 15- الباكستاني أبو الأشبال صغير أحمد شاغف البهاري. إتحاف القاري بسد بياضات فتح الباري. دار الوطن للنشر. الرياض. ط1. (1420 هـ/1999م).
- 16- برجشتراسر. أصول نقد النصوص ونشر الكتب. تقديم: محمد حمادي البكري دار المريخ. الرياض. 1982م.
- 17- بشار عواد معروف. ضبط النص والتعليق عليه. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط1. 1989م.
- 18- البعلبكي منير. معجم أعلام المورد. بيروت. دار العلم للملايين. ط1. 1992م.
- 19- الجاحظ. الحيوان. دار الكتب العلمية. بيروت. ط2. 1424هـ. ج1.
- 20- حاتم صالح الضامن. فقه اللغة. جامعة بغداد. 1990م.
- 21- حاتم صالح الضامن. المنهج الأمثل في تحقيق المخطوطات. بغداد. 1999م.
- 22- الحافظ ابن كثير. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث. تحقيق: أحمد محمد شاكر. دار الكتب العلمية. بيروت، لبنان. ط1. (1417هـ/1996م).
- 23- حامد سالم الرواشدة. أساسيات في قواعد الخط العربي والاملاء والترقيم. دار الحاسد للنشر والتوزيع. ط1. 2012م.
- 24- حركات إبراهيم. التيارات السياسية والفكرية في المغرب (خلال قرنين ونصف قبل الحماية). دار الرشد الحديثة. الدار البيضاء، المغرب. ط2. 1001م.
- 25- حسان حلاق. مناهج تحقيق التراث والمخطوطات العربية. دار النهضة العربية. بيروت. ط1. 2004م.
- 26 - حمزة الأهواني. التنبيه على حدوث التصحيف. تحقيق: محمد أسعد طلس. دار صادر. بيروت. ط2. (1412هـ/1992م).
- 27- ابن خلكان. وفيات الأعيان. تحقيق: إحسان عباس. دار صادر. بيروت. (1398هـ/1978م). ج2.
- 28- الخليل بن أحمد الفراهيدي. العين. تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال. ج3.





- 29- الرازي. مختار الصحاح. تح: يوسف الشيخ محمد. المكتبة العصرية، الدار السنونجية، بيروت، 5 ط. 1420هـ (1999م).
- 30- الراغب الأصفهاني. مفردات ألفاظ القرآن. تح: صفوان عدنان الداودي. دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت. ط1. 1412م.
- 31- الربيعي بن سلامة. الوجيز في مناهج البحث الأدبي وفنيات البحث العلمي. منشورات جامعة منتوري، قسنطينة. ط2. 2008م.
- 32- رمزي بعلبكي. الكتابة العربية السامية. عالم الكتاب. كلية الآداب. جامعة صنعاء. 1410هـ.
- 33 - رمضان عبد التواب. مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين. مكتبة الحاجي. القاهرة. ط1. 1985م.
- 34- رمضان ششن. أهمية صفحة العنوان (الظهرية) في توصيف المخطوطات، دراسة المخطوطات الإسلامية بين اعتبارات المادة والبشر. مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي. لندن. 1997.
- 35- رياضي زكي قاسم. التعبير العربي. دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع. لبنان. ط1. 2000م.
- 36- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله. أساس البلاغة. دار الكتب العلمية. بيروت، لبنان. ط1. 1998م. ج1.
- 37- السامرائي قاسم. علم الاكتناه العربي الإسلامي. الرياض. ط1. 2001م.
- 38- السخاوي. فتح المغيث. تحق: علي حسين علي. مكتبة السنة. مصر. ط1. (1424هـ / 2003م). ج3.
- 39- السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم. وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد. ج2.
- 40- السيوطي. تدريب الرواي في شرح تقريب النواوي. تح: أبو قتيبة نظر محمد الفارابي. دار طبعة. 1317هـ.
- 41- السيوطي. المزهر في علوم اللغة وأنواعها. تح: فؤاد علي منصور. دار الكتب العلمية. بيروت. ط1. (1418هـ / 1998م). ج2.
- 42- الصادق عبد الرحمان الغرباني. تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث. منشورات مجمع الفاتح. ليبيا. ط1. 1989م.



- 43- صالح بلعيد. في السناهج اللغوية وإعداد الأبحاث. دار هومة. الجزائر. 2005م.
- 44- صالح بن إبراهيم الحسن. الكتابة العربية من النقوش إلى الكتاب المخطوط. دار الفیصل الثقافية. الرياض. 1422هـ.
- 45- صلاح الدين المنجد. قواعد تحقيق المخطوطات. دار الكتاب الجديد. بيروت. لبنان. ط7. 1987م.
- 46- الصفدي. تصحيح التصحيف وتحرير التحريف. تح: السيد الشرقاوي. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط1. (1407هـ / 1987م).
- 47- الصولي. أدب الكتاب. المطبعة السلفية. مصر. 1341هـ.
- 48- الضبي أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة. بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، علمائها وأمرائها وشعرائها وذوي النباهة فيها ممن دخل إليها أو خرج عنها. تح: إبراهيم الإبياري. دار الكتاب المصري واللبناني. بيروت. ط1. 1989م.
- 49- الطراييشي مطاع. في منهج تحقيق المخطوطات. دار الفكر. دمشق. ط1. 1983م.
- 50- طه باقر. مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة. دار الوراق للنشر المحدودة. لبنان. ط2. 2012م.
- 51- الطويل السيد رزق. مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث. المكتبة الأزهرية للتراث. القاهرة. ط2. دت.
- 52- عابد سليمان المشوخي. نسخ المخطوطات. مركز فيصل للبحوث والدراسات. عالم الكتب. الرياض. 1001م.
- 53- عادل الألوسي. الخط العربي، نشأته وتطوره. مكتبة الدار العربية للكتاب. القاهرة. ط1. 1430هـ، 2009م.
- 54- عادل سعدي فاضل السعدي. الزخارف الخطية في المخطوطات العربية بالمشرق الإسلامي. دار الأيام للنشر والتوزيع. عمان. ط1. 2016م.
- 55- عامر سليمان. الكتابة المسمارية والحرف العربي. دار الكتب. الموصل.
- 56- عبد الرحمن بدوي. موسوعة المستشرقين. دار العلم للملايين. 1993م.



- 57- عبد الرحمن عبيد مصيقر. الدليل المختصر في كتابة البحث العلمي. مع التركيز على البحوث الميدانية. المركز العربي للتغذية. مملكة البحرين. ط1. 2012م.
- 58- عبد الستار الحلوجي. المخطوط العربي. مكتبة مصباح. السعودية. ط2. 1989م.
- 59- عبد السلام هارون. تحقيق النصوص ونشرها. مكتبة الخناجي. القاهرة. ط7. (1418هـ / 1998م).
- 60- عبد العليم إبراهيم. الإملاء والترقيم. دار غريب. القاهرة. ط. دت.
- 61- عبد الله أبو راشد. الوجيز في تاريخ الخط العربي. منشورات وزارة الثقافة. دمشق. 2002م.
- 62- عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل. مكتبة الملك فهد الوطنية. الرياض. ط. 1994م.
- 63- عبد الله الكمالي. كتابة البحث وتحقيق المخطوطة خطوة خطوة. دار ابن حزم. بيروت. ط1. 2001م.
- 64- عبد المجيد دياب. تحقيق التراث العربي، منهجه وتطوره. دار المعارف. القاهرة. ط2. 1993م.
- 65- عبد الله محمد الشريف. مناهج البحث العلمي. مكتبة الشعاع للطباعة والنشر والتوزيع. الإسكندرية. ط1. 1996م.
- 66- عبد الهادي الفضلي. تحقيق التراث. مكتبة العلم. جدة. ط1. 1962.
- 67- العسكري. شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف. مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده. مصر. ط1. (1383هـ / 1963م).
- 68- عسيلان عبد الله بن عبد الرحيم. تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل. مطبعة مكتبة الملك فهد الوطنية. الرياض. (1415هـ / 1994).
- 69- عصام الشنطي. بين يدي تحقيق النصوص، منشور ضمن كتاب: محاضرات دورة المخطوطات.
- 70- عطية عبود. أثر استخدام التقويم التكويني في تدريس مادة الخط العربي. الجامعة المستنصرية. العراق.





- 71- علي أحمد الشهيدي. الكتابة والكتاب. مطبعة مصر. الفجالة. 1910م.
- 72- علي جواد الطاهر. منهج البحث الأدبي. بغداد. ط3. 1976م.
- 73- العمري ليلي توفيق. جهود القدماء والمحدثين في وضع الأصول العلمية لأسس تحقيق التراث العربي دار غباء. عمان. ط1. 2008م.
- 74- ابن فارس. معاني اللغة. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. دار الفكر. (1399هـ/1979م). ج2.
- 75- فاروق حمادة. منهج البحث في الدراسات الإسلامية تأليفًا وتحقيقًا. مطبعة النجاح الجديدة. الدار البيضاء. ط1. 1995م.
- 76- فهمي سعد وطلال مجذوب. تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق. عالم الكتب. بيروت. ط1. 1993م.
- 77- الفيروز آبادي. القاموس المحبط. تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي. مؤسسة الرسالة. بيروت، لبنان. ط8. 2005م.
- 78- القلقشندي. صبح الأعشى في صناعة الإنشا. دار الكتب المصرية. القاهرة. (1340هـ/1922م). ج3.
- 79- كمال اليازجي. إعداد الأطروحة الجامعية، مع تمهيد في مقومات الدراسة الجامعية. دار الجيل لبنان. ط1. دت.
- 80- سانير مجيد. منهجية البحث، دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه. ثر: ملكة أبيض. ط1. 2005م.
- 81- مجمع اللغة العربية. المعجم الوسيط. دار الدعوة. إستانبول. ط2.
- (1362هـ/1972م). ج1.
- 82- مجموعة من المؤلفين. مدخل إلى تحقيق المخطوط العربي. مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي. لندن. 2019م.
- 83- محمد إبراهيم السيد. مقدمة للوثائق العربية. دار الثقافة للنشر والتوزيع. القاهرة. 1987م.
- 84- محمد تيسير حباس. الخط العربي. دورة التأهيل التربوي للمدرسين المساعدين في التربية الفنية. مديرية الإعداد والتدريب. 1998م.



- 85- محمد سعيد حنشي. أهمية الطّـرر في الكتاب العربي المخطوط، مختصر الأغاني لأبي الربيع سليمان الموحدي أنموذجاً، ضمن كتاب: التحقيق النقدي للمخطوطات، التاريخ، القواعد، والمشكلات، ط1. مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، 2013م.
- 86- محمد صالح إبراهيم فرحات. مفهوم التحقيق، الغاية والأداة. دار الفاروق. مصر. ط1. (1437هـ/2016م).
- 87- محمد عادل عيد العزيز. التربية الإسلامية في المغرب أصولها المشرقية وتأثيراتها الأندلسية. الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1987م.
- 88- محمد عبد الغني سعودي ومحسن أحمد الخضير. الأسس العملية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه. مكتبة الأنجلو المصرية. السعودية. ط1. 1992م.
- 89- محمد عبيدات وآخرون. منهجية البحث العلمي، القواعد والسرّاعل والتعليقات. دار وائل للنشر. عمان. ط1. 1999م.
- 90- محمد قاسم الشوم. منهجية البحث وعلم المكتبات وتحقيق المخطوطات، دار الكتب العلمية. ط1. بيروت. 2007م.
- 91- محمد محمود الدروبي. تحقيق التراث (الرؤى والآفاق). منشورات جامعة آل البيت (1427هـ/2006م). ج1، 2.
- 92- محمد منير حجاب. الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية. دار الفجر للنشر والتوزيع. القاهرة. ط1. (1421هـ/2000م).
- 93- محمود سليمان ياقوت. فن الكتابة الصحيحة. دار المعرفة الجامعية. ط1. 2003م.
- 94- محمود شريف زكرياء. مقدمة في الكتابة العربية والمخطوط العربي، النشأة والتطور، دار الجوهرة للنشر والتوزيع. مصر. 2014م.
- 95- محمود عباس حمودة. تاريخ الكتاب الإسلامي. دار الثقافة للطباعة والنشر. القاهرة. 1979م.
- 96- محمد الطناحي. مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي مع محاضرة عن التصحيف والتحريف. مكتبة الخانجي. القاهرة. ط1. (1405هـ/1948م).



- 97- مصطفى، جواد. أصول تحقيق النصوص. كلية الآداب. جامعة بغداد. (1382هـ/1922م).
- 98- ابن منظور. لسان العرب. نُشِرَ أدب الحوزة. إيران. ج2. 1405هـ.
- 99- مهدي فضل الله. أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق. دار الطليعة. بيروت. ط1. 1998م.
- 100- ناصر الدين الأسد. مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية. دار المعارف. القاهرة. ط5. 1978م.
- 101- ناهد حمدي أحمدى. مناهج البحث في علوم المكتبات. دار المريخ للنشر. السعودية. دط. (1399هـ/1979م).
- 102- ناهض عبد الرزاق دفتر القيسي. تاريخ الخط العربي. قسم الآثار. كلية الآداب. جامعة بغداد. (1427هـ/2006م).
- 103- ابن النديم. الفهرست. دار المعرفة للطباعة والنشر. بيروت، لبنان.
- 104- توري القيسي، وسامي العاني. منهج تحقيق النصوص ونشرها. مطبعة المعارف. بغداد. 1975م.
- 105- هلال ناجي. محاضرات في تحقيق النصوص. دار الغرب الإسلامي. بيروت، لبنان. ط1. 1994م.
- 106- وليد الأعظمي. تراجم خطاطي بغداد المعاصرون. دار القلم للنشر والتوزيع. بيروت. ط1. 1977م.
- 107- يحيى وهيب الجبوري. منهج البحث وتحقيق النصوص. دار الغرب الإسلامي. تونس. ط1. 2008م.
- 108- يوسف المرعشلي. علم فهرسة الحديث، نشأته وتطوره، أشهر ما دون فيه. دار المعرفة. بيروت. ط1. 1986م.

#### ثانياً: المجلات:

- 109- أحمد شوقي ينيبين. التعقيب في التراث المخطوط. مجلة عالم الكتب. مج: 14. ع5. 1993م.





110- عباس عبد الستار عبد القادر الزهاوي، وآلاء محمد رحيم. منهج وآراء فؤاد العنسي. سزكين في تاريخ التراث الإسلامي. مجلة دراسات في التاريخ والآثار ع 69. نيسان. 2019م.

111- ابن قتيبة. رسالة الخط والقلم. تحقق: هلال ناجي. مجلة المورد العراقية. مج 19. ع 1. 1990م.

112- محمد التونجي. المخطوطات العربية بين يدي التحقيق. مجلة التراث العربي. عدد أكتوبر. 1982م.